

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الإسلامية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا

تقنيات قياس و تحليل الفقر في الجزائر

مذكرة متممة لنيل شهادة ماجستير في الديمغرافيا

إشراف الأستاذ:
الدكتور أحمد بوذراع

إعداد الطالب :
سهيل يخلف

اللجنة المناقشة

جامعة باتنة	أستاذ محاضر	حفاظ الطاهر رئيسا
جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أحمد بوذراع مقررا
جامعة باتنة	أستاذ محاضر	زموري مسعود عضوا
جامعة سوق أهراس	أستاذ محاضر	لزعر علي عضوا

السنة الجامعية 2008 /2007

تشكرات

إن الحمد لله نحمده شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا, من يهدي الله فلا
مضل له

و من يضل فلا هادي له و أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول
الله.

أتقدم بالشكر إلى:

الأستاذين الكريمين أحمد بونراع و علي قواوسي

كل أساتذة قسم علم الاجتماع والديمغرافيا بجامعة الحاج لخضر باتنة و
إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالخصوص موظفي مديرية
النشاط الاجتماعي لولاية قالمة و دكتور مكي رضا رئيس الخلية
الجوارية و السيد عمار يحيوش من المركز الوطني للتحليل السكانية و
الإجتماعية cneap و الأستاذ دلاندا عيسى و الأستاذ محمد قويدري و
البروفيسور محمد صالح من جامعة وهران على الإثراء بالموضوع .

دون أن أنسى الأساتذة معهد الديمغرافيا بجامعة وهران، و أساتذة علم
الإجتماع و الديمغرافيا بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

و شكرا...

الإهداء

6

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

كل شخص كان له الفضل فيما وصلت إليه

أمي الغالية و أبي

أخي فوزي عادل و زوجته و ابنته الكتوكوتة لينا

أخواتي : شهرة وزوجها رمزي، ريمة ، نسرين

زوجتي العزيزة

زملائي في العمل و الدراسة

أصدقاء الدرب

فهرسة المحتويات

الصفحة

	الشكر	
	الإهداء	
أ	فهرسة المحتويات	
ح	فهرس الجداول البيانية	
ذ	فهرس الرسوم البيانية	
	مقدمة	
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	
4	1- تحديد و صياغة إشكالية الدراسة	
4	2- فروض الدراسة	
6	3- أهداف الدراسة	
7	4- أسباب و أهمية الدراسة	
8	5- تحديد مفاهيم الدراية	
	الفصل الثاني: مفهوم الفقر	
15	مفهوم الفقر لغتا	
16	تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002	
16	تعريف الفقر دينيا	
17	التعريف الموضوعي	
18	التعريف الذاتي	
18	التعريف السوسولوجي	
18	تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1990	
18	تعريف تقرير تنمية الإنسان للأمم المتحدة سنة 1977	
19	تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2000	
19	تعريف الفقر عند مارتين رافايون	

الصفحة

19	تعريف الفقر في المؤتمر الإحصائي العربي الأول بالأردن سنة 2007
20	تعريف الفقر لدى البنك العالمي سنة 2000
20	تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2004
21	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: تقنيات قياس الفقر بالجزائر
24	المبحث الأول: قياس الفقر بالجزائر
24	• أساليب غير علمية
24	• أساليب علمية (أسلوب خط الفقر)
25	• خط الفقر
25	-1 خط الفقر المطلق
25	الأول : أسلوب النمط الغذائي المقترح
26	الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي
26	-2 خط الفقر النسبي
26	-3 خط الفقر الإجهادي (ليدن)
27	قياس مؤشرات الفقر
27	• مؤشر نسبة الفقر
27	• مؤشر فجوة الفقر
28	• مؤشر حدة الفقر
28	• معامل جيني
29	• منحى لورنز و معامل جيني بالجزائر ما بين 1988- 2005
37	المبحث الثاني: المناهج المتبعة والمنهجيات المتوفرة بالجزائر لقياس خط الفقر
37	أ- المقاربات المفاهيمية
37	• المقاربة النفعية
37	! دالة المنفعة أو وظيفة المنفعة
38	! الحاجات الأساسية
39	! القدرات

الصفحة

41	المنهج النقدي	ب-
41	المقاربات اللانقدية	•
42	المنهج الغير نقدي	ج-
42	المقاربة الغير النقدية و التعرض للمخاطر	•
43	المبحث الثالث: مصادر المعطيات و أهم المناهج المستخدمة لدراسة الفقر	
43	المنهجية الكلاسيكية المعتمدة على الدخل و مدخرات الإستهلاك	1-
43	منهجية الإستثمارات الموحدة	2-
43	منهجية التي تعتمد على الاحتياجات الغير ضرورية	3-
44	المنهجية التي تعتمد على قياس مستوى الأمن الغذائي	4-
44	منهجية الفقر الغير موضوعي، الإحساس بالرفاهية	5-
45	منهجية رسم الخرائط للفقر	6-
46	خلاصة الفصل الثالث	
	الفصل الرابع: الوضعية الديمغرافية بالجزائر منذ الإستقلال	
48	أولاً: بنية السكان في الجزائر منذ الإستقلال	
49	ثانياً: التركيب الريفي و الحضري لسكان الجزائر منذ الإستقلال	
53	ثالثاً: النمو الديمغرافي لسكان الجزائر منذ الإستقلال	
54	الوفيات بالجزائر منذ الإستقلال	1-
56	أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الإستقلال	•
57	وفيات الأطفال الرضع و الصبيان بالجزائر منذ الإستقلال	•
59	وفيات الأمومة بالجزائر منذ الإستقلال	•
60	المواليد (الولادات) بالجزائر منذ الإستقلال	2-
61	المواليد الأحياء بالجزائر منذ الإستقلال	•
62	معدلات الولادة بالجزائر منذ الإستقلال	•
63	الزواج بالجزائر منذ الإستقلال	3-
64	نسب النساء المتزوجات بالجزائر منذ الإستقلال	•
65	تأخر سن الزواج بالجزائر منذ الإستقلال	•

الصفحة

67	الطلاق بالجزائر منذ الإستقلال	•
68	الهجرة بالجزائر	-4
70	تقدير الهجرة الصافية بإستعمال طريقة إحتمالات التعمير	•
74	رابعا: تطورات الأسرة الجزائرية منذ الإستقلال	
77	خلاصة الفصل الرابع	
	الفصل الخامس: الوضعية الإقتصادية بالجزائر منذ الإستقلال	
79	أولا: سيرة الإقتصاد بالجزائر في المرحلة البومدينية وما بعدها	
87	ثانيا: التنمية الإقتصادية المستديمة و النمو الإقتصادي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة	
91	ثالثا: الإنجازات التنموية بالجزائر	
91	1- الجانب الإجتماعي	-1
91	1-1 التعليم والتكوين بالجزائر	
91	1-1-1 لمحة وجيزة عن تطور التربية	
94	1-1-2 السياسة العامة للتربية	
96	1-1-3 تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية	
98	2-1 الصحة بالجزائر	
102	3-1 السكن بالجزائر	
107	2- الجانب الإقتصادي	-2
107	1-2 الشغل بالجزائر	
109	2-2 الدخل بالجزائر	
111	خلاصة الفصل	
	الفصل السادس: تحليل و مقارنة الفقر بالجزائر	
113	مقدمة	
114	المبحث الاول: الجزائر بلد فقير أم غني	
115	1- الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية	
116	2- الجزائر مقارنة بالدول العربية	
116	3- عتبات الفقر و نسب الفقراء بالجزائر	

الصفحة

117	4- عدم المساواة بالجزائر
119	المبحث الثاني: قياس عدم المساواة و الفقر بالجزائر
121	أولاً: الفقر و عدم المساواة على مستوى الأسر المعيشية
127	1- حالات الفقر، و عمق و شدة على مستوى الأسر المعيشية بالجزائر
128	1-1 الفقر وفقاً لمكان الإقامة لرب الأسرة
128	2-1 الفقر وفقاً لنوع رب الأسرة
128	3-1 الفقر وفقاً للحالة الفردية لرب الأسرة
128	4-1 الفقر حسب قطاع النشاط لرب الأسرة
129	5-1 الفقر وفقاً لحجم الأسرة المعيشية
130	6-1 الفقر وفقاً لقطاع النشاط القانوني لرب الأسرة
130	7-1 عدم المساواة على مستوى الأسر المعيشية
132	2- الفقر على مستوى الفردي
135	خلاصة الفصل السادس
137	إختبار الفرضيات
	قائمة المراجع باللغة الفرنسية
	قائمة المراجع باللغة العربية

فهرستة المداول البيانية

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم 01	نفقات الأسر المعيشية حسب الكمي في الجزائر ما بين (1988-2005)	29
جدول رقم 02	معدل جيني بالجزائر للسنوات (1988-1995-2000-2005)	35
جدول رقم 03	توزيع العينة على السكان ككل	30
جدول رقم 04	تطوير بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبيرة و الجنس (1966-1998)	48
جدول رقم 05	تطور سكان الريف و سكان الحضر من 1886 إلى 1998 بالجزائر	50
جدول رقم 06	الولايات الأكثر تحضرا في الجزائر حسب نتائج 1987 و 1998	52
جدول رقم 07	تطور سكان الجزائر حسب التركيب الريفي والحضري (1966-1998)	52
جدول رقم 08	تغيرات معدلات الخاصة الوفيات منذ 1960 إلى غاية 2004 بالجزائر	55
جدول رقم 09	أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الستينات و بإختلاف الجنس	56
جدول رقم 10	معدل وفيات الاطفال بالجزائر منذ السبعينات و بإختلاف الجنس	57
جدول رقم 11	نسب وفيات الأطفال الرضع الأقل من 1 سنة على نوع الوسط بالجزائر ما بين 1970 و 1998 بالآلاف.	58
جدول رقم 12	توزيع عدد وفيات الأطفال الأقل من واحد سنة بالجزائر ما بين 1970 و 1998	58
جدول رقم 13	تطور المعدلات الخامة للولادات بالجزائر ابتداء من 1970	62
جدول رقم 14	تطور أعداد و نسب الزيجات بالجزائر ابتداء من 1966	63
جدول رقم 15	تطور متوسط سن الزواج بالجزائر حسب الجنس ما بين 1948.-2007	65
جدول رقم 16	تطور نسب الطلاق بالجزائر إبتداء من 1977	67

69	تعريف المقيم والمهاجر و تصنيفاتهما خلال التعداد	جدول رقم 17
70	تقدير الهجرة الصافية الخارجية بالجزائر بطريقة احتمالات التعمير اعتمادا على تعدادي 1966 و 1977.	جدول رقم 18
75	تطور متوسط حجم الأسرة المعيشية وحجم الأسر بالجزائر منذ الإستقلال	جدول رقم 19
76	تطورات نسب الأسر البسيطة مقارنة بالأسر المركبة بالجزائر منذ الإستقلال	جدول رقم 20
82	توزيع النسب المتوقعة والمنجزة للمخططات الأربع ما بين 1967-1979 بالجزائر	جدول رقم 21
82	توزيع الحصص المخصصة للإستثمارات ما بين 1967-1977 بالجزائر	جدول رقم 22
83	تطور هيكل الإستثمارات الفعلية في الفترتين (1967/1997) و (1980/1990)	جدول رقم 23
86	نسب تراجع قطاع الصناعة في التسعينات بالجزائر	جدول رقم 24
97	تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية بالجزائر منذ الإستقلال	جدول رقم 25
98	تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة العمومية بالجزائر منذ سنة 1963 إلى غاية 1972.	جدول رقم 26
99	عدد الأشخاص لكل إطار طبي بالجزائر (1996-1998)	جدول رقم 27
100	الهيكل المنجزة بقطاع الصحة (1973-1998)	جدول رقم 28
101	ميزانية الصحة وتطورها خلال السنوات 1966-1969-1972	جدول رقم 29
107	تطورات حجم السكان الناشطين والعمال ونسبة الإعالة الحقيقية بالجزائر	جدول رقم 30
108	تطورات حجم الناشطين و العمال ونسب البطالة بالجزائر	جدول رقم 31
109	تطورات متوسط الدخل الفردي بالجزائر	جدول رقم 32
121	المتوسط السنوي للإدخرات لكل أسرة معيشية عن طرق الحصص أو الكمي	جدول رقم 33
122	معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية وفق الكمي	جدول رقم 34
123	توزيع أنواع الفر على الكمي بالجزائر سنة 2005	جدول رقم 35
124	معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية في الكمي و وفق الرقم القياسي للفقر	جدول رقم

		36
127	المساهمات في الفقر الأسر المعيشية، وفقا لخصائص رب الأسرة المعيشية	جدول رقم 37
128	مؤشرات الفقر من جانب الوسط بالجزائر	جدول رقم 38
133	الإصابة، و عمق و شدة وطبقات مختلفة، عتبات خط الفقر الغذائي والعتبة الوطنية الشاملة بالجزائر	جدول رقم 39
133	تطور الفقر بين عامي 1988 و 2004 بالجزائر	جدول رقم 40

فهرسة الرسوم البيانية

الصفحة	العنوان	رقم الرسم البياني
30	توزيع نفقات الأسر المعيشية بالجزائر ما بين 1988-2005 حسب الكمي	الرسم البياني رقم 01
32	منحنى لورنز حسب معطيات البنك العالمي حول مستوى المعيشة و الفقر بالجزائر لسنة 1995	الرسم البياني رقم 02
33	المساحة القصوى لمنحى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات الصفرى)	الرسم البياني رقم 03
33	المساحة الداخلى لمنحى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات البنفسجى)	الرسم البياني رقم 04
36	مؤشر جيني للسنوات (1988-1995-2000-2005) بالجزائر	الرسم البياني رقم 05
38	توزيع دالة المنفعة على المنحى البياني	الرسم البياني رقم 06
39	المنفعة و الفائدة و الوظائف 01	الرسم البياني رقم 07
40	المنفعة و الفائدة و الوظائف 02	الرسم البياني رقم 08
55	تغيرات معدلات الخاصة بالوفيات بالألاف بالجزائر منذ الستينات	الرسم البياني رقم 09
56	تغيرات أمل الحياة بالنسبة للجزائر منذ السبعينات	الرسم البياني رقم 10
71	تقدير الهجرة الصافية حسب السن و الجنس بإستعمال طريقة الاحتمالات التعمير على إمتداد الفترة الفاصلة بين التعدادين (1966-1977)	الرسم البياني رقم 11
72	تقدير الهجرة الصافية حسب السن و الجنس بإستعمال طريقة الاحتمالات التعمير على إمتداد الفترة الفاصلة بين التعدادين (1977-1987)	الرسم البياني رقم 12
114	تقدير الهجرة الصافية حسب السن و الجنس بإستعمال طريقة الاحتمالات التعمير على إمتداد الفترة الفاصلة بين التعدادين (1987-1998)	الرسم البياني رقم 13
115	تغيرات حصة الفرد من الدخل القومى و الدخل الفردى	الرسم البياني رقم 14
115	ترتيب البنود للدول حسب الدخل القومى و الدخل الفردى	الرسم البياني رقم 15
115	ترتيب الجزائر من بين الدول الإفريقية	الرسم البياني رقم 16
116	ترتيب الجزائر من بين الدول العربية	الرسم البياني رقم 17

117	تطور نسب المخصصة للغذاء من الميزانية داخل الأسر المعيشية بالجزائر منذ 1967	الرسم البياني رقم 18
117	أهم المؤشرات عدم التساوي بالجزائر فيما بين 1995-2000	الرسم البياني رقم 19
118	نسب الفقر الغذائي و الفقر العام إعتقادا على التحقيق لسنة 1988 و سنة 2000	الرسم البياني رقم 20
122	توزيع المواد الغير الغذائية على ميزانيات الأسر المعيشية من جانب الميزانية و الكمي	الرسم البياني رقم 21
125	تطور معامل الأغذية من ميزانية الأسر المعيشية 1968-2005	الرسم البياني رقم 22

المقدمة

مقدمة :

تعاني البشرية من مشاكل كبرى على جميع الأصعدة، إلا أن مشكل الفقر يبقى المعضلة الأكثر أهمية نظرا لتعدد أبعاده وسبل معالجته.

لقد تعددت المقاربات والسياسات الحكومية للدول من أجل تحقيق التنمية ومن تم القضاء على الفقر، مسخرة في ذلك موارد طبيعية ومالية هائلة، اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها اتجاه الصناديق الدولية لمدة عقود من الزمن. إلا أن مسألة الواقع تبين بجلاء أن نسبة كبيرة من الدول لازالت تعيش وتتخبط في ظروف أقل ما يمكن أن نقول عنها، بأنها ظروف غير إنسانية.¹

وما زال انتشار الفقر على نطاق واسع يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. و يكون الفقر مصحوبا في أحيان كثيرة بالبطالة و سوء التغذية و الأمية و تدني مركز المرأة و التعرض للمخاطر البيئية و حدودية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الصحية. (بما في ذلك خدمات الصحة التناسلية و تنظيم الأسرة). وهذه العوامل جميعها تساهم في ارتفاع مستويات الخصوبة و الاعتلال و الوفيات فضلا عن انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. و يصل الفقر أيضا اتصالا وثيقا بالتوزيع السكاني المكاني غير الملائم و بالاستخدام غير المستدام و التوزيع غير منصف للموارد الطبيعية مثل الأراضي و المياه و التدهور البيئي الخطير.²

و بهذا تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه، وذلك من خلال معرفة مواطن الفقر وأسبابه وخصائصه ومؤثراته. و قد أفردت بعض المؤسسات العالمية العديد من الصفحات الخاصة بموضوع الفقر على شبكة الانترنت لتكون في متناول الجميع.

¹ www.tanmia.ma le 03/01/2007.

² مشروع وثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان و التنمية، الصلات التبادلية بين السكان و النمو الاقتصادي المطرد (الفصل الثالث من مشروع برنامج عمل المؤتمر). الأمم المتحدة، الدورة الثالثة 4-22 أبريل 1994، ص 5.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1- تحديد وصياغة إشكالية الدراسة:

إن دراسة الفقر بهدف رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحته، يتطلب بالضرورة الاستناد إلى الدراسات الوطنية وخطوط الفقر الوطنية التي هي أكثر صلاحية في هذا المجال. ولكننا نواجه بعض الإشكاليات هنا، وبرزت الإشكاليات هي التالية:

أ. ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة: فهل نقصر تعريف الفقر على الدخل أو الاستهلاك فقط، أم يجب اعتماد تعريف للفقر اقرب إلى مفهوم الفقر البشري؟ وهذا يعني ضرورة الجمع بين فقر الدخل أو الاستهلاك ومؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى، تدل على مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية، ومستوى التعرض، والتهميش، والخصائص الديموغرافية.. الخ. ثم هل يجب ملاحظة البعد الذاتي أم الاكتفاء بالأبعاد الموضوعية؟

ب. ما يتصل بالمقاربات المعتمدة: هل نعتمد حصرا على التحقيقات الميدانية الإحصائية، من نوع الدراسات المتعارف عليها عن مستوى معيشة الأسر وموازنة الأسرة؟ أم يمكن اعتماد طرق بحث أخرى (أساسية أم مكملية) من نوع دراسة الفقر بالمشاركة، وأساليب البحث السوسولوجي أو الانتروبولوجي.. الخ.

ت. ما يتصل بالقياسات: أي منهجية تعتمد في تحديد وقياس خط الفقر: مطلق أم نسبي؛ على أساس الدخل أو الإنفاق؛ الأفراد أم الأسر؛ ما هو عدد الخطوط الوطنية و المناطقية التي ستعتمد؛ ما هو الحد الأدنى للسعرات الحرارية وهل سيتم اعتبار المكونات الغذائية الأخرى (بروتينات، فيتامينات.. الخ)؛ ما هي سلة السلع الغذائية وغير الغذائية المعتمدة في قياس الفقر والى أي سنة تعود؛ ما هي طريقة احتساب خطوط الفقر الغذائية الدنيا والعليا؛ هل ستضاف مؤشرات أخرى غير الدخل و الإنفاق؛ وما هي هذه المؤشرات (ملكية سلع معمرة، مؤشرات اجتماعية.. الخ)، وما هو شكل إدماجها في خط الفقر المعتمد؛ هل سيعتمد خط فقر مستقل على أساس مؤشرات اجتماعية-اقتصادية (مؤشر خاص للفقر البشري، مؤشر إشباع الحاجات الأساسية..)؛ هل سيكون هذا المؤشر مستقلا أم مكملا أم مدمجا مع خط فقر الدخل... الخ.

ث. ما يتصل بالبيانات المتاحة: قد تكون هناك مشكلة نقص في البيانات، أو عدم توفر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات مما يعيق رصد التطور. كما يمكن أن لا تكون هناك تعريفات موحدة أو طرق موحدة في احتساب المؤشرات مما يعيق إمكانية إجراء المقارنات خصوصا بين البلدان.

هذه كلها إشكاليات فعلية (وهناك غيرها بالتأكيد) مما يجعل إمكانية إجراء تحليل وطني متسق، فعندما يصدر عن دراسة وطنية أن نسبة الفقر هي في مستوى محدد مشابه لبلد عربي آخر، أو أجنبي فإنه ليس بإمكاننا التأكيد بان مستويات الفقر متشابهة في البلدين إلا إذا تحققنا من التعريف المعتمد للفقر في كل من البلدين، ومنهجية القياس، وتشابه نوعية البيانات الإحصائية.

و هذا أمر غير متوفر حتى اللحظة، وبالتالي فان ما يصدر في التقارير على هذا الصعيد، حول نسب الفقر في الجزائر على أساس خطوط الفقر الوطنية، يحتاج بدوره إلى مراجعة وتدقيق، ويجب التعامل معه مع ملاحظة هذه التحفظات المشار إليها.

أ- ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة:

- اختلاف تعريف الفقر بين بلدا وآخر (فقر الدخل، فقر بشري...).

ب- ما يتصل بالمقاربات المعتمدة:

- اختلاف المقاربات ووسائل البحث (مقاربات احصائية، دراسات بالمشاركة...).
- اعتماد خطوط الفقر الوطنية أساسا لتقييم الوضع في الجزائر ولمقارنته مع البلدان كما وردت في التقارير الوطنية عن أهداف الألفية.
- يبدو هذا القياس غير مقنع بالنسبة للكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين. كما انه يوجه رسالة مضللة مفادها أن مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في الجزائر.³
- إن القياس بدولار الواحد في اليوم، لا يصلح لتقييم وضع الفقر في الجزائر ذات مستوى في التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط.
- لأن هناك ضرورة للتحقق من صلاحية القياسات المتعلقة بتعادل القوى الشرائية.
- لأن نسب السكان الذين يحصلون على اقل من الحد الأدنى الضروري من الأسعار الحرارية هو مرتين أو ثلاث مرات أكثر من نسب السكان الفقراء حسب خط الفقر بدولار في اليوم، مما يطرح تساؤل عن معنى هذا القياس.
- لأن هناك تفاوتات كبيرة في مستويات التنمية والدخل وفي خصائص الجزائر، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة أمرا غير علمي. كما أن المتوسطات الإقليمية يمكن أن تخفي تفاوتات هامة بحث لا يعكس المتوسط بالدقة الكافية...⁴

ت- ما يتصل بالقياسات:

- يوجد مناهج موضوعية و أخرى ذاتية في البداية ثم يختبر القياس الجد موضوعي بمستوى الفقر، ثم تأتي منهجية المشاركة، والتي تعتمد على آراء الأشخاص المعنيين بتعريف الفقر وهي مناهج مثالية لرؤية شاملة حول موضوع الفقر...⁵
- اختلاف منهجيات قياس خط الفقر (مطلق أو نسبي، دخل أو إنفاق، الأسعار وسلة السلع المعتمدة، عدد خطوط الفقر ومستوياتها... الخ).
- خطوط الفقر الدولية، موضوعة لأغراض المقارنات و ترتيب الدول، ولا يصح اعتمادها بديلا عن خطوط الفقر الوطنية التي تبقى هي الأكثر صلاحية من اجل تقييم الوضع و رسم السياسات التنموية الوطنية على اختلافها.
- اعتبار الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، مرتبطة بالكفاءات الفردية والمؤهلات الأسرية⁶:
وبالإمكانات المتوفرة في المحيط الاجتماعي.

³ أديب. نعمة، أهداف الألفية في البلدان شمال إفريقيا: القضاء على الفقر المدقع و الجوع، الجزائر: وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 20-19 ماي 2005.

⁴ Kouaouci Ali, elouffi mostaffa, (**Approches Méthodologiques de la pauvreté**), Communication msila, 2006.

⁵ Kouaouci ali, Offi mstaffa, Approches Méthodologiques de la pauvreté, Communication M'sila .pdf, 2006.

⁶ الحسين بلهاشمي، الفقر، التنمية البشرية و التنمية الاجتماعية بالمغرب، معطيات خرائطية و إحصائية، مندوبية السامية للتخطيط، 2006.

- ثغرات متعلقة بالبيانات (اختلاف تعريف المؤشرات، نقص بيانات، عدم اكتمال السلاسل الزمنية..الخ)⁷
- إدماج قوة البحث حول الاستهلاك (معطيات حول الفقر) بقوة الإحصاء العام للسكان (الشمولية)؛⁸

⁷ نفس المرجع السابق.

⁸ الحسين بلهاشمي، الفقر ، التنمية البشرية و التنمية الاجتماعية بالمغرب، معطيات خرائطية و إحصائية، مندوبية السامية للتخطيط ، 2006.

3- أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة المتبعة هي :

- تحديد و التعرف على نوع المعلومات التي تحتاج إلى رصد الفقر و هذا لتقديم القرارات والسياسات المناسبة للخبراء الفنيين المسؤولين عن التحليل.

- ضمان إدماج التقنيات الحديثة لقياس الفقر و تحليله و هذا هدفا للقضاء عليه في سياسات التنمية

المستدامة و خططها وبرامجها.

- استخدام قاعدة للبيانات تمكن لنا الحصول منها على المعلومات دقيقة و ذات جودة و بوتيرة

منتظمة تتوافق و المعايير الدولية و تمكن من تقييم و متابعة مستمرة لأهداف الألفية للتنمية.

- فهم كل المصطلحات والتقنيات المناسبة لتتطابق الأرقام المقاسة مع الواقع المعاش.

4- أسباب و أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة الفقر وتحليل مؤشرات ومحدداته، من أهم القضايا بالنسبة للجزائر التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثر واقعية، ونظراً للعلاقة الطردية المباشرة التي تربط الفقر بكافة متغيرات العملية الإنمائية، فإن دراسة موضوع الفقر تعتبر ركيزة أساسية وهامة لما توفره من بيانات ومعلومات إحصائية للهيئات التخطيطية والبحثية في مختلف أجهزة الدولة والقطاعات الأخرى.

فالسبب الأساسي من إختيار هذا الموضوع هو معرفة أهم التقنيات المستخدمة لقياس وتحليل الفقر بالجزائر معتمدين في ذلك على التحقيقات الميدانية حول قياس مستوى المعيشة للأسر الجزائرية، و معرفة مدى تطابقها مع الواقع المعاش ، وكذلك مدى دقة هذه المعلومات و تطابقها مع المعايير العالمية المتفق عليها.

وهناك عند عمليات جمع المعلومات حول الفقر ، توجد بعض الإيجابيات و بعض السلبيات في أدوات الجمع من تحقيقات و إحصائيات عامة ...إلخ.

مسح الشك لدى الرأي العام على مدى صحة أو بطلان المعلومات التي تصدرها الدولة عن نسب و تحاليل و قياسات الفقر في الجزائر.

بالإضافة إلى أهميته التقنية والتي سوف نتطراً لها خلال البحث والتي يعتمد عليها الخبراء الدوليين في قياساتهم و تحاليلهم و معرفة مدى تحكمهم في الموضوع من كل جوانبه .

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

1- الفقر:

هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة، والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي...⁹

• **الفقر الاقتصادي**

: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء... الخ.

• **الفقر الإنساني**

: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

• **الفقر السياسي**

: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية.

• **الفقر السوسيوثقافي**

: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

• **الفقر الوقائي**

: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

⁹ عدنا بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 ، الإحصائيات العامة، 2005.

2- عتبة الفقر:

تتشكل هذه العتبة من مكونين :

- المكون الغذائي الذي يعادل كلفة سلة غذائية تضمن الحد الأدنى من كمية السعرة الحرارية اليومية (2100 وحدة حرارية للفرد في اليوم) حسب معيار منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمة العالمية للصحة.

- و مكون غير غذائي يعادل كلفة سلة المواد غير الغذائية المقتناة من طرف الأسر التي تتوفر على الحد الأدنى الغذائي، حسب المقاربة المعتمدة من طرف البنك الدولي.

■ **نسبة الفقر النسبي** : النسبة المأوية للسكان الذين تقل نفقاتهم عن عتبة الفقر النسبي.

■ **نسبة الهشاشة** : النسبة المأوية للسكان غير الفقراء المهددين بالسقوط في الفقر (تتراوح نفقاتهم ما بين عتبة الفقر و 1,5 عتبة الفقر).

■ **مؤشر حدة الفقر** : يقيس الفارق بين نفقات الأسر الفقيرة و عتبة الفقر.

■ **مؤشر الفوارق الاجتماعية** : يقيس درجة تمركز التوزيع الاجتماعي لنفقات الاستهلاك.

3- المفهوم Concept:

إنتاج نظري (واقع - فكر) يعبر عن جوهر الواقع، متضمنا تحديدات الواقع الملموس...¹⁰

4- الاستهلاك Consommation:

عملية اهلاك القيمة الإستعمالية، و تتجلى إما بصورة تحويل تجري على المادة في إطار عملية الإنتاج (الإستهلاك المنتج) أو بشكل محض بفعل الإستعمال في لحظة التملك بهدف تلبية الحاجات (الإستهلاك النهائي).

إن الاستهلاك بمعناه الواسع، هو شراء شيء أو خدمة ما و استعمالها و بمعنى آخر، هناك استهلاك لمادة أولية أو مادة زراعية من جانب الصناعي الذي يجري تحويلا على المادة كما أن هناك استهلاكاً لمنتج منجز المشتري و المستعمل الأخير لهذا المنتج.

أما بالمعنى المحصور الدارج في الاصطلاح الاقتصادي، فالاستهلاك ليس إلا شراء منتج أو خدمة و استعمالها النهائي، و تدخل حينذاك عمليات الشراء و الاستعمال السابقة في إطار ما يسمى بعمليات التوزيع الوسيط...¹¹

5- الاستهلاك الذاتي Autoconsommation :

نمط استهلاك يستهلك فيه المنتجون إنتاجهم...¹²

¹⁰ مجموعة من الإقتصاديين، إعداد و تعريب : عادل عبد المهدي، د. حسن الهومندي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1980/11/01، بيروت - لبنان، ص 467.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 47.

¹² نفس المرجع، ص 48.

6- التوزيع Distribution:

مجموع النشاطات الاقتصادية التي وظيفتها التوسط بين الإنتاج و الاستهلاك بغية وضع المواد المنتجة في متناول المستهلكين...¹³

7- الحاجيات Besoins:

مجموع الضرورات الطبيعية و الاجتماعية (الغذاء، السكن، الملابس،...) اللازمة للحياة المادية للإنسان في المجتمع...¹⁴

28

يحتاج الإنسان عددا كبيرا من الحاجيات، بعضها ذات صلة بطبيعة حياته، و بعضها ذات صلة بطبيعة الاجتماعية، فلكي يعيش، يجب أن يناضل ضد الثورات الطبيعية و ضد التقلبات الجو، و يجب أن يلبس، يأكل، إلخ. و ليجد الراحة المطلوبة بعد العمل اليومي كان عليه أن يبني المساكن، و لكي يحافظ على جنسه قامت العائلة و تربية الأطفال، كما كان عليه أن يلبس عدد آخر من الحاجيات يمكن تسميتها بشكل عام بالحاجيات الثقافية و الفكرية، كما هو الحال بالنسبة للحاجيات العلمية و الأدبية.

إن هذه الحاجيات دائمة و في كل لحظة يجب على الإنسان التمكن من إشباعها، و عندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان و العوز، و عند حد معين سيشعر أن ذلك سيهدد كثيرا أو قليلا من حياته.

و عموما هنالك إتجاه للتفريق بين الحاجيات الطبيعية التي هي ضرورية للطبيعة الإنسانية، و الحاجيات التاريخية التي خلقت و أضيفت، و إن هذا التفريق يعكس حقيقة معينة، فبعض الحاجيات لها خصائص حياتية (فإشباعها ضرورة لبقاء الحياة) في حين أن الأخرى هي "نتيجة للحياة المشتركة للإنسان في المجتمع"، و هي نتاج جملة من الشروط نطلق عليها تعبير: المستوى الحضاري لمجتمع معين. لكن هذا التفريق لا يلقي الضوء على النمط الاجتماعي المسبب لظهور و إشباع الحاجيات. و يمكن القول أن الحاجيات تتطور بالعلاقة مع النمط الإنتاج نفسه، فهي إذن نتاج للحياة الاجتماعية.

إن للحاجيات طابعا موضوعيا، و بهذا الجانب فهي تختلف عن الرغبة البسيطة التي تعبر عنها أمنية معينة أو رغبة لا تعكس مباشرة ضرورة، و يظهر هذا الطابع الموضوعي في حالة الحاجيات الجماعية التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق هيئة اجتماعية، مثل الحاجة للأمن و الحاجة للتعليم و الحاجة للصحة بالمقابل فإن الحاجيات الفردية الساعية نحو الإشباع هي أقل وضوحا و إن طبيعتها الاجتماعية تظهر إذن تحت شكل فردي.

و بما أنه لا يمكن قياس الحاجيات مباشرة فإنها تقيم و يعبر عنها بالأشياء التي تسمح في لحظة معينة بإشباعها.

و لهذا غالبا ما يقترح - على سبيل المثال - التدرج التالي:

¹³ نفس المرجع، ص 183.

¹⁴ نفس المرجع، ص 197.

- الحاجيات الأولية، وهي الحاجيات الحيوية الدنيا (غذاء، ملابس، سكن).

- الحاجيات الثانوية، و هي المتعلقة بشكل نمط الحياة(اللوازم المنزلية، التسلية، الثقافة).

- الحاجيات الأخرى، و هي ما تتعلق بما يمكن تسميته بالبذخ و الترف.

و يمثل هذا التدرج طابعا سكونيا و لا يبين نمط تطور الحاجيات و لا شكل الانتقال من درجة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، إذ كان امتلاك غرفة للطبخ وحمّام في القرن التاسع عشر علامة للثراء ، فإن الأمر لم يعد عليه اليوم ، إذ يجب أن تضم جميع المنازل حماما و مطبخا.

29

إن الحاجيات الاجتماعية في نمو متزايد وما يحدد في ذلك في نهاية التحليل هو درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة و على المجتمع، والحاجيات لا تنفصل شكليا عن نمط الإنتاج، لأن نمط إشباعها يتطور مع تطور نمط الإنتاج، و هكذا فإن حاجة النقل ، قد أسبقت ، خلال الأزمنة المختلفة – على سبيل المثال – باستخدام العربة ، الطنبور ، السيارات، القاطرات، الطائرات.

إن دراسة الحاجيات لا تخص مباشرة الاقتصاد السياسي ، إنها تسمح باستخلاص الشروط ، و بالتالي فهم خصائص إنتاج الحياة المادية ، و على هذا الصعيد فإن لها أهمية كبيرة نظريا و علميا ، لأن معرفة الحاجيات الموضوعية للمجتمع في لحظة معينة تسمح بقياس المستوى الحقيقي للحياة.

8- الأسرة المعيشية (ménage): يستخدم هذا المصطلح في التعدادات للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص يعيشون معا في فترة معينة، و في بعض التعدادات أولئك الأشخاص الذين يقيمون لإقامة مشتركة عند إجراء الحصر...¹⁵

9- بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر..¹⁶

1. **الحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs):** هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاوله نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

2. **الفقر المدقع (Abject Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السرعات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.

3. **الفقر المطلق (Absolute Poverty):** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.

¹⁵ الإحصاء العام الرابع للسكان و السكن 1998 النتائج الأولية، د.و.إ، رقم 270 سبتمبر 1998.

¹⁶ عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر، من خلال بيانات مسخ نفقات و دخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 ، الإحصائيات العامة، 2005.

4. **الفقر النسبي (Relative Poverty):** عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل.

خط الفقر (Poverty Line): هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line): يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line): يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

خط الفقر الاجتهادي: ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم ان كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الانفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو انفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الانفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاتي: على الحد الأدنى للرواتب و الأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

يوجد هناك ثلاث مؤشرات للفقر تعرف بـ (F.G.T) نسبة إلى المعايير التي لها صلة بها (Foster, Greer, Thorbecke) أي : - الكثافة، - العمق، - صرامة (قسوة) الفقر.

مؤشر نسبة الفقر (Headcount Index Indicator): ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتبة وبديهية التحويلات).

منحنى لورنز: من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني أي الأفقي فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور الصادي أي العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل

للأفراد أو الأسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الاسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع اذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني للمنحنى.

معامل جيني: يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتخلص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الاحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

الفصل الثاني: مفهوم الفقر

ما هو الفقر؟

مفهوم الفقر لغتا: يعرفه المنجد في اللغة و الإعلام على أنه: " **فُقرَ فُقارةً: ضد استغنى أي احتاج و ذلك أن يصبح الإنسان محتاجاً أو ليس له ما يكفيه**"...¹⁷

ورد للفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر، وللقر أشكال وأنواع مختلفة فهناك الفقر المادي وهو النوع المفهوم من قبل الجميع وفقر المشاركة وفقر الاستقلالية وفقر الحماية، كما أن هناك أنواع أخرى من الفقر تفردت لمدتها بقائها، فهناك فقر صدمة وفقر موسمي وفقر دائم، وهناك أنواع أخرى من الفقر نسبة إلى عدد الفقراء مثل الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن، وهناك نوع آخر من الفقر نسبة إلى أسلوب قياسه وأهمها الفقر النسبي والفقر المطلق والفقر المدقع. وتجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه: **عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان**، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفير الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب...¹⁸

فالفقر من أكثر المفاهيم التي عُرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، نذكر منها:

- **الفقر يعني الحرمان من الغذاء و المأوى و التعليم و الرعاية الصحية و التمتع بالحياة ، فهو الجوع، و فقدان المأوى، و عدم القدرة على زيارة الطبيب عند المرض، و عدم الانخراط في الدراسة، و البطالة، الخوف من المستقبل ، ويرى البعض أن الفقر صورتان متشابتتان صورة فقر الوعي و صورة فقر الموارد، إما فقر الوعي فهو فقر ثقافي يحول دول الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، أما فقر الموارد الإنتاجية فهو يوقف تراكم جهود الناس للعيش جنثا تحت خط الحياة الإنسانية الكريمة ...**¹⁹

- و يرى البعض الآخر من الباحثين الإقتصاديين أن الفقر بمعناه الشامل: **هو ندرة الموارد أو تبيدها أو توزيعها على نحو غير عادل**...²⁰

فإذا ما استثنينا ظاهرة الندرة يصبح الفقر مرتبط بالتخلف الذي هو حالة تشمل النمو الاقتصادي والاجتماعي وتخلق عقبات في طريق استخدام الموارد الطبيعية و الإمكانيات البشرية المتوفرة لاستخدام أمثل ، اعتمادا على جهود الذاتية الممكنة، من هنا تنبع ضرورة ملاحظة لعنة الفقر و محاولات القضاء على التحديات التي يطرحها.

- و يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، الفقر بأنه عبارة عن **عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا**...²¹

إن الفقر هو "عجز الإنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن وجدان ما يوفر مستوى الكفاية في العيش ظاهرة حاربها الإسلام في تشريعه و وصاياه و اعتبارها شرا إنسانيا

¹⁷ المنجد في اللغة و الإعلام: بيروت ، دار المشرق، الطبعة الرابعة و العشرون، ص 590، سنة 1980.

¹⁸ عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002، الإحصاءات العامة.

¹⁹ د. ياسر العدل ، مفهوم الفقر و مواجهته ، الأهرام : 2002/12/01.

²⁰ ديفليب عطية ، أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 161، ماي 1996، ص 10.

²¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الفصل السادس، 2002، ص 10.

باعتباره يسبب حرمان الإنسان من أحد حقوقه الذي هو الكفاية في العيش، وشرا اجتماعيا باعتباره يعوق المجتمع عن التقدم المادي و المعنوي" ²²... والزكاة باعتبارها أحد أعمدة الإسلام الخمسة ، تمثل شكلا راقيا من أشكال العدالة التوزيعية، بحيث يفرض على مسلم تتعدى ثروته حدا معيناً إعطاء نسبة ثابتة من ثروته لمنفعة أفراد الأمة الأقل حظاً - مسلمين أو غيرهم - مرة كل سنة، فالزكاة أداة هامة للتخفيف من الفقر و القضاء عليه... ²³.

دينياً: حديث صحيح رواه البخاري عن أبي هريرة عن الصادق محمد صلى الله عليه وسلم، قال : " ليس المسكين الذي يطوف على الناس ، ترده اللقمة واللقمتان ، والتمرّة والتمرتان ، ولكن المسكين : الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يفطن به فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس".

34

وفي رواية أخرى لأبي هريرة أوردها البخاري في صحيحه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال :

" ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذي ليس له غنى ، ويستحيي ، أو ، لا يسأل الناس إحافاً".

قال الله تعالى ((**للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ..**)) و قوله كذلك ((**يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف**)) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف .

فقد ثبت للفقير المَلِكُ كقول القائل:

أما الفقير الذي كانت حلوبته***وَفَق العيال فلم يُترك له سَبْدٌ.

والمسكين كذلك لقوله تعالى((**أما السفينة فكانت لمساكين**)).

ومن العرب من يسوّى بينهما كما في القاموس إلا أنّ قوله تعالى ((**إنما الصدقات للفقراء و المساكين**..)) ففي هذه الآية تفرّيق بين الفقراء والمساكين .

الفقر ²⁴ من أكثر المفاهيم التي عرّفت من أوجه مختلفة ومتعددة؛ وأكثرها شيوعاً هو: "أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة".

وعلى المستوى العام: كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة، والأفراد الذين لا يملكون القدرة الأقل من المتوسطة للحصول على دخل -لأي سبب كان- غالباً ما يكونون فقراء، و بذلك يصبحون تحت عتبة الفقر هذا الذي يفصل بين الفقير و الغني.

والتعريف السابق للفقر يحمل بين طياته إحدى التعريفات الثلاثة التي يُعرّف بها الفقراء، والتي حُدّدت في منتدى العالم الثالث سنة 1994، و التي نذكرها على النحو التالي:

أولها: وهو **التعريف الموضوعي** الذي يركّز على كونهم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويعتبر كلاً من دخل الأسرة و متوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى لمعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم (1990) أن الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل و بدون استثناء .

²² مشكلة الفقر و الغنى في نظر الإمام علي (كرم الله وجهه) على الموقع:

www.14masom.com/14masom/03/nhj-alblaga/3/11.htm

²³ نص مداخلة الأستاذ: حمدي باشا رابح- جامعة الجزائر- بعنوان : لغنة الفقر و ضرورة رفع تحدياته ، 2006.

²⁴ www.islamonline.net LE 31/12/2006.

أما التعريفان الآخران للفقر فهما: **التعريف الذاتي** للفقر و **التعريف السوسولوجي** للفقر. **التعريف الذاتي**: يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته؛ فإذا شعر بأنه لا يحصل عما يحتاج إليه -بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية- يُعد فقيراً. وأما **السوسولوجي**: فيعرفهم بكونهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية. ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء؛ فمن يقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منه يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء. و قد حدده البنك الدولي في تقرير التنمية عام 1992 بأنه 400 دولار للفرد عام 1990 وما يوازيها من دولارات حتى عام 2000.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرّف الفقراء ببعد إنساني أعمق؛ وهو أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم.

وفي تقرير تنمية الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1977 قُدّم مقياس للفقر الإنساني تحت اسم "دليل الفقر الإنساني"، ويقيس هذا الدليل الحرمان والفقر بالنظر لخمس خصائص للفقر من واقع الحياة وهي: الجهل وسوء التغذية بين الأطفال والوفاة المبكرة وفقر الرعاية الصحية وعدم القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة.

و حسب تعريف آخر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 حول الفقر ، فقد عرف خصوصاً "الفقر المقدم" ، "الفقر العام" و "الفقر البشري" كما يلي:

- > الفرد الذي يعيش **الفقر المقدم** هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع احتياجاته الغذائية الضرورية – عادتاً تعرف اعتماداً على أقل كالوريات <.

- > الفرد الذي يعيش **الفقر العام** هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع احتياجاته الغير الغذائية الضرورية – اللباس، الطاقة و السكن- و الغذاء <.

- > **الفقر الإنساني** يمثل بغياب القدرات الإنسانية التي تعتمد على : - الأمية- سوء التغذية – انخفاض أمل الحياة- تدهور صحة الأمومة- الأمراض التي يمكن أن نتفادها <.

- " الفقر هو الجوع والوحدة وعدم وجود مأوى يؤوي عند انتهاء اليوم وحرمان وعنصرية واستغلال و جهل" • أم من أمريكا اللاتينية•.

- "الفقر معناه أن تستيقظ بلا منظور، الفقر يسلبك تطلعك إلى المستقبل..."

• ممثل رابطة نشاطات المؤسسات غير الحكومية (Ngo).

" الحقوق التي يثرى بها دستورنا الجديد ستكون خاوية، وديمقراطيتنا ستبقى هشة إذا لم يصحبها التحسن والتقدم في حياة البشر؛ خاصة هؤلاء الذين يتحملون عبء الفقر وعدم المساواة" • نيلسون مانديلا•.

" يمكن القول أن "الفقر" موجود داخل مجتمع معين عندما تكون رفاهية فرد أو مجموعة من الأفراد غير محققة لمستوى رفيع كحد أدنى مقبول من كافة أفراد ذلك المجتمع" • مارتين

رافايون Martin Ravallion²⁵ •.

²⁵ Martin Ravallion, *Etude sur la mesure des niveaux de ville*, Document de travail N° 122 ; Comparaisons de la pauvreté (Concepts et méthodes), Banque Mondiale, Washington, D.C ; 1996, p4.

المؤتمر الإحصائي العربي الأول (الأردن نوفمبر 2007): " هو جانب من الحرمان المادي يتمثل بإنخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا، و تدني الوضع الصحي و المستوى التعليمي و الوضع السكني و غير ذلك".

التعريف السوسولوجي: "من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، و يعتبر الحد الفاصل للفقر و هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية".

البنك الدولي (2000): "يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض، فهو يعكس الصحة المعتلة و التعليم و الحرمان من المعرفة و الاتصالات، و عدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية و السياسية، و حرمانه من الكرامة و الثقة و احترام الذات".

برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2004: " أنه إنكار ورفض للعديد من الاختيارات و الفرص الأساسية لتنمية الإنسان و يتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة مبدعة و صحية و على اكتساب المعرفة و نيل الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين، و التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم".

خلاصة الفصل

37

يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد و موحد للفقر بل يوجد مفهوم يختلف من منطقة إلى أخرى من حيث المكان الجغرافي و الزمن الذي يتم تحديده حسب المعايير التي تكون لها صلة وثيقة بالفقر بحد ذاته، ففقر مثلا داخل الجزائر يختلف من منطقة إلى أخرى حيث أن الفقر بالجزائر العصمة يختلف عنه بمدن الأخرى كالداخلية و حتى التي لها علاقة بالتراث الثقافي للجزائر فقير في القبائل و الأوراس و التوارق و بني مزاب لا يحس أنه فقير حيث أن هذه المجتمعات تتصف بالتضامن اتجاه بعضها البعض فلا هناك فرق بين الفقير و الغني، أما عند الولاية التي تختلط بها ثقافات مختلفة فإن الغني بحد ذاته يرى إلى نفسه أنه غير مكثفي ذاتيا لأنه لا يصل إلى مستوى الرفاه الذي يسعى إليه، فيرى أنه دوما فقير رغم أنه غني مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون بمناطق أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الوسط المناخي يلعب دورا كبيرا في تحديد الفقير فالأشخاص الذين يعيشون تحت البرد القارس داخل الجزائر جلهم فقراء بالإضافة إلى الذين يعيشون تحت درجة حرارة مرتفعة.

وبهذا يمكن لنا القول أنه لا يمكن تحديد مفهوم معين و دقيق يثبت كل المعايير التي لها صلة بتعريف موحد للفقر و بهذا يكون مفهوم الفقر في الجزائر غير محدد بمعايره التي تساعدنا لقياس دقيق ومطلق و تحليل أدق و أنجع لوصول في النهاية إلى نتيجة تكون مطابقة للواقع المعاش و يتقبلها كل من أراد التطلع عليها ، يمكن بهذا تغيير كلمة الفقر بمستوى الرفاهية فهي أدق في تحديدها لمستوى الفقر في الجزائر كما هو مستعمل في الدول الأجنبية و الذي وضعه البنك الدولي و المنظمة العالمية للتنمية (البنود).

الفصل الثالث : تقنيات قياس الفقر بالجزائر

المبحث الأول: قياس الفقر (Measuring Poverty) في الجزائر :

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال مناهج موضوعية و أخرى غير موضوعية، الأولى تكون من خلال قياس الفقر الممكن في المجتمع بالمسوح الأسرية المتخصصة و المعطيات المتواجدة عند الوزارة الوصية بالإضافة إلى الإحصاءات الوطنية للسكان و السكن المعروفة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشار هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. و من أجل تصنيف أو فرز الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يجب أن نستخدم بعض الأدوات والمؤشرات التي تساعدنا في الحكم على فقر أو عدم فقر الأسرة، أما المنهجية الثانية تكون بمساعدة المختصين و الخبراء في مجال التعريف و قياس و تحليل الفقر...²⁶ ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر:

* أساليب غير علمية:

تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة من حياة الأسرة، وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها.

* أساليب علمية و يمثلها أسلوب خط الفقر:

وتكمن فكرة هذا الأسلوب بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

• الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر

• الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر

و ما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الأول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. و تمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لان بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر:

* خط الفقر (Poverty Line)

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

²⁶ Université Laval, CREFA, Le Profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina ; Cahier de recherche No 00-02,1999

*** خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)**

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية. وإعداد سلة غذاء تم تقدير حجم الاحتياج اليومي للفرد المتوسط في الجزائر بـ 2100 سعرة حريرية يوميا، حيث تم اختيار مكونات السلة الغذائية الأساسية وكمياتها لتعكس الأنماط الغذائية السائدة في المجتمع الجزائري، تستبعد المواد و السلع ذات التكلفة العالية و استبدالها بسلع أخرى من ذات المجموعة الغذائية و لكن بتكلفة أقل، اعتمادا على الأسعار القياسية و ذلك لأن الفئات تتجه عادة لاستهلاك السلع الغذائية الأقل كلفة، و يراعى عنصر الشمول و النوع في بنود المجموعات الغذائية التي تضمنتها السلة الغذائية.

1- خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line):

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية و غير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات. هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الأول: أسلوب النمط الغذائي المقترح

يعتمد هذا الأسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار الدارجة. و لحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (معامل انجل)، حيث يعرف معامل انجل على أنه مقلوب نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى إجمالي الإنفاق العام). أما نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الأسر كافة أو بالاعتماد على بيانات إنفاق الفئة التي يكون إنفاقها على السلع الغذائية هو الأقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي

يعتمد هذا الأسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السرعات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الأسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السرعات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الأقرب لما يحتاجه الفرد من السرعات الحرارية وأخيرا يحدد متوسط الإنفاق الإجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق. ويرى الباحث أن حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السرعات الحرارية لفئات الاستهلاك الغذائية ومن ثم تحديد الفئة الأقرب لما يحتاجه الفرد من السرعات و اعتبار متوسط الإنفاق الإجمالي لهذه الفئة هو خط الفقر المطلق، حيث يرى الباحث إن تقدير خط الفقر المطلق باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية سيكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وذلك لان الارتفاع في فئة الدخل قد لا يعني الارتفاع في متوسط حصة الفرد من السرعات الحرارية.

2- خط الفقر النسبي:

يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أي أنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

3- خط الفقر الاجتهادي:

و يسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا

لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يروونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. و يقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بان دخلهم أو إنفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعياً. و هناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

قياس مؤشرات الفقر (Poverty Indicators):

هناك ميزتان يجب توافرها في مؤشرات الفقر، وهاتان الميزتان هما بديهية الرتبة وبديهية التحويلات، أما الميزة الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى (مثل أسعار السلع،...) أما الميزة الثانية فتعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر بشرط ثبات المتغيرات الأخرى. هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:

*** مؤشر نسبة الفقر (Pauvreté en nombre d'habitants):**

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتبة وبديهية التحويلات). ويتم حساب مؤشر نسبة الفقر كالآتي:

$$H = \frac{q}{n}$$

- q يمثل عدد السكان الفقراء أو عدد الأسر الفقيرة .
- n يمثل عدد السكان أو عدد الأسر المعيشية.
- H يمثل نسبة الفقر في السكان.

*** مؤشر فجوة الفقر (écart de pauvreté):**

و ما يسمى بمؤشر عمق الفقر ، حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساويا لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتبة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر.

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{z - y_i}{z} \right]$$

- حيث z يمثل خط الفقر
- y يمثل الدخل أو الاستهلاك (الفردى أو الأسري)
- n يمثل عدد السكان.

*** مؤشر حدة الفقر La sévérité de la pauvreté ou écart de pauvreté au carré :**

و ما يسمى بمؤشر الفقر العائلي FGT و يمكن حسابه بتضعيف مؤشر عمق أو كثافة الفقر المذكور سابقا:

$$P2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{z - y_i}{z} \right]^2$$

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس:

* منحنى لورنز:

من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر و تأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

* معامل جيني:

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتخلص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني التالي) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

$$Gini = 2 \text{ cov } (Y, F) / \bar{y}$$

منحنى لورنز و معامل جيني بالجزائر ما بين 1988 و 2005 :

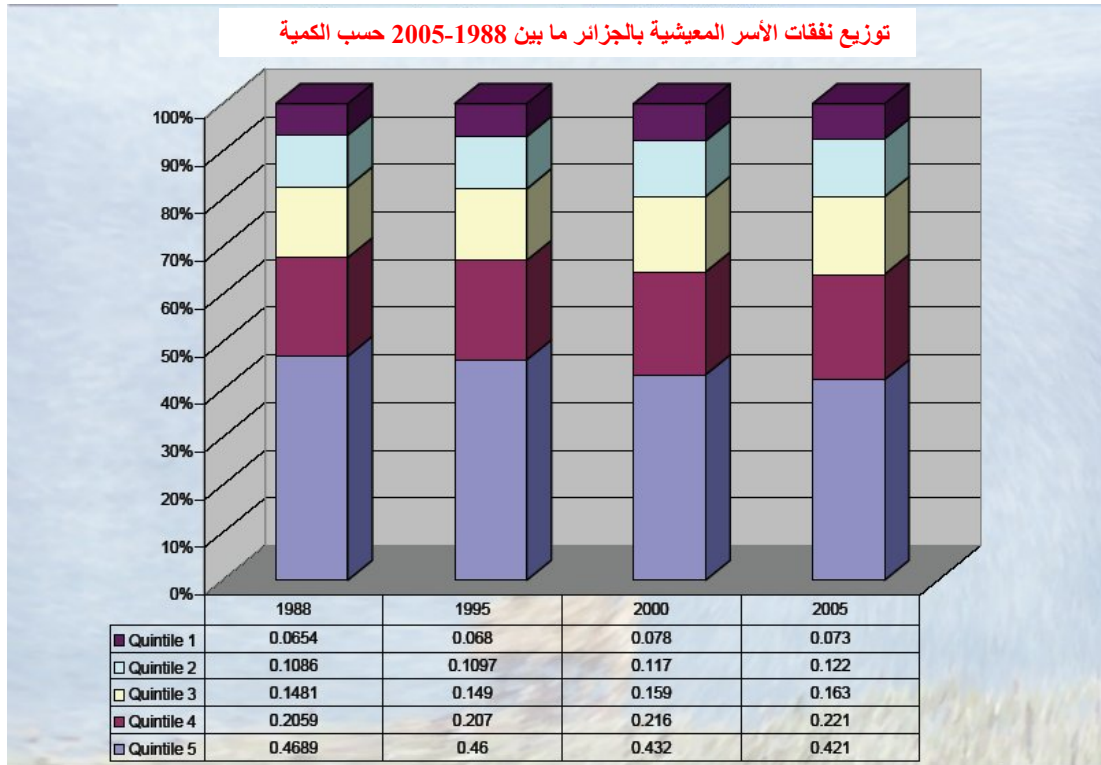
لاستخدام طريقة حساب جيني على معطيات الجزائر لسنوات 1988-1995-2000-2005 (حسب البنك العالمي) حسب التوزيع الكمي ...²⁷

جدول رقم (01): نفقات الأسر المعيشية حسب الكمية في الجزائر ما بين (1988-2005)

2005	2000	1995	1988	
0.073	0.078	0.068	0.0654	الكمية الأولى
0.122	0.117	0.1097	0.1086	الكمية الثانية
0.163	0.159	0.1494	0.1481	الكمية الثالثة
0.221	0.216	0.2074	0.2059	الكمية الرابعة
0.421	0.432	0.4655	0.4689	الكمية الخامسة

²⁷ Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. <http://www.worldbank.org/html/prdmg/grtjweb/dddeisqu.htm>

الرسم البياني رقم (01): توزيع نفقات الأسر المعيشية بالجزائر ما بين 1988 – 2005 حسب الكمية



المصدر : مداخلة البروفيسور علي قواوسي بملتقى حول الفقر بمسيلة سنة 2006.

لحساب مؤشر جيني لمختلف السنوات 1988-1995-2000-2005 نتبع الخطوات التالية:

* مؤشر جيني لسنة 1988:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى : 0.0654 .
- الكمية الثانية : 0.1086 .
- الكمية الثالثة : 0.1481 .
- الكمية الرابعة : 0.2059 .
- الكمية الخامسة : 0.4689 .

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).
- النقطة الثانية: (0.0654، 0.2) .
- النقطة الثالثة: (0.174 ، 0.4) حيث $0.1086 + 0.0654 = 0.174$
- النقطة الرابعة: (0.3221 ، 0.6) حيث $0.1481 + 0.1774 = 0.3221$
- النقطة الخامسة: (0.528 ، 0.8) حيث $0.2059 + 0.3221 = 0.528$
- النقطة السادسة : (1.1) حيث $0.4689 + 0.528 = 1$

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب المجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الاستهلاك) تمثل محور العيّنات.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي تتركز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز)

هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات الممثلة للإحداثيات (0.2،0.0654)-(0.2،0.4) ،(0.4،0.174)-(0.6،0.3221)-(0.8،0.528)-(1،1): حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2) نأخذ النقاط الموجودة على منحنى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى (0.2، 0.4، 0.6، 0.8، 1) و نرسم خطوط أفقية للحصول على المستطيلات.

المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

$$= (1*0.2)+(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)$$

$$0.4179 = 0.2+0.1056+0.06442+0.0348$$

العملية الثالثة تتركز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

$$0.2179 = (0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)+(0*0.2)$$

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصوى و الداخلية) و نطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الأخير على مؤشر جيني.

$$\text{مؤشر جيني لسنة 1988: يساوي } = 0.5 - ((0.2179+0.4179) / 2) = 0.364 \text{ % } 36.42$$

* مؤشر جيني لسنة 1995:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.068.

- الكمية الثانية : 0.1097.

- الكمية الثالثة: 0.1494.

- الكمية الرابعة: 0.2074.

- الكمية الخامسة: 0.4655.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0.0).

- النقطة الثانية: (0.2،0.068) .

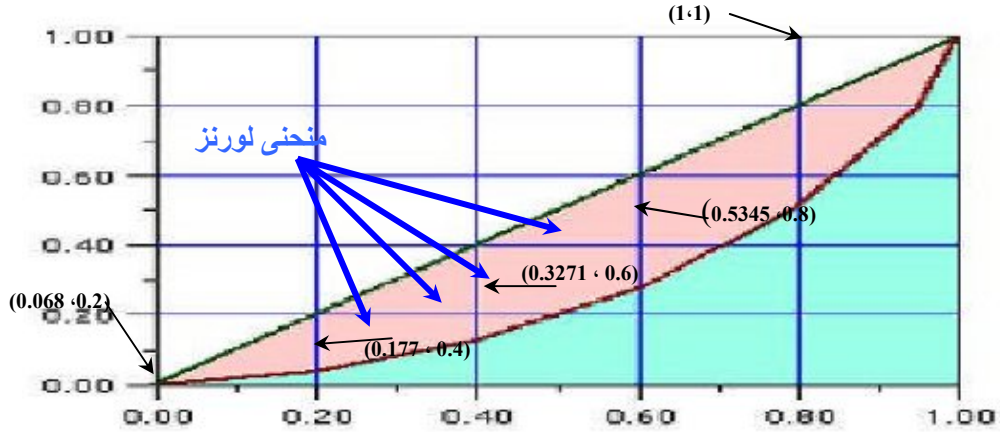
- النقطة الثالثة: (0.4، 0.1777) حيث $0.1777 = 0.068 + 0.1097$.

- النقطة الرابعة: (0.6، 0.3271) حيث $0.3271 = 0.1777 + 0.1444$.

- النقطة الخامسة: (0.8، 0.5345) حيث $0.5345 = 0.3271 + 0.2074$.

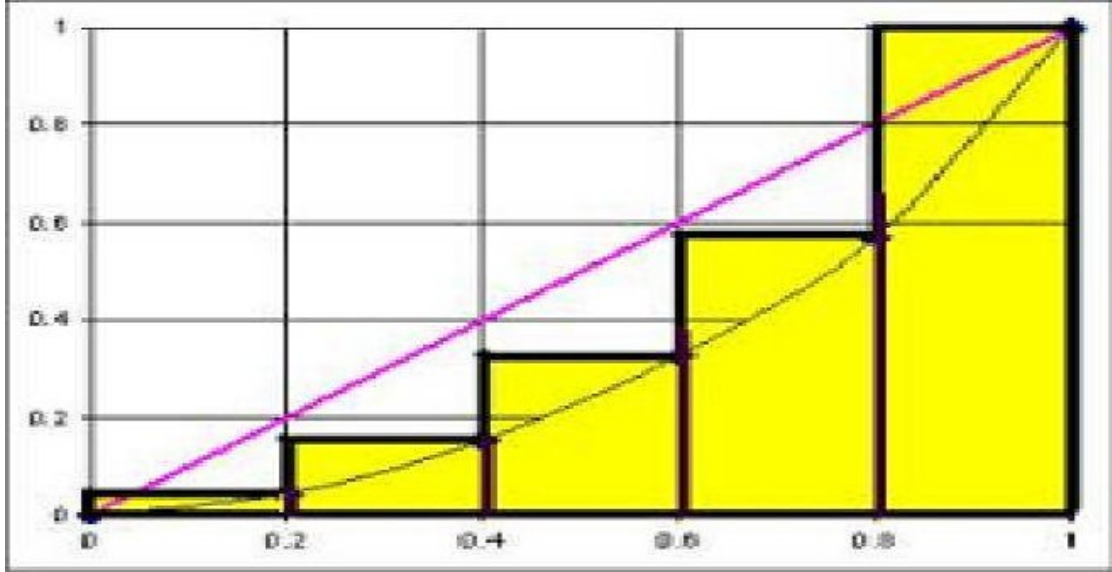
- النقطة السادسة : (1.1) حيث $1 = 0.5345 + 0.4655$.

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب المجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الإستهلاك) تمثل محور العيّنات.



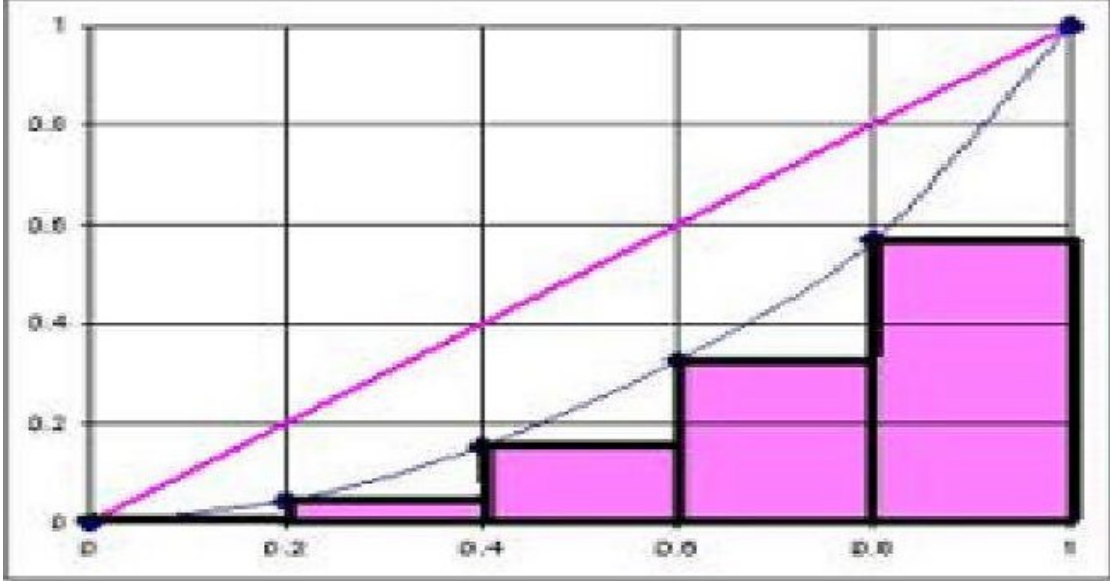
بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي تركز على قياس المساحة القصوى لمنحني لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز) هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2) نأخذ النقاط الموجودة على منحني لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحني (0.2، 0.4، 0.6، 0.8، 1) و نرسم خطوط أفقية للحصول على المعينات الصفراء كما ممثل في الرسم المبين التالي.

الرسم البياني رقم (03): المساحة القصوى لمنحني لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات الصفراء)



المساحة القصوى لمنحني لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:
 $0.421 = (1 \times 0.2) + (0.5345 \times 0.2) + (0.3271 \times 0.2) + (0.177 \times 0.2) + (0.068 \times 0.2)$
 العملية الثالثة تركز على حساب المساحة الداخلية لمنحني لورنز:

الرسم البياني رقم (04): المساحة الداخلية لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات البنفسجية)



المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:

$$0.221 = (0.5345 \times 0.2) + (0.3271 \times 0.2) + (0.177 \times 0.2) + (0.068 \times 0.2) + (0 \times 0.2)$$

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصى و الداخلية) و نطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الأخير على مؤشر جيني.

$$\text{مؤشر جيني لسنة 1988: يساوي } 0.357 = 2 * ((0.221 + 0.421) / 2) - 0.5 = 35.7\%$$

*مؤشر جيني لسنة 2000:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.078.
- الكمية الثانية : 0.117.
- الكمية الثالثة: 0.159.
- الكمية الرابعة: 0.216.
- الكمية الخامسة: 0.432.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0,0).
- النقطة الثانية: (0.2, 0.078).
- النقطة الثالثة: (0.4, 0.195) حيث $0.078 + 0.117 = 0.195$.
- النقطة الرابعة: (0.6, 0.354) حيث $0.195 + 0.159 = 0.354$.
- النقطة الخامسة: (0.8, 0.570) حيث $0.354 + 0.216 = 0.570$.
- النقطة السادسة : (1,1) حيث $0.570 + 0.432 = 1$.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية:

المساحة القصى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2000 تساوي:

$$0.41702 = (1 \times 0.2) + (0.570 \times 0.2) + (0.354 \times 0.2) + (0.195 \times 0.2) + (0.078 \times 0.2)$$

العملية الثالثة تركز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 2000 تساوي:

$$0.21702 = (0.5345 \cdot 0.2) + (0.3271 \cdot 0.2) + (0.177 \cdot 0.2) + (0.068 \cdot 0.2) + (0 \cdot 0.2)$$

العملية الرابعة : نحصل على مؤشر جيني والذي يساوي

$$\text{مؤشر جيني لسنة 2000: يساوي} = 2 * ((2 / (0.21702 + 0.41702)) - 0.5) = 0.36596 \text{ } 36.66\%$$

* مؤشر جيني لسنة 2005:

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسر المعيشية التالية :

- الكمية الأولى: 0.073.

- الكمية الثانية : 0.122.

- الكمية الثالثة: 0.163.

- الكمية الرابعة: 0.221.

- الكمية الخامسة: 0.421.

العملية الأولى نقوم بحساب مجموع هذه الكميات بالتصاعد و نقوم برسم منحني لورنز مع 6 نقاط:

- النقطة الأولى: (0,0).

- النقطة الثانية: (0.073, 0.2).

- النقطة الثالثة: (0.195, 0.4) حيث $0.073 + 0.122 = 0.195$.

- النقطة الرابعة: (0.358, 0.6) حيث $0.163 + 0.195 = 0.358$.

- النقطة الخامسة: (0.579, 0.8) حيث $0.221 + 0.358 = 0.579$.

- النقطة السادسة: (1,1) حيث $0.421 + 0.579 = 1$.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية:

المساحة القسوى لمنحني لورنز في الجزائر لسنة 2005 تساوي:

$$0.441 = (1 \cdot 0.2) + (0.579 \cdot 0.2) + (0.358 \cdot 0.2) + (0.195 \cdot 0.2) + (0.073 \cdot 0.2)$$

العملية الثالثة تركز على حساب المساحة الداخلية لمنحني لورنز:

المساحة الداخلية لمنحني لورنز في الجزائر لسنة 2005 تساوي:

$$0.241 = (0.579 \cdot 0.2) + (0.358 \cdot 0.2) + (0.195 \cdot 0.2) + (0.073 \cdot 0.2) + (0 \cdot 0.2)$$

العملية الرابعة : نحصل على مؤشر جيني والذي يساوي

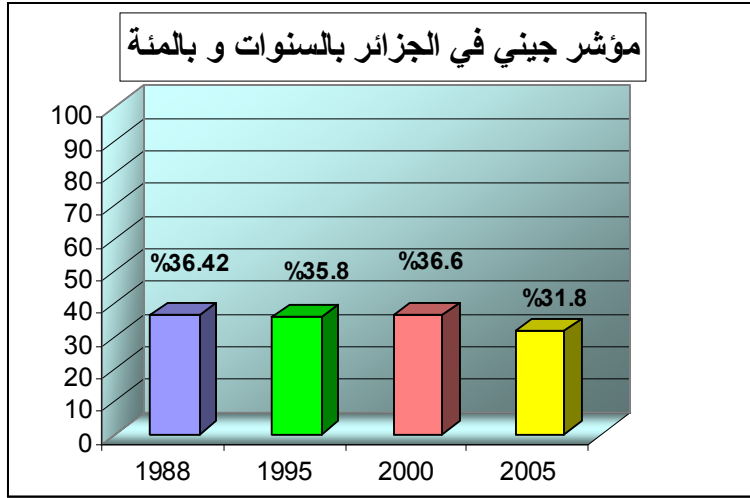
$$\text{مؤشر جيني لسنة 2005: يساوي} = 2 * ((2 / (0.241 + 0.441)) - 0.5) = 0.318 \text{ } 31.8\%$$

لنحصل في الأخير على مؤشرات جيني في الجزائر ما بين (1988-2005):

جدول رقم (02): معدل جيني بالجزائر للسنوات (1988-1995-2000-2005)

السنة	1988	1995	2000	2005
مؤشر جيني	% 36.42	% 35.8	% 36.60	% 31.8

الرسم البياني رقم (05): مؤشر جيني للسنوات (1988-1995-2000-2005) بالجزائر



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن كل مؤشرات جيني أقل من 100 % و أكثر من 0 % و بهذا يمكننا القول أن هناك توزيع عادل و طفيف في نفقات (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الأسر الفقيرة ، و قد تضائل هذا المؤشر لينتقل من 36.42 % سنة 1988 إلى 31.8 % سنة 2005 و هذا يدل لا محالة إلى أن توزيع (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الفقراء متجه نحو الاعتدال و ذلك عندما يصل إلى الرقم 0 % (الرقم 0 % يمثل توزيع عادل و موجود ، أما 100 % معناه أن التوزيع العادل غير موجود فيما بين الأسر المعيشية)...²⁸

²⁸ Rapport sur le développement humain du PNUD (2004), p. 286

المبحث الثاني: المناهج المتبعة و المنهجيات المتوفرة بالجزائر لقياس خط الفقر:**أ- المقاربات المفهومية:****- المقاربة النفعية:**

" أيام الملكة فيكتوريا تحدث الفلاسفة و الإقتصاديون عن المنفعة كمؤشر على الرفاهية ، الرفاهية كانت تعتبر كمقياس عددي للسعادة " فاريون 1987 .
كيف نقيس السعادة ؟ نعيد بناء نظرية المنفعة بتعبير آخر هو " الأفضلية" ، إذ أصبح اليوم الأساس النظري للمقاربات النفعية ينبع من النظرية الميكرو إقتصادية الحديثة .

50

المقاربة النفعية تهدف إلى التركيز على المقارنات للرفاهية على " المنفعة" فقط ، كما تركز المقاربة النفعية على مصطلح " ترتيب الأفضليات" بالنسبة للحاجات ممثلة "دالة منفعية" .
Fonction D'utilité

يبين الأفراد أشياءهم المفضلة في إختيارهم للحاجات التي يستهلكونها الملاحظ لا يحكم على إختيارهم. الإختيار هو تعبير عما يفضلونه.

- دالة المنفعة أو "وظيفة المنفعة":

مقابل عدد معين من الهبات، نقوم بإختيار إستهلاكي بين منتوجين و هذا الإختيار يحدد المنفعة التي نربطها بهذا المنتج.

$$U=f(X1, X2)$$

الإختيار يمكن له أن يكون بين عدة سلات بضاعة متوفرة:

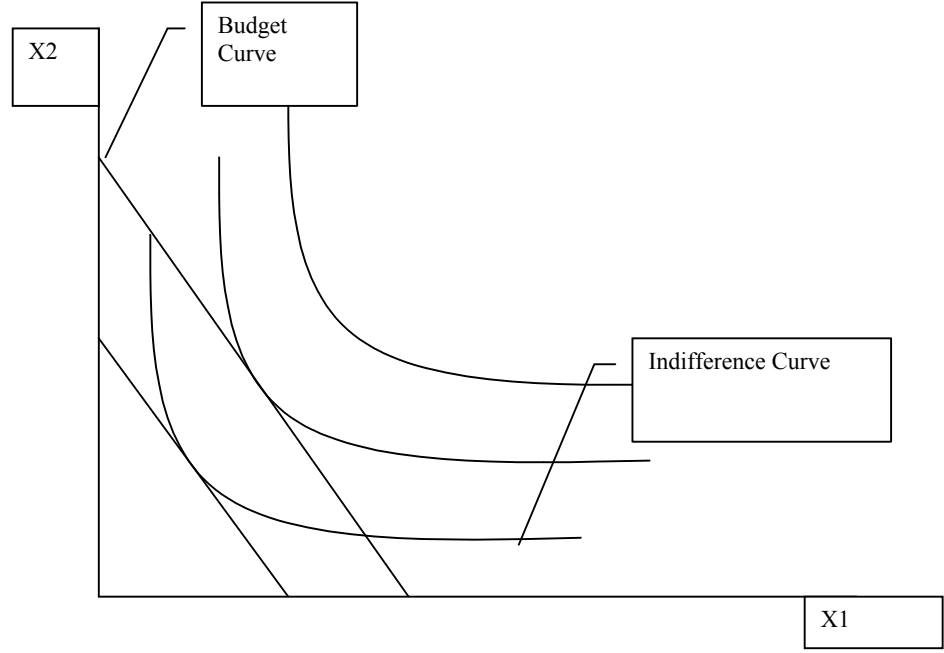
$$U1=f(X1, X2) > U2=f(Y1, Y2) > U3=f(X1, Y2)...$$

الهدف هو إعطاء دالة المنفعة كحد اقصى، بإعتبار أنها خاضعة لضغوطات محددة بالهبات (أراضي، رؤوس أموال، مداخل...):

$$\text{Max } U=f(X1, X2; T, V, R \dots)$$

في حالة توسيع هذا المفهوم لكل سكان بلد ما ، أستطيع أن أعطي حد أقصى للمنفعة، أو أوصلها إلى الذروة بالنسبة للبلد:

$$\sum \text{max } U_i \Rightarrow \text{Pareto efficiency}$$



الحاجات الأساسية:

- هذه المقاربة تم تركيز على نتائج بدلا عن الأفضليات.
- المعيار موضوعي بدلا مما أن يكون ذاتي.
- على سبيل المثال : إذا كان شخص ما يستطيع أن يستهلك على الأقل كمية مقبولة من الطعام و اللباس ، الصحة والتربية فهو ليس فقيرا.
- الإختيار ليس للفرد ، فنحن نقرر قبل كل شيء ، ماذا يجب أن يتوفر لكي لا يكون الفرد فقيرا (حد أدنى موحد وثابت)، من لا يتوفر على حد أدنى فهو فقير .
- يعتبر المصطلح متعدد الأبعاد لأن النتائج و الحاجات المعتمدة يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة.

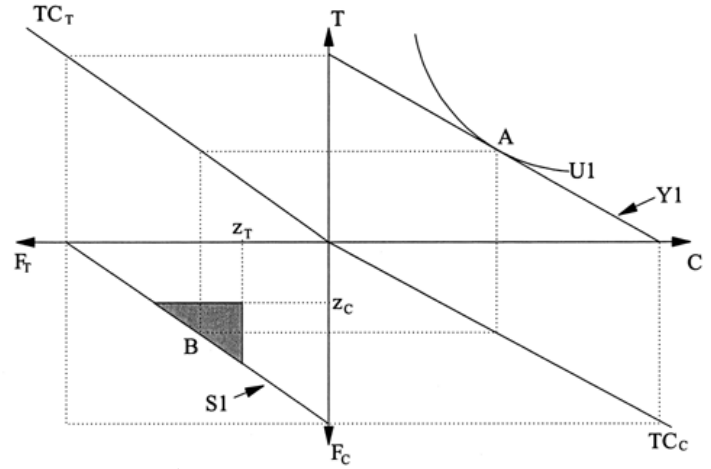
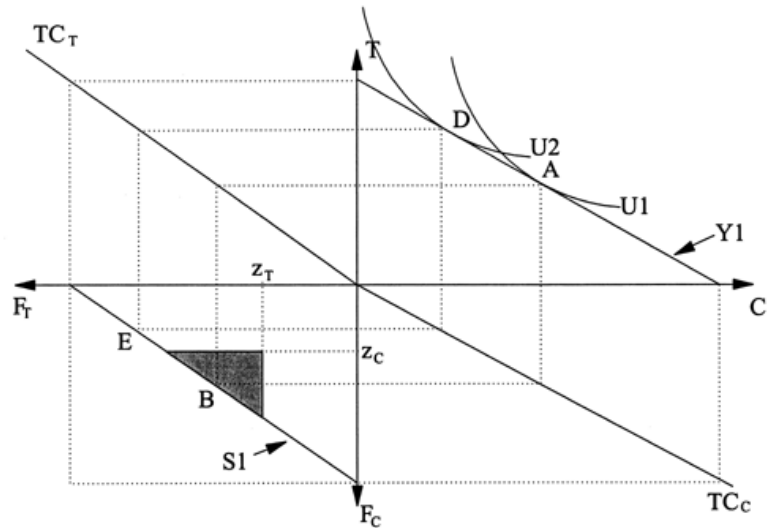
وظائفها و أدورها:

- قام سان امارتيا sen amartiya²⁹ بمقاربة الحاجات الأساسية و تدقيق مصطلح الوظيفية Fonctionnalité.
- في هذه الحالة ، النتائج (outcome) وصفت بأنها الوظائف .
- الوظائف تعتبر أكثر تعقيدا من حاجات الاستهلاك، مثلا: أن نأكل بكفاية، أن نكون في صحة جيدة، أن نكون سعداء، أن يكون لنا مستوى تربوي جيد.
- الوظائف هي مكونات الرفاهية، إذا كان لنا وظائف بالمقدار الكافي، يمكن اعتبارنا غير فقراء.
- إذن الحاجات المستهلكة يمكن لها أن لا تكون كافية لقياس الرفاهية بالشكل الدقيق، يجب حساب الوظائف أو الوظيفيات.
- خصائص الحاجات + خصائص الأفراد = الوظيفيات.

²⁹ Amartya Sen The sveriges Riksbank Prize In Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 1998.

القدرات :

- مقارنة القدرات هي تطوير لاحق بمقاربة الوظائف .
- تركز القدرة على تحقيق الوظائف و ليس على الوظائف نفسها.
- مع مقارنة القدرات ، النتائج المحصل عليها بعبارة الوظائف تعتبر ثانوية، والقدرات المحتملة للوصول إلى النتائج المرغوب فيها تعتبر أكثر أهمية.
- مثل ما هو في المقاربة النفعية ، إذا كان لدينا الإمكانيات و القدرات الكافية أن نقتات بالقدر الكافي و لكن لا يمكننا فعل ذلك فإنه لا يمكن إعتبارنا كفقراء، فلدينا القدرة و ليس لدينا الرغبة و الإرادة.
- القدرات تساوي مجموع الوظائف.

الرسم البياني رقم (07): المنفعة و الفائدة والوظائف 1**الرسم البياني رقم (08): المنفعة و الفائدة والوظائف 2**

ب- المنهج النقدي:

- الدخل والاستهلاك يمكن أن يستعملا كقياس للرفاهية في أغلب المقاربات للفقر بعين الإعتبار.
- الدخل أقرب إلى مصطلح القدرات، إذا كان لدينا دخل مرتفع، لنا القدرة على إشباع الحاجيات.
- الدخل أيضا يعتبر مقياس جيد للهبات بالنسبة للمقاربة النفعية، فالدخل يحد من مساحة إمكانية الاختيار بين الحاجات المعتبرة، تسعى إلى تحقيق أعلى قدر من المنفعة تحت ضغط و حدود الدخل (الميزانية)، معناه تحد من إمكانية إسهلاك ما هو موجود.
- الإسهلاك أيضا قريب من مصطلح المنفعة، كما أنه مرتبط بما هو أفضل، و يترجم الاختيار في الإستعمال الداخلي.
- الإسهلاك يعتبر أيضا مقياس للحاجات الأساسية، إذ قمنا ما يمكن إعتباره حدا أدنى بالنسبة للرفاهية، يمكن أن نقارن هذا المقياس على مستوى الإسهلاك.
- الإسهلاك و الدخل يساهمان في قياس الرفاهية مع المقارنات الوظيفية و المقاربات القدرات لكن ببقين غير كافين، ولهذا نتحدث عن مقياس لانقدية للرفاهية.

المقاربات اللانقدية:

- الدخل لا يضمن الحصول على كل الوسائل الضرورية لبلوغ حد أدنى من المستوى المعيشي.
- مثال الحصول على الهواء الصافي أو الإقتراب من الخدمات العامة كالصحة ، التربية، شبكة الطرقات و المياه الصالحة للشرب لا يرتبط بالضرورة بالدخل.
- الدخل المرتفع لا يمكن أن يضمن صحة جيدة (دخان، سمنا مثلا) أو تغذية جيدة (أثناء الحروب مثلا)، الأمية يمكن أن تكون مؤشر للفقر، لكنها لا ترتبط بالفقر النقدي بالضرورة.
- فقدان أو عدم وجود حقوق الإنسان (حركة التعبير، الدين، التجمع...) يمكن أن تعتبر أيضا شكل من أشكال الفقر الذي لا يرتبط بالدخل بالضرورة.
- التعرض للأخطار و الجروحات مصطلحان ملحقان لمصطلح الفقر، و غير مرتبطين بالدخل' الناس الذين يعيشون في مناطق زلزالية أو ملوثة بيئيا.
- الرقم القياسي للفقر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (hpi-1)

$$hpi = 1/3 *(a*p1+a*p2+a*p3)$$

$$P1 = \text{احتمال عند الولادة من بقي على قيد الحياة ليست من العمر 40 عاما} (* 100) .$$

$$P2 = \text{معدل الأمية بين الكبار} .$$

$$P3 = 1/2 \text{ (النسبة المئوية من السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب) و نصف + (النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن) .}$$

$$أ = \text{الوزن التي تعلقها على مدى الحرمان} .$$

ج- المنهج الغير نقدي:

- من شروط هذه المقاربة هو تحديد عدد معين من الرحمان أو من الفاقة و العور المادية غالبا و التي تؤثر على إشباع الحاجات الأساسية.

- تستخدم مؤشرات كخصائص السكن (حمام، مسكن رطب..)، نوع التغذية (لحم، سمك...) نوع العمل (شاق، عارض، غير ثابت..) العلاقات الإجتماعية، الأمن ...
- مقارنة موضوعية عموما، لكن يمكن تناولها بكيفية ذاتية، مقارنة كيفية.
- تناول الفقر عبر الأزمنة، لأنها تعتبر المخزن الثابت للمعلومات على عكس المتغيرات النقدية الخاضعة للمتغيرات ظرفية.

المقاربة الغير النقدية والتعرض لمخاطر (vulnérabilité):

- يتعلق بقياس درجة تحكم كل فرد على محيطه. كما يعيدنا الفقر إلى مصطلح الحرمان، التعرض للمخاطر ترتبط بالمخاطر الخارجية، الصدمة، نقص وسائل الدفاع و الحماية، بما في ذلك التمييز الغذائي.
- يمكن قياسه بدرجة تنوع مصادر الدخل للأفراد، و جاهزية الأفراد في سن العمل: الرأسمال الفيزيقي أو المادي، البشري و الإجتماعي، تنوع المداخل: معناه معامل مؤشر مستوى المعيشي، ومن خلال درجة تعرض للأخطار و الكوارث الطبيعية بالإضافة إلى درجة التحكم في وسائل المالية، ووجود أنظمة إجتماعية للحماية أو نظام الحماية الإجتماعية، مثل منح البطالة، و الضمان الإجتماعي.

المبحث الثالث: مصادر المعطيات و أهم المناهج المستخدمة لدراسة الفقر:

يوجد هناك مناهج موضوعية و أخرى غير موضوعية ، فالأولى تختبر القياس الجذو موضوعي المحتمل لمستوى الفقر، أما الثانية تعتمد على منهجية المساهمة، ثم تعتمد على سبر الأشخاص المعنيين بتعريف الفقر ...³⁰ ، شرط أن يدمج هاذين النوعين لرؤية عامة و دقيقة للفقر ...³¹

1- المنهجية الكلاسيكية المعتمدة على الدخل و مدخرات الإستهلاك:

المصادر الكلاسيكية هم التحقيقات حول مدخرات الإستهلاك و الدخل الأسر المعيشية. فمعظم الآراء حول الفقر الدول التي هي في طريق التقدم تعتمد على هذه المنهجية، المعطيات المستخدمة حول الإدخار أو الدخل الأسر المعيشية في الدول التي هي في طريق التقدم كالجائر تُموّن من طرف التحقيقات حول مستوى المعيشة للأسر LSMS .

2- منهجية الإستثمارات الموحدة (QUID/QUIBB):

برنامج الدولي للتنمية PNUD ، البنك العالمي و المكتب الدولي للعمل قاموا بوضع نقاط مشتركة في إستمارة موحدة تقوم بدورها بقياس جذو سريع لمؤشرات التنمية، فتأخذ الفقر الغير الغذائي(التعليم ، الصحة ، المتطلبات ذات المنفعة العامة من كهرباء و مياه الصالحة لشرب الماء ، قنوات صرف المياه ... إلخ)، و هذه الإستمارة تكون بسيطة و سهلة التسجيل. فهي تأخذ كثيرا من المقاييس التي تغطي جل الجوانب التي تكون خاصة بالأسرة المعيشية، و الخدمات المقدمة من طرف القطاع الاجتماعي (التعليم ، الصحة ، السكن، ... إلخ) و درجة رضاهم ، و النشاطات الفلاحية و الغير فلاحية ، رفاهية الأسر المعيشية، الخدمات المقدمة من طرف القطاعات المالية.

3- المنهجية التي تعتمد على الاحتياجات الغير ضرورية:

هذا النوع يعتبر منج مساهم فهو يطمأن على تسريحات الأسر المعيشية المحقق معها للوصول إلى التعرف على الاحتياجات المهمة، المصادر الإدارية الخاصة النشاط الاجتماعي هي أخرى تساهم في جمع المعلومات حول هذه المتطلبات و الاحتياجات . الاحتياجات عامة المعتمدة و الموجودة تكون مرتبطة بنوع السكنات، مستوى التعليمي، الخدمات المقدمة من طرف القطاعات الصحية، و مياه الصالحة للشرب و الكهرباء، ثم في الخطوة التالية تقوم بقياس مستوى المتواجد داخل كل أسرة معيشية حول كل متطلب و حاجة مهمة.

4- المنهجية التي تعتمد على قياس مستوى الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي لا يزال مسألة في غاية الأهمية في بعض السياقات إذ أن بعض التحقيقات تركز فقط على هذه المسألة، و هو عمليا التخلي عن العناصر الأخرى لرفاه. و الفائدة من هذه المصادر لا شك فيها ولكن لنهج التغذية هذا نهج من الفقر لا يمكن أن يختزل.

5- منهجية الفقر الغير موضوعي ، الإحساس بالرفاهية:

رؤية أخرى ، لإزالة عتبات الفقر "النسبية" و "المطلقة" للفقر مع وضع تحديد اخز لعتبات الفقر ابتداء من مدخرات الأشخاص المحقق معهم بأنفسهم (بذاتهم) أي هم الذين يحددون العتبة التي

³⁰ Cahier de recherche N° 00-02 , Le Profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina , CREFA, Université Laval, 1999.

³¹ Kouaouci Ali, elouffi mostaffa.(**Approches Méthodologiques de la pauvreté**), Communication msila. ,2006.

يكون فيها مستوى معيشتهم مرضي أي يحسون أن هنالك رفاهية داخل منازلهم، أي لبدا من وضع أسئلة موجهة للأشخاص الذين لديهم مستوى دخل متدني حول ضمان الرفاهية داخل العائلة المثالية متكونة من شخصين بالغين وطفلين .

و في هذا الصدد توجد قراءات مختلفة متطورة من جامعة لايدن بهولندا تطلب من كل شخص محقق معه الذي دخله منخفض عتبات مختلفة حسب دور الحالة الشخصية (الجنس ، العمر، العمل، الإقامة).

إلا أنه يوجد هناك نقد موجه إلى هذه التقديرات و التي تعتمد على الدخل لتقدير الرفاهية، فيما بعد يقدر الاستهلاك الأسر و التي تعتبر مؤشر جد أنجع و جد وفي للرفاهية الأسر المعيشية.

في هذا يمكن لنا أن نرجع باقتراح من جامعة الأمم المتحدة بشأن هذا...³²، رغم أنه ليس بإجماع الكل يفضل المعظم استخدام الدخل و الإستهلاك معا، إذ أن الدراسات الإقتصادية المعمول بها بإفريقيا تفضل هذا ، فإن الخيار الذي يركز على الإستهلاك جيد لأن الدخل أقل استقرارا من الإستهلاك و بالإضافة إلى مسألة توافر المنتجات و الخدمات قد يجد من استخدام الدخل منهج لدراسة مستوى معيشة الأسر.

و المسألة الثانية تتعلق بالاختيار بين الإستهلاك و النفقات. فالدراسات الإقتصادية تستخدم الدخل بدلا من الإنفاق الإستهلاكي. ومن ثم ينبغي لها أن تشمل سداد القروض، و الضرائب.

6- منهجية رسم الخرائط للفقر:

قامت الجزائر و لأول مرة عن طريق برنامج الأمم المتحدة برسم خرائط للفقر و هذا سنة 2000 حتى يتسنى لها معرفة أماكن تواجد الفقراء حسب المكان و حسب الأجناس و المناطق الحضرية و الريفية و البلديات بمختلف المؤشرات من الصحة و التعليم و التربية...³³

³² United Nations University ; UNU-W-IDZR Wpord income inequality ;2005.

³³ Carte de la pauvreté en algérie ; programme des nations unies pour le développement, mai 2001 ;p15.

خلاصة الفصل

57

نستنتج من خلال هذا الفصل أن لقياس الفقر، أربع مسائل تحتاج إلى الإجابة، وهي كيف نحدد الفقر عند الإنسان و ماهو المطلوب منا لقياس الفقر و وسائل المستخدمة ، بالإضافة إلى أي مستوى من الرفاهية هو الشخص فقير، أو كيف يمكن تحديد خط الفقر و كيف يمكننا الجمع بين القياسات للرفاه في الفرد أو الأسرة المعيشية .

وبهذا أختلفت أساليب و مناهج قياس الفقر بالجزائر من مناهج كلاسيكية و أخرى حديثة تعتمد جُلها على التحقيقات الميدانية التي لا تتوفر بكثرة إلا المقامة منها سنة 1995 عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات تحت عنوان قياس مستوى المعيشة لدى الأسر الجزائرية، و سنة 2005 المقامة من طرف المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية و الإجتماعية.

وبهذه النتائج التي نتحصل عليها بالجزائر ضئيلة جدا في مجال الفقر و لهذا من وضع أرساد تقويمية و إحصائية لمعرفة الفقر بالجزائر ليتسنى للمقررين السياسيين من وضع خطة للقضاء على الفقر.

الفصل الرابع: الوضعية الديمغرافية بالجزائر منذ الاستقلال

أولاً: بنية السكان في الجزائر منذ الإستقلال

ارتباطاً مع سرعة النمو و وتيرة النمو الديمغرافي المرتفع التي سجلت منذ أكثر من عشرين عاماً ، فإن البنية العمرية للسكان في الجزائر بقيت و لمدة طويلة تنقسم بوزن هام للفئات الأكثر شباباً حيث أن الفئة العمرية الأقل من 20 سنة بقية تفوق نصف السكان إلى غاية 1987 كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (04): تطور بنية سكان الجزائر حسب الفئات العمرية الكبيرة و الجنس (1966-1998)

السنة	أقل من 20 سنة			59-20 سنة			60 سنة فما فوق			متوسط النمو السنوي	
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	20 - سنة	60 + سنة
1966	57.37	55.39	59.41	35.94	37.76	34.06	6.70	6.85	6.53		
1977	58.24	56.81	59.68	35.96	37.43	34.47	5.80	5.76	5.85	1.66	3.52
1987	55.02	54.51	55.52	39.23	39.59	38.89	5.74	5.90	5.59	4.04	3.42
1998	48.27	47.79	48.73	45.14	45.35	44.93	6.59	6.86	6.34	3.45	1.04

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن نسب الفئات التي تقل أعمارهم عن 20 سنة تمثل و لأول مرة منذ الإستقلال أقل من نصف مجموع السكان أي بنسبة 48.27%، هذا الإنخفاض يتجلى أكثر عند الأطفال الصغار، إن نسبة الأقل من 5 سنوات و التي كانت نسبتها 19.8 % في سنة 1966 و 18.8 % في سنة 1980 قدرت بـ 10.9 % سنة 1998.

و في المقابل فإن نسبة الفئات العمرية الراشدة و في سن العمل ، أي من 20 سنة إلى غاية 59 سنة هي في تزايد ، حيث قدرت سنة 1996 بـ 35.94 % و أصبحت تمثل سنة 1998 بـ 45 % . و بالأرقام، فإن عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 59 سنة انتقلت من 4.241.467 سنة 1966 إلى 13.206.516 في سنة 1998 أي تزايدوا بثلاث مرات عن ما كانوا عليه ، على العكس في قمة هرم الأعمار، إن نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة وما فوق والتي انخفضت بين سنوات 60 و 80 تحت تأثير تشييب السكان المرتبط بالنمو الديمغرافي على مستوى البنية العمرية التي برزت منذ أواخر الثمانينات.

ثانيا: التركيب الريفي و الحضري لسكان الجزائر :

تعتبر عملية تقسيم السكان إلى حضريين و ريفيين مؤشر هام من مؤشرات التقدم في العالم الحديث، و عن ما هو شائع أن زيادة سكان الحضر على حساب سكان الريف، حيث يرى - لويس ورت - على الحضرية كطريقة للحياة وهناك من الباحثين من يحاول فهم التقدم و التخلف في ضوء ظاهرتي الحضارية والريفية على أساس أن التحديث الحضاري يسعى نحو توسيع نطاق الحضر سواء بتوسيع المدن القائمة أو إنشاء مدن جديدة³⁴، و يبقى التحضر يساير تطور الدول.

يشير المعنى العام **للتحضر** إلى أنه ظاهرة اجتماعية، جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماطها المعيشية الموجودة في المدن. يؤدي **التحضر** إلى تغيير اجتماعي وثقافي مع تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية [بوخلوف. م: 2001، ص23]

التمييز بين **الحضر والريف** ليس بالسهولة المتوقعة بسبب عدم وجود معايير ضبط موحدة على المستوى العالمي، القاري، و حتى القومي. من البلدان من يدرج المعايير الإدارية، ومنها من يعتمد على المعايير المهنية والاقتصادية، كما أن هناك من يعتمد على المعايير الديمغرافية؛ حيث تعتبر هذه الأخيرة الأكثر انتهاجا في تصنيف التجمعات السكنية في التعدادات السكانية. فعلى سبيل المثال نجد أن التجمع السكني في أمريكا هو ما زاد عن 2500 نسمة، في حين أنه 2000 نسمة في كل من تركيا، استراليا، فرنسا وألمانيا، 1500 نسمة في كل من الهند، بلجيكا، غانا، اليونان، وهولندا. 11000 نسمة في مصر، 12000 نسمة في روسيا، 30000 في اليابان، و40000 في كوريا، و200 نسمة في كل من فنلندا والسويد [بوخلوف. م: 2001، ص24]. فيما يخص المقاييس التي اتخذتها الجزائر خلال التعدادات الأربع هي: حجم السكان المقيمين بالتجمعات السكنية، النشاط الممارس، والرتبة الإدارية قد تفي بالغرض إلى حد ما بالنسبة لبلد يتصف بتضاريس جغرافية وعوامل مناخية جد مختلفة.

بعد تعداد 1966 اعتمد **التجمع السكني** كقاعدة أساسية لتحديد **سكان الحضر وسكان الريف**. لكي يكون **التجمع السكني حضريا** يشترط أن يضم ما لا يقل عن 5000 نسمة، و أن يكون عدد المشتغلين بالمهن غير الزراعية لا يقل عن 75 بالمئة، وأن يتوفر على الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية التي تبرز خاصية **التحضر** كالمستشفيات، دور السينما والمسارح، المدارس، المحاكم، نوادي الترفيه... الخ.

إثر تحديد **سكان الريف وسكان الحضر** ثم متابعة حركة السكان بين هذين القطبين تتضح أنماط الهجرة الداخلية في 4 ثنائيات هي: (الحضر- الحضر)، (الريف - الريف)، (الحضر - الريف)، (الريف - الحضر). تجدر بنا الإشارة إلى أن الثنائية الأخيرة تتمتع بأهمية خاصة في الجزائر لما لها من جذور قديمة تصل إلى فترة الاستعمار لدرجة أن هذه الهجرة لم تعد نزوحا بل تجاوزته في بعض الظروف لتصبح نزيفا ريفيا لمجتمع كان أصله ريفيا فيصير متحضرا في أقل من 20 سنة. أنظر الجدول رقم 5

³⁴ مجلة الدراسات الإعلامية، عدد : 30-31، دمشق، 1983، ص12.

الجدول رقم (05): تطور سكان الريف و سكان الحضر من 1886 إلى 1998 في الجزائر.

نسبة سكان الحضر	عدد السكان			السنوات
	المجموع	الريف	الحضر	
13.9	3752037	3228606	523431	1886
16.6	4720974	3937884	783090	1906
20.1	5444361	4344218	1100143	1926
21.1	5902019	465288	1247731	1931
22.0	6509638	5078125	1431513	1936
23.6	7787091	5948939	1838152	1948
25.0	8614704	6456766	2157938	1954
31.4	12022000	8243518	3778482	1966
40.0	16948000	10261215	6686785	1977
49.70	23038942	11594693	11444249	1987
58.30	29100863	12133916	16966937	1998

Source : (ONS : 2000, p11)

يشير الجدول رقم 05 أن عملية التحضر في الجزائر قطعت أشواطاً كبيرة، بداية بظهور تصنيف سكان الحضر و سكان الريف لأول مرة في تعداد 1926 [ONS : 2000, p11] بينما ظهر التصنيف ذاته في 1846 بفرنسا. عرف سكان الريف خلال الفترة الاستعمارية على أساس خاصيتين: الأولى كمية، أي أن حجم السكان يقل عن 2000 نسمة، والثانية كيفية بمعرفه نمط المعيشة الذي تحدده فئة المشتغلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع الفلاحة [Bouisri. A : 1975, p37]. تطور هذا التعريف خاصة بعد تعداد 1966 مطورا معه معدلات التحضر التي تميزت بوتيرة بطيئة ومنظمة قبل الاستقلال ثم متسارعة بعده. بلغ الفرق بين معدلات التحضر 5 نقط في ظرف 20 سنة (من 1926 إلى 1948)؛ بينما تعدى الفرق 7 نقط بين 1948 و1966. قد نلجئ هذا الارتفاع المحسوس إلى الاضطرابات التي سادت تلك الفترة بداية بالمطالبة بالاستقلال ثم الحرب التحريرية وما انجر عنها من تهجير قسري لسكان القرى و المداشر (سياسة المناطق المحرمة) وحشدهم في المدن وضواحيها. أخير تدفق سكان الأرياف بكثافة لخلف المعمرين الذين غادروا أرض الجزائر مباشرة بعد الاستقلال.

بعد 1966 لم يعد التحكم في ظاهرة التمدن أمر هين بسبب وتيرة المعدلات المتسارعة نتيجة للزيادة الطبيعية من جهة، ومواصلة تشجيع النزوح الريفي بعد إنشاء القاعدة الصناعية وتمركز الاستثمارات في المدن الكبرى خاصة الساحلية منها: الجزائر العاصمة، وهران- أرزيو، ومثلث الشرق: سكيكدة، عنابة، وقسنطينة الذين امتصوا لوحدهم أكثر من 75 بالمئة من الاستثمارات وأكثر من 60 بالمئة من مناصب العمل غير الفلاحية الموفرة بين (1970- 1973) [Aouragh. H : 1996, p188] ليتضاعف معدل التحضر مرتين (الفرق بلغ 18 نقطة في ظرف 20 سنة فقط بين 1966 و1987).

واصل المعدل ارتفاعه ليصبح أكثر من نصف سكان الجزائر يعيشون بتجمعات سكنية حضرية حوالي 58.30 بالمئة حسب ما أعلنت عنه نتائج تعداد 1998 بزيادة تقدر 8.6 نقطة عن تعداد 1987. بالرغم من التناقص الملحوظ للزيادة الطبيعية إلا أن معدل التحضر حافظ على ارتفاعه؛ ربما يعود هذا للأزمة المتعددة الجوانب التي عاشتها الجزائر مع نهاية الثمانينات وما خلفه تدهور الأوضاع الأمنية من تهجير للسكان خاصة القاطنين بالمناطق الريفية إثر أزمة التحول الديمقراطي. زيادة على هذا نجد أن 17.6 بالمئة من مجموع سكان الحضر يتمركزون بالولايات الكبرى فقط (للتفصيل أكثر ارجع إلى الملحق الجدول رقم 02) حسب إحصاء 1998،

كما نجد أن نفس الولايات شملت 20 بالمئة تقريبا من نسبة السكان حسب تعدادي 1987 و 1998.

أنظر الجدول رقم 06

الجدول رقم (06): الولايات الأكثر تحضرا في الجزائر حسب نتائج تعدادي 1987 و 1998.

تعداد 1998			تعداد 1987			الولايات الكبرى
النسبة المئوية	السكان	سكان الحضر	النسبة المئوية	السكان	سكان الحضر	
90,7	2562428	2323347	97,9	1688005	1652424	الجزائر العاصمة
87,7	1213839	1064440	90,0	930481	837795	وهران
87,1	810914	706570	86,4	662588	572228	قسنطينة
80,9	557819	451103	81,4	455287	370816	عنابة
72,8	784283	570959	63,0	701122	441400	البليدة
86,3	5929283	5116419	87,3	4437483	3874663	المجموع
17,6	29100869	5116419	17,1	22715633	3874663	نسبة الحضر لإجمالي السكان
20,4			19,5			نسبة سكان الولايات الكبرى

المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005، ص 90.

يشير الجدول رقم 06 إلى تناقص معدل التحضر بنقطة واحدة في الولايات الكبرى الخمس خلال الفترة التعدادية (1987-1998) حيث بلغ 86.3 بالمئة مقارنة بالفترة التعدادية السابقة (87.3 بالمئة). عرفت كل من الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة تناقصا في نسب التحضر، بينما زادت النسبة في كل من قسنطينة والبليدة. هذه الأخيرة عرفت زيادة معتبرة في نسبة تحضرها قاربت 10 نقط (63.0 بالمئة حسب تعداد 1987 مقابل 72.8 بالمئة حسب التعداد الأخير)، بدورها تقسم البلديات الحضرية إلى 3 مجموعات بمعدلات تتراوح من 24.1 بالمئة إلى 100 بالمئة حسب تعداد 1998 وهي³⁵:

- البلديات الأكثر تحضرا، عددها 290 أي 48.9 بالمئة.

-البلديات الحضرية، عددها 251 أي 42.3 بالمئة.

-البلديات الأقل تحضرا، عددها 52 أي 8.8 بالمئة [ONS : 2000, p94]

يمكن أن نقول بأن النمو السريع لمدن الجزائر ليس خاضع للزيادة الطبيعية فقط، بل تساهم فيه حركة السكان، الذين عادة ما يجذبون إلى الأماكن التي تتوفر بها كل ضروريات وكماليات الحياة. مما أدى إلى زيادة حجم السكان بالمدن لدرجة التضخم على حساب ضواحيها. هذا التضخم أدى بدوره إلى ظهور مشاكل اجتماعية، اقتصادية، وبيئية عديدة.

و من هذا نستخلص أن الجزائر عرفت حركات جد مهمة نحو المدن، خاصة بعد 1962 سنة الإستقلال . في 1954، عند إندلاع حرب التحرير كانت نسبة 20 % فقط من السكان التي كانت تقطن المدن ، هذه النسبة تجاوزت 31 % سنة 1966 ، و 41 % سنة 1977 و 49 % سنة 1987 لتصل إلى 57 % حسب آخر معطيات التي سجلها آخر إحصاء وطني للسكان و السكن لسنة 1998³⁶.

³⁵ أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005، ص 95.

³⁶ Ali kouaouci , Migration des femmes et fécondité en algérie, RE.M.M.M.65.1992/3, p 167.

الجدول رقم (07) : تطور سكان الجزائر حسب التركيب الريفي والحضري (1966-1998)

السنوات	الريفيين		الحضريين		عدد السكان في 31 ديسمبر بالألف	النمو السنوي %
	النسبة من مجموع السكان	عدد السكان في 31 ديسمبر بالألف	النسبة من مجموع السكان	النمو السنوي %		
1962	70.68	7578	29.32	3143		
1966	67.37	8297	32.63	4019	2.29	6.30
1972	62.00	8990	38.00	5510	1.34	5.39
1977	59.67	10339	40.92	7161	2.85	5.38
1982	54.67	11124	45.33	9226	2.05	5.19
1987	50.42	11837	49.58	11640	0.67	4.75
1992	49.25	13100	50.75	13500	2.04	3.00
1995	48.46	13936	51.54	14827	2.08	3.17
1998	42.64	12480	57.36	16792	3.61	4.23

المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005، ص 90.

ثالثا: النمو الديمغرافي للسكان في الجزائر منذ الإستقلال

يرتبط نمو السكان بعاملتي الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد و بهذا فإن نمو السكان يتوقف على ارتفاع و انخفاض المتغيرات المذكورة (مكونات النمو السكاني). باعتبار الجزائر بلد من بلدان النامية فإن مشكلة التزايد السكاني مطروحة لا محالة، و عند دراسة تطور نمو السكان فإنه يمكن تقسيمه إلى قسمين:

- المرحلة الممتدة ما بين 1962-1985:

حيث تضاعف في خلالها عدد السكان نتيجة الارتفاع الكبير في معدل النمو و الذي قدر بـ 3.8 % بين سنتي 1960-1966 و هي من أكبر المعدلات المعروفة في تاريخ الجزائر المستقلة و كان هذا بدافع الرغبة من الشعب في تعويض ما فقده أثناء ثورة التحرير المجيدة الممتدة ما بين 1954 و 1962 سنة الاستقلال...³⁷ ففي أول تعداد في تاريخ الجزائر المستقلة سنة 1966 وصل عدد السكان إلى 12.096.000 نسمة ليصل بعد ذلك و في الإحصاء الوطني للسكن والسكان لسنة 1977 إلى ما يفوق 16.9 مليون نسمة و التي أصبحت خلال الإحصاء الرابع لسنة 1998 إلى 29.27 مليون نسمة و أخيرا تجاوز 34 مليون نسمة خلال الإحصاء الأخير لسنة 2008 للسكن والسكان و الذي أجري في شهر مارس من هذه السنة.

ولدراسة أسباب هذه الزيادة لبدى لنا من دراسة المتغيرات الديمغرافية التي أدت بهذا الإرتفاع من دراسة الوفيات و المواليد بالإضافة إلى الهجرة و الزواج و الطلاق و الخصوبة عند المرأة الجزائرية.

³⁷ حسين تومي : مشكلة النمو الديمغرافي و تنمية مجتمعات العالم الثالث: دراسة نموذج الجزائر 1962-1989 رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، معهد علم الاجتماع (1995-1996) ص 206.

1 - الوفيات بالجزائر منذ الإستقلال:

تعد الوفيات من الظواهر الديموغرافية والمؤثرة في توزيع السكان و نموهم، وبذلك تساهم في عملية المرحلة الانتقالية الديموغرافية، عن عملية تسجيل، كما تعتبر من عوامل الهامة التي تمكننا من التحليل الديموغرافي وكذا معرفة التطور الصحي ومن ثم تقييم مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لأية منطقة.

اعتمادا على تطور المواليد، عرفت الوفيات في الجزائر انخفاضا مهما، وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خلال العشرينيتين الأخيرتين كان انخفاض معدل الخام للوفيات خاصة في سنوات الستينات حيث تجاوز 17.1 بألف سنة 1960 ليصل 15.9 بألف سنة 1967 و 16.9 بالألف سنة 1969-1970 و 9.5 بالألف سنة 1981 (وهذا راجع لا محالة إلى التقدم الصحي الذي حدث بالجزائر خاصة بعد اعتماد الطب المجاني ابتداء من سنة 1974 حيث لوحظ أنه انتقل المعدل الخام للوفيات من 16.5 بألف سنة 1975 إلى 11.8 بألف سنة 1980 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 4.7 بألف و حملات التطعيم والتلقيح التي مست الأطفال (الريف والمدينة) و التحسن المعيشي بالإضافة إلى اختفاء الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة).

ثم انخفضت بنسب قليلة و لا تزال لديها أهمية، لأن المعدل الخام للوفيات انخفض من 8.4 بالألف سنة 1985 إلى 7.3 بألف سنة 1986 و 6.03 بألف في أواخر سنوات الثمانيات 1990، كما لوحظ انخفاض مهم في الفترة ما بين 1997 و 1998 من 6.12 بألف إلى 4.87 بألف أي انخفاض بنسبة 1.25 بألف وهذا يرجع إلى التحسن الأمني الذي طرأ على البلاد و آخر الإحصائيات تشير إلى أن المعدل الخام للوفيات قد وصل سنة 2004 إلى 4.36 بألف و الجدول التالي يوضح ذلك.

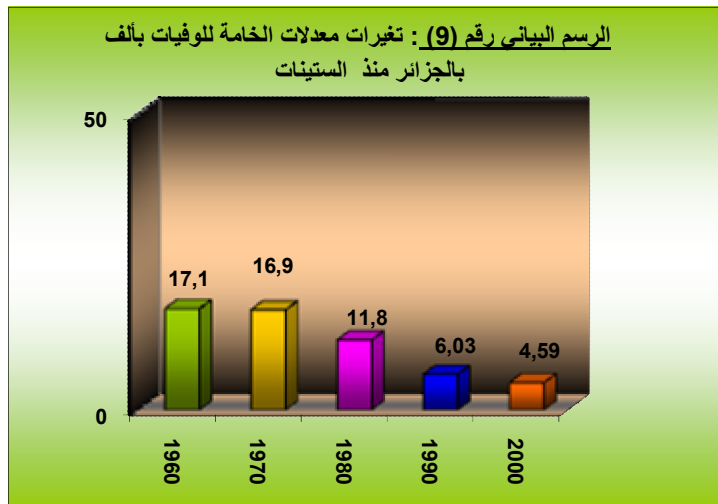
ومن بين مؤشرات انخفاض نسب الخام للوفيات بالجزائر هو ابتداء الشيخوخة للسكان و التي هي في صراع مع وفيات الأطفال (الرضع الأقل من 1 سنة)، الوفيات العامة المسجلة سنة 1999 (141000 متوفى) و بالمختلف الأعمار سجلت انخفاض يقدر بـ 1.5 % بالنسبة لسنة 1998 (144000 متوفى)، فالوفيات المسجلة في الحالة المدنية، يتوزعون بين 51553 وفات بالنسبة للذكور و 58133 وفات بالنسبة للإناث مقارنة مع سنة 1998 سجل 73352 و 58376 حالة على التوالي، أي انخفاض من 2.45 % و 0.38 % هذا الانخفاض يمس بالأخص وفيات الذكور مقارنة بالنسبة إلى الإناث، فوفيات الذكور تمثل 55.17 % من مجموع العام للوفيات لسنة 1999، مقارنة مع سنة 1998 بـ 55.69 % .

الجدول رقم (08): تغيرات معدلات الخامة للوفيات منذ 1960 إلى غاية 2004 بالجزائر

السنوات	المعدل الخام للوفيات بألف
1960	17.1
1967	15.9
1970	16.9
1975	16.5
1980	11.8
1985	8.4
1990	6.03
1991	6.04
1992	6.09
1993	6.25
1994	6.56
1995	6.43
1996	6.03
1997	6.12
1998	4.87
1999	4.72
2000	4.59
2001	4.56
2002	4.41
2003	4.55
2004	4.36

المصدر:

- 1- Annuaire Statistiques du gouvernement général de Algérie, dir. gl de finances, Services Statistique générales, l'année 60.
- 2- Statistique (revue), N° 15 (numéro spécial) Rétrospectives 1962- 1991 ons ; Alger, 1993.
- 3- O.N.S (1990-2004) ; www.O.N.S.com.



- أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الاستقلال:

كما يمكن إرجاع تناقص الوفيات بالجزائر إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، حيث أن أمل الحياة عند الولادة يحدد و يوجه الصحة و تطورها و بدوره يحدد مدى التحسن الصحي و بمعني آخر التحول الصحي داخل المجتمع الجزائري، عرف أمل الحياة عند الولادة بالجزائر أرباحا مقدرة في هذه العشريات الأخيرة 47 سنة عام 1962 و الذي تجاوز 53.5 سنة عام 1970 ثم 61.6 سنة عام 1981 و 67.8 سنة عام 1993 ليصل إلى 70.76 سنة عام 2001 و 73.5 سنة 2005 أي ربح 26.5 سنة خلال 43 عام كما هو موضح بالجدول رقم 09.

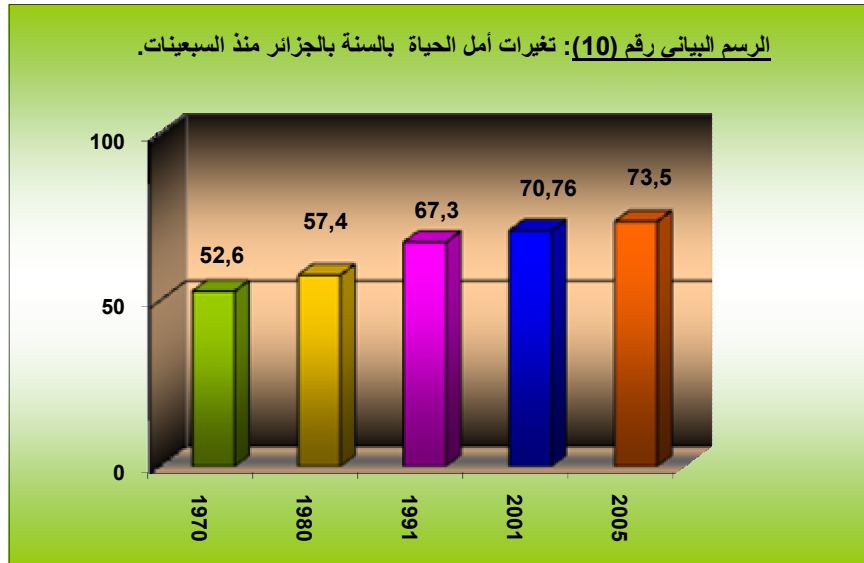
جدول رقم (09): أمل الحياة عند الولادة بالجزائر منذ الستينات و باختلاف الجنس.

الجنس/السنة	1967	1977	1987	1999	2005
الإناث	51.2	53.0	66.3	73.9	73
الذكور	51.1	53.5	65.7	75.8	74
المجموع	51.1	53.2	66	74.8	73.5

المصدر:

-WWW.ONS.DZ.

مع العلم أن أمل الحياة عند الولادة مرتبط بشدة بوفيات الطفولة وهذا لسبب أهمية وفيات الطفولة مقارنة مع الوفيات العامة.

**- وفيات الأطفال الرضع و الصبيان بالجزائر: Mortalité infantile et juvénile**

وفيات الرضع (الأطفال الأقل من 1 سنة)، تبدوا نسب وفيات الرضع من أكبر النسب المسجلة من مجموع الوفيات العامة بصفة عامة من سنة إلى أخرى و هذا رغم الاهتمام البالغ من قبل المهتمين بوفيات الأطفال، تبعا لسياسة و برنامج مكافحة وفيات الأطفال الأقل من سنة كقرار من وزارة الصحة، وكذلك من خلال توفير ظروف الرعاية الجيدة للمولود و مراقبته خلال فترة نموه و الحرص على النظافة و التطعيم، كما سجلنا في هذا المجال انخفاض مستمر في معدلات وفيات

الأطفال منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (من 180 بالآلف سنة 1962 إلى 142 بالآلف سنة 1970 و تجاوزت 84.27 بآلف سنة 1980 لتصل 56.64 بآلف سنة 2001 و 30.4 بآلف سنة 2004 و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10): معدل وفيات الأطفال بالجزائر منذ السبعينات و باختلاف الجنس.

السنوات	معدل وفيات الأطفال بآلف		
	المجموع	الإناث	الذكور
1970	142.0	141.0	142.0
1980	84.72	85.06	84.40
1985	78.30	76.57	80.00
1990	57.80	55.50	60.00
1991	56.90	54.20	59.40
1992	55.40	53.00	57.70
1993	55.49	53.29	57.61
1994	54.21	51.51	56.80
1994	54.87	51.68	57.94
1995	54.59	52.21	56.88
1996	56.64	53.66	59.50
1997	37.4	36.00	38.7
1998	39.4	38.6	40.2
1999	36.9	35.3	38.4
2000	37.5	35.9	38.9
2001	34.7	33.3	36.1
2002	32.5	30.3	34.6
2003	30.4	28.5	32.2

المصدر:

- Salhi M, *évolution récente de la mortalité en Algérie (1965-1981)* in statistiques (séries) n° 15 O.N.S Alger 1985.

- Kouaouci A, *Familles, Femmes Contraception.* (C.E.N.E.A.P) ENAG, réghaia 1992.

هذا الانخفاض يدل على تحسن في طلبات العامة للحياة و وسائل المتخذة في برنامج الوطني للصراع ضد الوفيات الرضع، لنستنتج أن للتلقيح دور فعال خلال السنوات الأولى للحياة تظل دائما من أهم الاهتمامات في مجال الصحة العمومية، وليكن في العلم أن جزء من وفيات الأقل من واحد سنة من مجموع العام للوفيات الذي كان يمثل بـ 83.3 % في سنة 1970 انخفض إلى 15.5 % سنة 2000 إلى انخفاض بنسبة 57.3 % في مدة 30 سنة.

- التحقيقات الديموغرافية تبين أن وفيات الرضع مرتفعة جدا في الوسط الريفي عكس ما هو عليه في الوسط الحضري، في الفترة ما بين 1970 و 1992 معدل الوفيات الرضع انخفض بدرجة 92 نقطة في الوسط الحضري و 98 نقطة في الوسط الريفي، هذه التغيرات تدل على ازدهار وتقدم الاستثمارات الصحية في الوسط الريفي.

- وفيات الرضع الأقل من 1 سنة يمثلون 16 بالمائة من وفيات العامة المسجلة لسنة 1998 حيث كانت تقدر بـ 18 بالمائة سنة 1997 (و هذا ما يدل على تذبذب نسب وفيات الأطفال ما بين 1997 و 1998) .

الجدول رقم (11) : نسب وفيات الأطفال الرضع الأقل من 1 سنة على نوع الوسط في الجزائر ما بين 1970 و 1992 (بالألف)

السنوات	الوسط الحضري	الوسط الريفي	المجموع
1970	122.4	150.0	141.5
1992	30.5	51.8	42.4

المصدر:

-Etude statistique nationale de la population 1970 et enquête sur la santé de la mère et de l'enfant (enquête PAOCHILD) pour l'année 1992.

الجدول رقم (12) : توزيع عدد وفيات الأطفال الأقل من واحد سنة بالجزائر في سنة 1970 و 1998.

الوفيات الأقل من 1 سنة					
سنة 1998			سنة 1997		
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور
21169	9160	12009	24073	10366	13708

المصدر:

- Etude statistique nationale de la population 1970 et enquête sur la santé de la mère et de l'enfant (enquête PAOCHILD) pour l'année 1992.

- وفيات الأمومة بالجزائر :

وهي وفيات الأمهات في مرحلة الحمل أو الرضاعة و هو من بين مؤشرات مشاكل الصحة العمومية، و تقدر نسبة وفيات الأمومة بـ230 حالة وفات أم مقابل 10.000 ولادة حية سنة 1989 و 215 بألف سنة 1992.

التحقيق الذي أجري حول أسباب وفيات النساء في سن الحمل و الرضع ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 1999 النتائج التي توصلوا إليها من هذه الدراسة هي:

- من بين 7.757 وفات امرأة في سن الإنجاب تم إحصائهم على مختلف التراب الوطني ما عدا 697 حالة وفات أمهات أي بمعدل وفيات عامة 1.04 بألف و معدل وفيات الأمومة بـ 117.4 بألف بالنسبة لكل ولادة .

- المناطق الجنوبية تضررت هي الأخرى بوفيات الأمومة بنسبة جد مرتفعة 150 بألف بسبب استياء الحالة المعيشية (الفقر)، وبعد المسافات والتنقلات الجماعية للرحل. أسباب وفيات الأمومة :

متوسط العمر عند النساء المتوفيات هو 33 سنة إذ نلاحظ أغلبية الوفيات عند سن (40-44) سنة، مع معدل وفيات الأمومة يفوق 350 بألف لكل ولادة حية.

- 4/5 من وفيات الأمومة حدثت داخل القطاعات الصحية وهذا ما يثبت أن خدمات الصحية داخل المستشفيات متواجدة لكنها لا تقوم بدورها الفعال.

- المقارنة بين الوفيات الحادثة داخل المنازل و الوفيات في المؤسسات الصحية تبين: أن من أهم أسباب وفيات الأمومة الناجمة داخل المنازل هي البعد المسافة عن القطاعات الصحية و الموقع الصعب للتدخلات الصحية. الأسباب الصحية لوفيات الأمومة :

- 1- الضغط الدموي بنسبة 18.4 بالمئة.
- 2- النزيف الدموي الخاص بالولادة 16.6 بالمئة.
- 3- SEPTICEMIES PURPERALES 14.1 بالمئة.
- 4- الأمراض القلبية 13.0 بالمئة.
- 5- LES DYSTOCIES 12.2 بالمئة.

2- المواليد (الولادات) بالجزائر منذ الإستقلال:

- المواليد حادث بيولوجي يمثل الأطفال الرضع الذين ينجبهم السكان في فترة زمنية ما وقد جرت العادة على حساب المواليد كل سنة.

و لا ريب أن أي عامل في الحقل الاقتصادي و التخطيطي ينبغي أن يهتم بأمر هؤلاء الوافدين الجدد إلى الحياة، و ينبغي أن يكون هذا الاهتمام على ضوء حالة المواليد في الماضي، و مقارنته بما هو حادث في الحاضر، حتى يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل.

و رغم أن الولادة حادث بيولوجي، إلا أنها - بالنسبة للإنسان - تعتمد على عدة أمور اجتماعية و اقتصادية و سياسية، بل قد تكون لها آثار بعيدة المدى في حالتها السياسية.

تعد دراسة الخصوبة في غاية الأهمية، إذ تمكننا من معرفة مستوى حجم مستوى و حجم الإنجاب لدى المرأة خلال ذلك نستطيع معرفة إتجاه الحركة السكانية سواء بالزيادة أو بالنقصان³⁸.

و الخصوبة البشرية عملية معقدة و مسؤولة عن إستمرار الحيوي للمجتمع وهي بذلك تشكل ناحية أساسية في دراسة السكانية و تعرف خصوبة المرأة على أنها مقدرة المرأة على الإنجاب إذا توفرت لها الظروف الطبيعية³⁹.

- الخصوبة الفعلية أو الإنجاب (Fertility):

هو عملية إنجاب الأطفال فعلا، و نسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل.

- الخصوبة البيولوجية أو الكامنة (Fecundity):

- هو القدرة على الإنجاب سواء تزوجت المرأة أو لم تتزوج، و المرأة التي لم تنجب (لأنها لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها) غير المرأة العقيم.

- و لمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة، يحسب معدل المواليد العام و ذلك بإيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى عدد السكان جميعا في عام ما.

* Taux de natalité général معدل المواليد العام (عدد المواليد / عدد السكان عامة) * 1000

* Taux de fécondité général معدل الإنجاب العام = (عدد المواليد / عدد النساء في سن الإنجاب) * 1000

ملاحظة:

- الحد الأقصى لنسبة المواليد إذا بلغت درجت الخصوبة أقصاها تتراوح بين 50 و 60 بالألف و لا

يمكن الوصول إلى هذا الحد بسبب حدوث وفيات بين الإناث قبل بلوغ سن الحمل (أو الإخصاب) و

أدنى حد وصلت إليه نسبة المواليد تراوحت بين 10-15 في الألف.

³⁸ فوزي سهاونية، مبادئ الديمغرافيا، المطبعة الأردنية 1986 ص 03.

³⁹ عبد المنعم الشافعي، عبد الكريم الباقي، المعجم الديموغرافي متعدد اللغات، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر (1966-1986) ص 75.

- المواليد الأحياء بالجزائر:

حيث سجلت سنة 1970 أكثر من 600 ألف ولادة مسجلة في سجل الحالة المدنية ، و في سنة 1977 سجل 727732 حالة ولادة و تجاوزت 812285 حالة سنة 1983 أما في سنة 1985 فقد سجلت اكبر عدد و هو 845000 ولادة حية مسجلة ، و من هنا يبدأ الإنخفاض التدريجي لعدد الولادات ، حيث وصل العدد سنة 1995 إلى 695000 ولادة...⁴⁰

في الفترة الممتدة ما بين (1962-1985) أي خلال 23 سنة نلاحظ أن عدد الولادات في إرتفاع مستمر و سريع و يمكن إرجاعه إلى الأسباب التالية:

- تعويض الولادات التي لم تتم أثناء فترة الحرب التحريرية.

- تحسن مستوى المعيشة.

- التقدم الصحي و الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع الجزائري.

- إستعمال موانع الحمل غير متطورة.

و مقارنة هذه الأخيرة بمتوسط حجم الأسرة و بالتالي مع مستوى معيشة الأسرة فإنه بزيادة هذه الأخيرة (المواليد الأحياء) تؤثر على زيادة حجم الأسرة المعيشية و بالتالي فهي ستؤثر على مستوى معيشتهم ، فعند زيادة فرد جديد داخل الأسرة المعيشية فإنه سيزداد مستوى إستهلاك تلك الأسرة .

إبتداء من سنة 1986 حتى سنة 2006 نلاحظ انخفاض في عدد المواليد الأحياء المسجلين في سجلات الحالة المدنية و يمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- تغيير السياسة السكانية في الجزائر خاصة ما بعد سنة 1983.

- بداية تأثير وسائل تنظيم النسل عند المرأة .

- إندماج المرأة في عالم الشغل.

- توسع عملية التعليم و خاصة عند النساء.

- آثار الأزمة الإقتصادية (أزمة البترول).

- إضافة إلى أزمة السكن.

إنخفاض هذه الأخيرة أثر على نقص متوسط حجم الأسرة المعيشية و بالتالي سيؤثر بالإيجاب على مستوى معيشة الأسرة الجزائرية حيث أنه سيخفض من مستوى الإستهلاك لهم مقارنة مع الأسرة الجزائرية السابقة لهذه التغيرات.

⁴⁰ N.dekkar.H.khaldoun,L.lamri,L.boumghar. La Démographie algérienne face aux grandes questions de société.C.E.N.E.A.P.MAI.1999.P27.

معدلات الولادة بالجزائر:

كان المعدل الخام للولادة ثابت في سنوات الخمسين حيث كان يتراوح ما بين 51 % و 50 % في سنوات الستينات ليستمر هذا الانخفاض إلى أن يصل 50.2 % سنة 1970 و 24.5 % سنة 1995 (هذا ما يوضحه الجدول البياني التالي)

73

الجدول رقم (13): تطور المعدلات الخام للولادات في الجزائر ابتداء من 1970:

السنوات	1970	1975	1980	1995
معدل الخام للولادات %	50.2	46.1	43.9	39.5

المصدر:

- Kouaouci A, **Familles, Femmes Contraception.** (C.E.N.E.A.P) ENAG, réghaia 1992.
- Recensements (R.G.P.H) de 1966,1977 et 1987.

3- الزواج بالجزائر منذ الإستقلال:

تكتسي دراسة وضعية الزواج عبر تطور ثقافتها، طابعا خاصا في دراسة أي مجتمع ما، بمنظور تحليلي خاصة في بلد مثل بلدنا أين لا تزال العادات و التقاليد الإجتماعية تتحكم في ظاهرة الزواج بشكل أو آخر..⁴¹

فإذا كان الزواج هو تلك العلاقة بينت الرجل و المرأة ، والتي في إطار معترف به إجتماعيا و التي في إطارها تتم الممارسة الجنسية ، فهو إذن مصدر كل حركة ديمغرافية، ذلك أن الزواج يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤشر الخصوبة و ما يترتب عنه من ولادات ومنه إضافة عدد جديد إلى العدد الأصلي للسكان.

عن تحديد السن الشرعي للزواج بـ 16 عاما لدى النساء و 18 عاما لدى الرجال سنة 1963 لم تتوقف عند هذا الحد ، ذلك أن السن عند الزواج الأول ظل يرتفع شيئا فشيئا من سنة إلى أخرى ليصبح تأخر سن الزواج عند الجنسين ظاهرة جديدة، و قد ساهمت في تأخر سن الزواج عدة أسباب نذكر منها:

- التقدم الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي الذي يعرفه مجتمعنا.
 - توسع عملية التعليم و خاصة عند المرأة .
 - اندماج المرأة فبي عالم الشغل.
 - تغيير سن الزواج الشرعي من 16 سنة لدى النساء و 18 سنة لدى الرجال عام 1963 إلى 18 سنة لدى النساء و 21 سنة لدى الرجال عام 1984..⁴²
- بالإضافة إلى أسباب أخرى سنتطرق إليها في تأخر سن الزواج.

- تطور عدد ونسب الزيجات في الجزائر :

جدول رقم (14): تطور أعداد و نسب الزيجات في الجزائر ابتداء من سنة 1966

السنة	1966	1972	1977	1982	1985	1987
عدد الزيجات	61497	85422	124421	125222	123688	137624
معدل الزواج	5.11	6.02	7.29	6.30	5.70	5.95

السنة	1990	1994	1995	1996	1997	1998
عدد الزيجات	149345	148557	156780	156870	157831	158298
معدل الزواج	6.00	5.40	5.48	5.49	5.43	5.36

المصدر: 1- N. dekkar,H.Khaldoun..., La démographie algérienne Face aux grandes questions de société ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P 26.

من خلال الجدول يظهر لنا أن عدد الزيجات المسجلة في إرتفاع مستمر أي من 61497 حالة زواج سنة 1966 إلى 158289 حالة زواج سنة 1998 أي بزيادة 96801 حالة زواج، كما نلاحظ تذبذب في معدل الزواج حيث سجلنا اعلى نسبة 7.29 % سنة 1977 كما سجلنا 5.36 % سنة 1998 (مقارنة مع عدد السكان)

- نسب النساء المتزوجات :

⁴¹ سهيل يخلف، حوطي سهيل ، تغيرات الأسرة الجزائرية ابتداء من الإستقلال ، دراسة إجتماعية و ديمغرافية، رسالة تخرج لنيل شهادة الليسانس في الديمغرافيا ، جامعة وهران ، سنة 2001/2000.

⁴² د.علي قواوصي، السياسة السكانية في الجزائر : نشأتها و تطورها (1962-1994)، الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 1994 ص (49-50).

إن نسب النساء المتزوجات تجاوزت 55 % سنة 1966 ليصل 70 % سنة 1970 ثم أصبح 54 % سنة 1986 لينخفض إلى أدنى مؤشرات سنة 1992 بـ 42 % ، كما نلاحظ هناك ارتفاع في نسب الزواجات حتى سنة 1970، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عملية استدراك الزواجات التي لم تتم أثناء فترة حرب التحرير، بالإضافة إلى ذلك نسب النساء ما بين 15- 49 سنة المتزوجات في انخفاض مستمر بمتوسط 1 نقطة ما بين (1970-1986) و بمتوسط 2 نقطة ما بين (1986-1992).

- ومن جهة أخرى ساهم المستوى التعليمي في التأثير على الزيادة أو خفض معدل الزواج منذ الخمسينات فمقارنة بالماضي فإن عدد الزيجات ينقص كلما زاد المستوى الدراسي، و حسب الدراسة التي قدمها المركز الوطني للدراسات والتحليل السكان فإن نسبة الأمية إنخفضت كثيرا من سنة 1966 إلى 1998 (من 62.30 % سنة 1966 إلى 23.65 % سنة 1998 بالنسبة للذكور ومن 85.40 % سنة 1966 إلى 40.27 % بالنسبة للإناث سنة 1998)..⁴³

- التوزيع المكاني للزواجات : في سنة 1970 كانت نسب النساء المتزوجات 64 % في الحضر و 73% في الريف و التي أصبحت سنة 1986 في الحضر 48 % و 60 % في الريف، أما سنة 1992 سجلت 40 % في الحضر و 44 % في الريف.
- من خلال هذه النسب نلاحظ انخفاض مستمر للمتزوجات كما أن نسب المتزوجات في الريف أعلى منه في الحضر..⁴⁴

⁴³ الخبر الأسبوعي العدد 96 سنة 2001 ص 16.

⁴⁴ N. dekkar,H.Khaldoun..., La démographie algérienne Face aux grandes questions de société ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P 27.

- تأخر سن الزواج بالجزائر:

برزت على مستوى المجتمع الجزائري ظاهرة التأخر الكبير في سن الزواج لدى الجنسين و خاصة خلال العشريتين الأخيرتين، مما أثر سلبا على عملية النمو الديمغرافي و بنية العائلة الجزائرية ، في نفس الوقت الذي تمت فيه الإحصائيات العامة للسكان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، قدم المركز الوطني للدراسات و التحاليل للتخطيط دراسة حول: التحولات الديمغرافية و بنية الأسرة (تربية ، خصوبة و نسب الزواج) الدراسة تقول أن معدل سن الزواج في الجزائر عام 1998 يتعدى 27 سنة بالنسبة للإناث و أكثر من 31 سنة للذكور و هو ما يوضحه الجدول الموالي ن كما نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض في متوسط سن الزواج في الفترة ما بين 1948 و 1966 منتقلا من 25 سنة إلى 23 سنة لدى الذكور و من 20 إلى 18 سنة لدى الإناث، و يمكن إرجاعه إلى عملية إستدراك الزيجات التي لم تتم أثناء فترة حرب التحرير، كما نلاحظ إرتفاع مستمر في متوسط سن الزواج ابتداء من 1966 إلى غاية 1998.

الجدول رقم (15): تطورات متوسط سن الزواج في الجزائر حسب الجنس ما بين 1948-2007

السنة	1948	1954	1966	1977	1984	1987	1992	1998	2004	2007
ذكور	25.8	25.2	23.8	26.3	27.1	27.6	30.2	31.3	33	34
إناث	20.8	19.6	18.3	20.8	22.1	23.7	25.8	27.6	31	32

المصدر :

- Statistique (séries) Démographie n° 17 , O.N.S Alger 1989.
- Recensements (R.G.P.H) de 1966,1977 et 1987.
- Collections Statistiques (R.G.P.H) de 1998 o.n.s (séries) résultat n° 01.
- Collections Statistiques (R.G.P.H) de o.n.s (séries) résultat n° 24, vol 2 janvier 1991 p 23.

ويعتبر هذا التراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متأخرة و ليد ظروف و أسباب لم تخلق عبثا، بل ساهمت في تكوينها ميكانيزمات التغيير الاجتماعي خلال عشرينات كاملة من الزمن. و في هذا السياق برزت صور أخرى من علاقة الرجل و المرأة خارج إطار الزواج كوجه من أوجه الحياة التي فرضتها التحولات الاجتماعية، و ذلك لتغطية العجز في إتخاذ مبدأ بناء أسرة أساسية مسؤولة أمام الآخر.

و من بين الأسباب الأساسية التي ساعدت على تراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متأخرة في بلادنا، العامل الإقتصادي كمؤثر مادي في عملية النمو الديمغرافي، حيث أصبحت صعبة جدا بسبب تعقد و صعوبة المعيشة.⁴⁵

حيث أن هذا العامل له دور فعال في عملية النمو الديمغرافي ، فالعمل يوفر للفرد الحصول على القدر الكافي من الجانب المادي ليؤهله في تحقيق بعض الأمور ليرتقي في السلم الاجتماعي للتفكير في تكوين أسرة، إذ أن ذلك لا يأتي إلا إذا كان دخله كبيرا إذ يمكنه من توفير مسكن.

و لكن الملاحظ في الواقع أن العامل أو الموظف في الشركة لا يمكنه دخله من المساهمة في مصاريف عائلته، لا يمكنه ذلك الراتب في المقابل من توفير مسكن خاص به إلا بعد عشر سنوات أو عشرين سنة على الأقل، خاصة أن الشباب اليوم يحبذون الإستقلالية عن الأسرة ، فغلاء المعيشة ضعف الراتب الشهري يعد الأسباب الرئيسية لعزوف الشباب عن الزواج.

⁴⁵ سهيل يخلف ، محاضرات في الديمغرافيا العامة بكلية العلوم الاجتماعية بولاية عنابة ، سنة 2001.

و عليه فإن الدخول إلى الشغل يتعدى 25 سنة لدى الشباب الجزائري كحد أدنى حسب معطيات وزارة العمل، و بالتالي فالرصيد المالي يدفع بالشباب إلى التفكير في الزواج و يمكنه الانفصال عن العائلة الكبيرة و ذلك لا يتحقق إلا بالعمل سنوات و سنوات .

و من جهة أخرى نجد أن عامل الدراسة زاد من حدة تأخر الزواج عند شبابنا فعدد لا بأس به نجده في الجامعات مرتبطا بالدراسة إلى غاية 30 سنة أو أكثر، فالجامعي غير قادر على توفير متطلبات المنزل عندما يكون في الجامعة ، و كذلك عند الفتاة الجامعية التي تعزف على الزواج بهدف تحقيق النجاح و إثبات الذات ، و قد تكون لها فرصة كبيرة في الزواج أثناء متابعتها للدراسة و لكنها تتردد بحجة الإختيار، و من جهة أخرى ، هناك فئة كبيرة ترفض الزواج من الفتيات ذات مستوى ثقافي و علمي يتعدها، لأنه - حسب البعض - يحس بمركب نقص (عقدة دونية)، أي أنها متفوقة عليه، وهنا يظهر الصراع الثقافي أو لا توازن الثقافي و هي من بين الشروط التي يرسمها الرجل للزواج بمتففة ، أما البعض الآخر فلا يقبلها بسبب مستواها العلمي، و العكس بالنسبة للفتاة، وهناك من يتفقان على مستوى متوازن لتحقيق حلم واحد.

- الطلاق بالجزائر منذ الإستقلال:

يعد من أهم المؤشرات الديمغرافية المتحكم في زيادة أو نقصان حجم الأسرة المعيشية في الجزائر و تؤثر في تركيبة الأسرة و تغير نوعيتها, فهو من شأنه في حالة وقوعه أن يحول الأسرة من أسرة عادية إلى أسرة أحادية الوالي, وبارتفاعه يزيد عدد هذا النوع من الأسر. ومن ناحية أخرى قد يجعل الأسرة العادية أسرة ممتدة في حالة انضمام المرأة المطلقة إليها. و ظاهرة الطلاق في الجزائر عرفت تدديبا حيث ارتفعت من 0.4 % سنة 1977 إلى 1.16 % سنة 1987 لتتراجع إلى 0.74 % سنة 1998 (جدول رقم 16).

الجدول رقم (16):تطور نسب الطلاق في الجزائر ابتداء من 1977

السنة	1977	1987	1998
نسبة الطلاق %	0.4	1.16	0.74

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان و السكن (د.و.ا)

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاعا في نسبة الطلاق في فترة الأولى (87/77), ويمكن تفسير هذا الارتفاع أما في الفترة الثانية (98/87) فتراجع هذه النسبة. برخاء و سهولة العيش في الثمانينات, و عموما يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى كثرة الخلافات بسبب تغير العقليات, و ظهور الأزمات كالبطالة و مشكل السكن.

جدول رقم (17): تعريف المقيم والمهاجر وتصنيفاتهما خلال كل التعدادات.

التعدادات	1966	1977	1987	1998
المقيم	شخص عضو في الأسرة توجد بإقامته المعتادة أثناء التعداد الأسري	شخص و ف عادية (جماعية) يقيم بمسكنه الذي هو المكان المعتاد له منذ أكثر من 6 أشهر.	شخص و ف في الأسرة يقيم منذ 6 أشهر في الإقامة العادية.	شخص عضو في الأسرة عادية أو جماعية يقيم منذ أكثر من 6 أشهر في المسكن الذي يقيم فيه عادة.
المقيم الحاضر	شخص مقيم بات ليلة التعداد في مسكن أسرته	شخص مقيم قضى ليلة خص التاريخ المرجعي بإقامته المعتادة	شخص مقيم قضى ليلة خص التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي	شخص مقيم قضى ليلة خص التاريخ المرجعي في مسكنه الرئيسي
المقيم الغائب بالجزائر	المقيم الغائب بالجزائر: هو عطل مقيم لكنه غائب مؤقتا عن مسكنه في مسكنه لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب بالجزائر: هو عطل مقيم لكنه غائب مؤقتا عن مسكنه في مسكنه لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب بالجزائر: هو عطل مقيم لكنه غائب مؤقتا عن مسكنه في مسكنه لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.	المقيم الغائب بالجزائر: هو عطل مقيم لكنه غائب مؤقتا عن مسكنه في مسكنه لم يبيت ليلة التاريخ المرجعي في مسكنه لم يتجاوز غيابه 6 أشهر عند هذا التاريخ.
المقيم الغائب خارج الجزائر	عضو في الأسرة، مقيم لكنه حاليا خارج الجزائر. يجب أن يسجل مهما كانت الفترة التي غابها.	-	-	-
المغترب	-	جزائري غادر الجزائر منذ أكثر من 6 أشهر عند ليلة التاريخ المرجعي لأسباب مهنية أو دراسية.	جزائري مقيم بالخارج منذ أكثر من 6 أشهر من ليلة التاريخ المرجعي وهذا لأسباب العمل، أو الدراسة، أو العلاج... الخ	-
الزائر	شخص حاضر في المسكن ليلة التاريخ لكنه ليس مسكنه المعتاد.	شخص غير مقيم حاضر ليلة التاريخ المرجعي في مسكن ليس مسكنه منذ أقل من 6 أشهر.	-	الزائر المقيم بالجزائر غير عادي في الأسرة، ويتواجد في تلك الأسرة بصفته زائرا وقد قضى معه ليلة التاريخ المرجعي.
المهاجر Migrant établi	-	-	-	مكان الازدياد = مكان الإقامة 87 = مكان الإقامة 98
المهاجر للمرة الأولى Migrant 1 ^{er} rang	-	-	-	مكان الازدياد = مكان الإقامة 87 = مكان الإقامة 98
المهاجر العائد Retours	-	-	-	مكان الازدياد # مكان الإقامة 87؛ مكان الإقامة 98؛ مكان الازدياد = مكان الإقامة 98
المهاجر الدائم Migrant chronique	مكان الازدياد # مكان الإقامة 66	مكان الازدياد # مكان الإقامة 77	مكان الازدياد # مكان الإقامة 87	مكان الازدياد # مكان الإقامة 87؛ مكان الإقامة 98؛ مكان الازدياد # مكان الإقامة 98
المهاجر خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين Migrant intercenitaire	مكان الإقامة 62 # مكان الإقامة 66	مكان الإقامة 66 # مكان الإقامة 77	مكان الإقامة 77 # مكان الإقامة 87	مكان الإقامة 87 # مكان الإقامة 98

المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات 1987-1977، رسالة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة وهران، سنة 2005، ص 54-55.

- تقدير الهجرة الصافية باستعمال طريقة احتمالات التعمير 48 :

(La méthode de probabilité de survie)

يختصر تقدير الهجرة الصافية بالفرق بين عدد السكان الحقيقي (المحصى أثناء التعداد الثاني) وعدد السكان المتوقع (النظري)؛ أما المعلومات اللازم توفرها فتتمثل في عدد السكان مصنفين حسب السن والجنس خلال تعدادين متتاليين، وجملة من احتمالات التعمير:

$$(I - E)_x = (P_{x+n, t+n} - (Pr_x * P_{x,t}))$$

حيث:

$(I - E)_x$ الهجرة الصافية بالنسبة للأفراد التي أعمارهم x خلال تعدادين متتاليين.

$P_{x,t}$ عدد السكان الإجمالي أثناء x عند بداية الفترة t .

$P_{x+n, t+n}$ عدد السكان الإجمالي أثناء $x+n$ عند نهاية الفترة $t+n$.

Pr_x = احتمالات الحياة (التعمير) بالنسبة ل x .

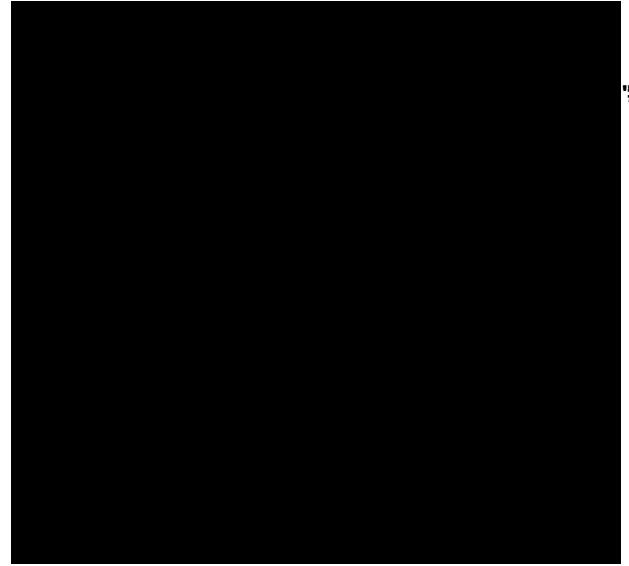
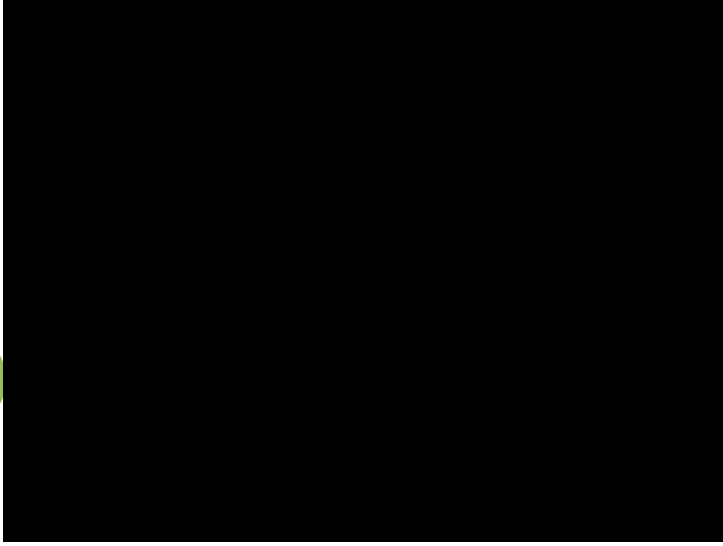
الجدول رقم (18): تقدير الهجرة الصافية الخارجية في الجزائر بطريقة احتمالات التعمير اعتمادا على تعدادي 1966 و 1977 .

الإناث		الذكور			فئات الأعمار		
الهجرة الصافية	عدد السكان المتوقع لسنة 1976	عدد السكان الحقيقي لسنة 1976	الهجرة الصافية	عدد السكان المتوقع لسنة 1976	عدد السكان الحقيقي لسنة 1976	1976	1966
-67046	1045982	978937	-57953	1082359	1024406	10-14	0-4
-70904	847915	777011	-105303	880206	774903	15-19	5-9
-55405	720458	665053	-179928	799773	619844	20-24	10-14
-42678	521375	478697	-66831	527977	461146	25-29	15-19
-47446	404382	356936	-30871	332925	302054	30-34	20-24
-23945	394859	370914	-1750	314446	312696	35-39	25-29
-32885	360949	328064	-6145	296486	290341	40-44	30-34
-24029	289286	265257	-17388	254943	237556	45-49	35-39
-23478	225003	201524	-7747	199249	191502	50-54	40-44
-4630	183551	178921	-3345	170304	166959	55-59	45-49
-25608	167905	142297	-8058	147659	139601	60-64	50-54
-26503	133121	106618	-14461	128214	113753	65-69	55-59
160328	192230	352558	193679	157441	351120	70 et +	60 et +

Source : (ONS : 1999, p5-6)

يبين الرسم البياني رقم(03) تذبذب الهجرة الصافية (الخارجية) وإن كانت في معظمها سالبة بالنسبة للذكور كما للإناث يرجع هذا التذبذب إلى نوعية البيانات وتحسينها الملحوظ خلال تعداد 1977 مقارنة بسابقه من جهة، وإلى الأحداث التي عاشتها الجزائر في تلك الآونة وما عرفته من تسارع الهجرة إلى خارج الوطن من جهة أخرى.

الرسم البياني رقم (11): تقدير الهجرة الصافية حسب السن والجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير على امتداد الفترة الفاصلة بين التعدادين (1966-1977).



#

#

المصدر: الجدول السابق

تفتقر بيانات تعداد 1966 للدقة، باعتبار أن هذا التعداد هو أول تعداد في تاريخ الجزائر المستقلة حديثا (حوالي 4 سنوات بعد الاستقلال) بشعب أغلبه أمي وإمكانيات مادية محدودة جدا، لذلك ظهرت فجوات عديدة قلصت من دقة نتائج التعداد كعدم ضبط الأعمار، وكذا نسيان أو تناسي إحصاء النساء هذه الإشكالية قد تكون من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تذبذب الهجرة الصافية (الخارجية) والحصول عليها سالبة. عكس تعداد 1977 الذي تميز بنوع من التحسن واكتساب خبرة في تسيير التعدادات مع بقاء إشكاليتي ضبط الأعمار وتناسي إحصاء النساء مطروحتين وإن قلنا. إضافة إلى عدم ملائمة معدلات الوفيات وتغيرها المستمر خلال عشرية السبعينات.

أما فيما يخص الأحداث في تلك الفترة، فقد تميزت بموجات الهجرة الخارجية خاصة إلى فرنسا التي مست الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 35 سنة بهدف البحث عن مناصب العمل، تقاليد الهجرة الخارجية إلى هذا البلد لها جذور تعود لسنة 1914، فلا الثورة التحريرية ولا الاستقلال كبحوا هذه الهجرة⁴⁹. ففي سنة 1972 عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا تجاوز 462 000 بنسبة 63 بالمئة من مجموع الجالية، و 273 000 من المهاجرات الجزائريات أي بنسبة 37 بالمئة⁵⁰؛ ازدادت حدتها بعد التوقيف الرسمي للهجرة الخارجية إلى هذا البلد سنة 1973، السبب يرجع إلى استدعاء المغتربين لباقي أفراد عائلاتهم لغرض لم الشمل العائلي وشملت بذلك النساء.

جاءت نتائج تطبيق طريقة احتمالات التعمير للحقبتين المتبقيتين (1977-1987) و(1987-1998) ممثلة في الرسمين البيانيين رقم 12 و 13.

⁴⁹ MAZOUZ. M, TABUTIN. D, « Etude d'expériences typiques et d'expériences africaines : Algérie », Edition Louvain la Neuve. 1990-1992 ,p 4.

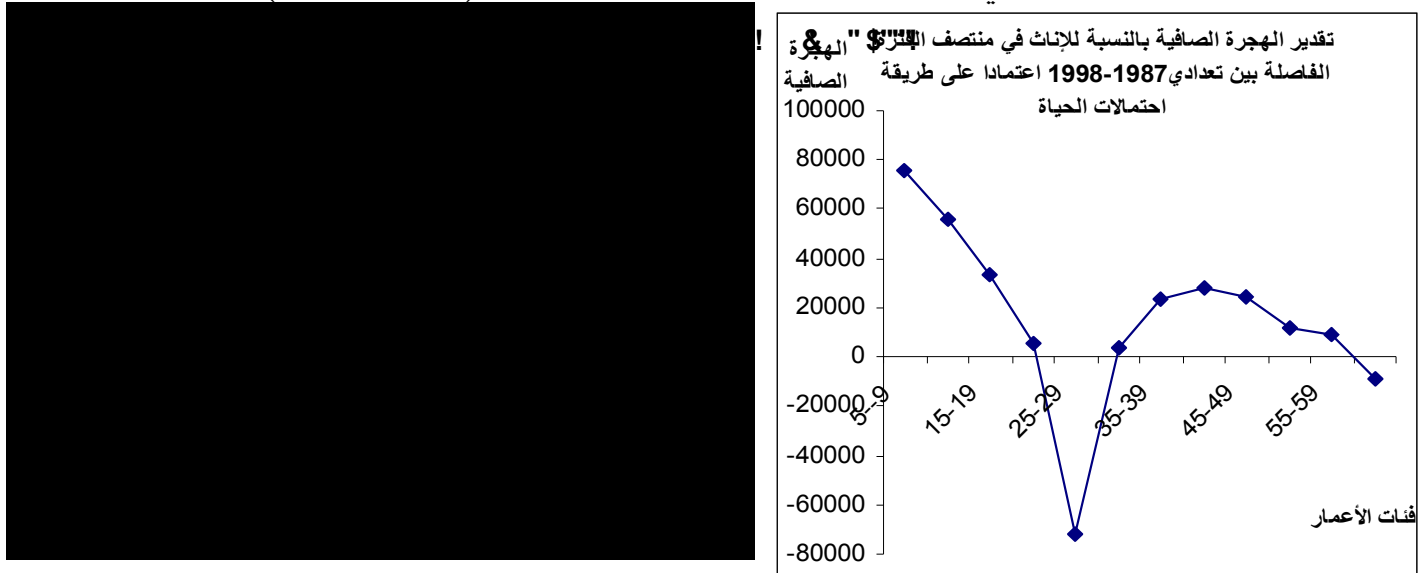
⁵⁰ SARI. D, « Les mutations socio-économiques et spatiales en Algérie ». Edition OPU,1993,p 239,

الرسم البياني رقم (12): تقدير الهجرة الصافية الخارجية حسب السن والجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير في منتصف الفترة التعدادية (1977-1987).



المصدر: أوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر، تحليل إحصائيات التعدادين 1987/1977 ، 2005، ص 90. تبين هيئة المنحى بالنسبة للذكور الاستمرار المنطقي لتذبذب الهجرة الصافية الموجبة بين فئات الأعمار من 15 إلى 40 ثم تتناقص مع التقدم في السن وهذا أمر معقول لأن حركة الهجرة تمس شريحة الشباب أكثر من غيرهم. هذه الفترة تميزت باستقرار تدفق الهجرة خاصة إلى خارج الجزائر. قد يعود هذا إلى مشاريع التصنيع المقامة في الولايات الكبرى، التي عملت على امتصاص اليد العاملة النشيطة، ومحاولة استقطاب المغتربين لتعمير البلاد.

الرسم البياني رقم (13): تقدير الهجرة الصافية الخارجية حسب السن والجنس باستعمال طريقة احتمالات التعمير في منتصف الفترة الفاصلة بين التعدادين (1987-1998).



من خلال قراءة الرسم البياني رقم 3 يظهر جليا التغيرات التي طرأت على الهجرة الصافية خاصة بالنسبة للذكور خلال الفترة التعدادية (1987-1998). يمكن تفسير هذا التذبذب بالأزمة المتعددة الجوانب التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات وما نجم عنها من تدهور الوضع الأمني، الذي أثر سلبا على إنجاز التعداد. بالرغم من الحواجز المفروضة، و غلق الحدود لمنع

تدفق الجزائريين إلى الخارج، نجد أن العديد من الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 35 سنة غادروا البلاد إلى بلدان أخرى خاصة الأوروبية منها. في سنة 1991 حوالي 1 مليون تأشيرة منحت لمغادرة الجزائر نحو فرنسا⁵¹

⁵¹ CENEAP: **Tendance des migrations internes en Algérie (1987-1998)**. Edition CENEAP, Alger, 2001, p 75.

رابعاً: تطورات الأسرة الجزائرية منذ الإستقلال.

إن الأسرة تحتل مركز انشغالات و تساؤلات علماء الاجتماع و الديمغرافيا و لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحليل التصرفات الديمغرافية أو تحليل السوسولوجي لهذه الأخيرة. كل التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسرة تنجر عنها تحولات في البنية الاجتماعية في مجموعها، و كل تغيير على مستوى هذه الأخيرة يترتب عنه بالتالي تبدل في حجم و بنية الأسرة...⁵²

85

ومن طبيعة الأسرة أنها عنصر مؤثر ومتأثر في نفس الوقت وهي خاضعة بذلك لتغيرات و تحولات سواء في نمط حياتها وحجمها وبنيتها التركيبية أو طبيعة العلاقة بين عناصرها، من تكامل أو تصدع وكذلك وظائف الأسرة التي تخضع بدورها لتحولات كونها نظام متعدد الوظائف.

إن ظاهرة تحول العائلة الجزائرية ليست وليدة الاستقلال و إن التحولات الأولى التي سجلت في بنية الأسرة الجزائرية، تحدد فيما بين الحربين العالميتين فالنزوح الريفي و تمركز السكان الجزائريون حول المراكز الحضرية هيا أولى المؤشرات و تفسيراً للتحول الأسري بالجزائر...⁵³

فالمستعمر عمل على اغتصاب الأراضي الفلاحية التي تشكل قاعدة الحياة العائلية في الريف، وبالتالي فقد أفقد بالقوة العائلة من أهم خصائصها ألا وهي خاصية ألالانقسام...⁵⁴ إذ تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك، بالعكس الأسرة الحضرية التي تبدو فيها مظاهر التفكك...⁵⁵ و من مظاهر التماسك في الأسرة الريفية بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان (بقاء الأولاد مع أهلهم حتى بعد الزواج و قلة الطلاق و الانفصال، وحدة القيادة).

إن عامل الوسيط بين الفئات المجتمع و الأفراد الذين يكونه (المجتمع) و بين الوسط المعيشي أو الطلبات الجماعية و الفردية يأخذ يوم بعد يوم شكلا ملموسا، و كنتيجة لذلك تأخذ الأسرة في التحول حيث تتأقلم مع الزمن بفعل ضغوطات البنى الاجتماعية و الاقتصادية و هذا ما يحدث في عدد من الدول كالتحضر المكبوح أو المتوقف و التصنع البطيء نوعا ما و الهجرة الداخلية و الخارجية الضيقة بشكل من الأشكال و كل هذه العوامل تأثر بعمق في بنيات الأسر...⁵⁶

كشفت الدراسات المهمة بالعائلة⁵⁷ الجزائرية أن للأسرة الجزائرية خصائص أن هذه الأخيرة عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عائلات زواجية و تحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحضر و "الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد من 20 إلى 60 شخص و أكثر يعيشون جماعيا في سنوات الستينات و ذلك ما بينه مصطفى بوتفوشة، كما أن العائلة الجزائرية هي عائلة بطريقتية⁵⁸ الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلة و ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ، و غالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية، بالإضافة إلى أنها عائلة اكناتية⁵⁹، النسب فيها للذكور و الانتماء أبوي و انتماء المرأة (أو

⁵² Mohamed Kouidri « Famille et Démographie en Algérie »- FNUAP . p 39 mai 1999.

⁵³ مصطفى بوتفوشة، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص 28، 1984.
⁵⁴ نور الدين بوبكر، سليمان دحمان، تحولات الأسرة الجزائرية بين 1962-1992 دراسة سوسولوجية و ديمغرافية، مذكرة تخرج ليسانس ديمغرافيا تحت إشراف الأستاذ: محمد قويدري، جامعة وهران، 1992.

⁵⁵ يرى بعض علماء الاجتماع أن ما يسمى تفككا هو في الواقع جزء من تكيف العلاقات الأسرية لمقابلة حاجات المجتمع الصناعي الجديد.

⁵⁶ Bataux et Tabitind – colleque.op.citt.

⁵⁷ أن يكون أسماها اخام أكس (عند سكان المغرب الأقصى : الشلوج أو العاليلة) ayla ; ik akham .

⁵⁸ خاصية الأبوية (الجد أو الأب أو الأخ الأكبر في بعض الاحيان).

⁵⁹ خاصية العصبوية النسب للذكور.

الأم) يبقى انتمائها لأبيها أو زوجها، و الميراث ينتقل من خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على صفة اللانقسام للميراث، كما أنها لا منقسمة⁶⁰ أي أن الأب له " مهمة " ومسؤولية على الأشياء ' البنات يتركن المنزل العائلي عند الزواج) و الأبناء المنحدرين من أبناء أبناءه ...⁶¹

والمصطلحات " البطريقية"، الإكثانية"، اللانقسام" لا تشير إلى حقائق مختلفة لهذه ، لكنها تعني نفس الحقيقة الواحدة ، معقدة منذ البداية ، مما يجعل الأسرة عائلة خاضعة لمبدأ التماسك الداخلي و الخارجي.

و تعتبر الأسر المعيشية من أهم الأدوات لقياس و تحليل الفقر بالجزائر إذ أنها تحدد لنا مستوى دخلهم و مستوى استهلاكهم للذات يعتبران من أهم محددات القياس.

من خلال معاينتنا للإحصائيات المتوفرة توصلنا إلى أنه سجل ارتفاع و تضاعف في عدد الأسر المعيشية أي أكثر من 2 مليون أسرة معيشية مسجلة في أول إحصاء بعد الاستقلال أي سنة 1966 ، إلى 4 مليون أسرة معيشية في آخر إحصاء و هو سنة 1998 (أنظر الجدول رقم 19).
جدول رقم (19): تطور متوسط حجم الأسر المعيشية و حجم الأسر في الجزائر منذ الاستقلال

السنة	1966	1977	1987	1998
عدد الأسر المعيشية	2.031.167	2.349.518	3.123.118	4.102.100
الحجم المتوسط للأسر المعيشية	5.91	6.65	7.09	6.58

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات رقم 24 ص 23، سنة 1998.

كما سجل ارتفاع في متوسط حجم الأسرة المعيشية من 5.91 سنة 1966 إلى 6.65 سنة 1977 ليبلغ سنة 1987 إلى 7.09 و هو أكبر رقم سجل منذ الاستقلال ، و يمكن الاستناد على حجتين في تفسير هذا الارتفاع ، أولهما تأخر سن الزواج الأول عند الجزائريين و الذي من شأنه أن يحدث تساكناً أطول للبالغين مع آبائهم، أما الحجة الثانية فهي الارتفاع المستمر لعدد المواليد .

ابتداء من سنة 1987 نسجل تراجعاً مستمراً في متوسط حجم الأسرة المعيشية من 7.09 إلى 6.58 سنة 1998 ، و لعل أهم الأسباب هذا التراجع هو ارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند المرأة، خروج المرأة للعمل و انتهاء سبيل تنظيم الأسرة و استعمال وسائل منع الحمل، بالإضافة إلى أزمة البترول لسنة 1986 و مشكل السكن و طبيعة البيوت الفردية، و انخفاض في مستوى الخصوبة و تأخر سن الزواج مع تأثير الوفيات و انخفاض في عدد المواليد ابتداء من سنة 1986. من ناحية أخرى سجل أكثر من 60% من الأسر المعيشية المكونة من أسر بسيطة مكونة من الزوجين و الأبناء الغير متزوجين سنة 1998، و هي نسبة كبيرة مقارنة مع 1966 حيث سجلت 46.2%، و هذا ما يدل على أن الأسر المركبة و الممتدة قد تقلصت، و بهذا فقد انتقلت أو تحولت الأسرة الجزائرية من أسرة مركبة و ممتدة إلى أسرة بسيطة نووية أنظر الجدول رقم (20)...⁶²

جدول رقم (20): تطورات نسب الأسر البسيطة مقارنة بالأسر المركبة بالجزائر منذ الاستقلال

السنة	1966	1977	1987	1998
الأسر البسيطة (النوعية) %	46.2	51.40	66.67	60
الأسر المركبة %	53.8	49.60	33.33	40

المصدر : حساب خاص انطلاقاً من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات...⁶³

⁶⁰ خاصة يكون فيها وحدة الملكية فلا يجوز لأحد من افراد العائلة أن يستأثر بها لأنها ملك الجميع وهكذا فالعائلة تشكل وحدة إنتاجية و إستهلاكية معا.

⁶¹ مصطفى بوتفوشة، "العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1984، ص 37.

⁶² Données statistiques N° 314, Typologie des ménages et des familles, O.N.S, Novembre 2000.

⁶³ N. dekkar, H. Khaldoun., La démographie algérienne Face aux grandes questions de société ; C.E.N.E.A.P MAI 1999 P 27.

تغيرات المجتمع الجزائري آلت في النهاية إلى خلق حالة صراع و تناقض دون أن تمس باستمرارية تطور الداخلي العادي للأسرة، و نجد أن السبب الرئيسي لتناقض الأسرة الجزائرية الحديثة مرتبط بصفة مباشرة بالتأثر الخارجي عامة بالاستعمار الفرنسي و بصفة غير مباشرة بالتحويلات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة من جراء الاستقلال.

أمام حركة كهذه و التي تتعقد باستمرار مع الأزمة الاجتماعية الحالية، لا نستطيع أن نجد نموذجا مثاليا للأسرة الجزائرية.

فالعائلة الجزائرية بخصائصها المتعددة تشكل وحدة إنتاجية و استهلاكية معا، فهي إذا معيار أساسيا لقياس و تحليل الفقر بالجزائر و تحولات التي جرت عليها أثرت و تأثر على مستوى معيشتها.

خلاصة الفصل

أمام التغيرات الديمغرافيا الحاصلة بالجزائر ، وخاصة بعد الاستقلال يمكن القول أن الجزائر قامت بالتحول الديمغرافي حيث أنه تم انتقال السكان من النظام الديمغرافي القديم إلى النظام الديمغرافي الحديث ، و يقصد به انتقال الظاهرة السكانية الحيوية من حالة المعدلات العالية للولادات و الوفيات إلى حالة المعدلات المنخفضة للولادات و الوفيات و في كلا الحالتين يكون معدل التزايد السكاني بطيء لكنه خلال الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة يشهد انفجار سكاني، بالإضافة إلى التغيير الحادث داخل العائلة الجزائرية من تغيير في أنماط الزواج (أسبابها تفكك الأسر، ظهور أنواع جديدة من الأسرة ، الهجرة، انتشار الفردية سلوك ساند في المجتمع)، بروز علاقات جديدة للزواج و العلاقات الاجتماعية خاصة، القيمة التي تعطى للأطفال و العدد الأمثل للأطفال بواسطة استعمال موانع الحمل ، ساعد على ظهور أنماط جديدة للمعيشة، و أنماط جديدة للاستهلاك و للعلاقات الأسرية بدأت تتميز بالانفتاح نحو الحداثة. و بهذا يمكن لنا القول أن العائلة أو الأسرة الجزائرية تشكل وحدة إنتاجية و إستهلاكية في تحديد و قياس و تحليل الفقر فكل التغيرات و التحول الذي جاءت به يآثر بالسلب و الإيجاب على هذا وذاك المتعلق بالمستوى المعيشة و الفقر بحد ذاته.

الفصل الخامس: الوضعية الاقتصادية بالجزائر منذ الاستقلال

التأثيرات السلبية لهذه العوامل الخارجية على الإستراتيجية المنتهجة فإن السلطات العليا حشدت كل إمكانياتها من أجل التحكم في فضائها الاقتصادي و توجيهه إلى عملية التراكم الداخلي و الابتعاد عن التقسيم الدولي للعمل المبني على علاقة الهيمنة والتبعية والبحث عن أحسن الطرق للاندماج في السوق الدولية بإمكانيات غالية تحميها من العلاقات الاستغلالية التقليدية في علاقات التبادل الغير المتكافئ.

لقد كانت هذه أولى الإستراتيجية الشاملة للتنمية التي من أهدافها الأساسية تكوين الإنسان و استعادة الهوية الثقافية للأمة و كرامة الفلاحين بمنحهم إطار التفتح الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن التحرك العام نحو التقدم والازدهار و تأكيد لما سبق، فلقد بدا في سنة 1966 التفكير في آفاق 1980 و أعطيت الأولوية لدفع مسيرة الاقتصاد و تحقيق التوازن الجهوي وإدخال كل الأطفال في سن التمدرس و تهيئة الشروط لتنمية مندمجة و مستقلة كانت التأمينات قاعدة لها.

لقد كانت هذه الإستراتيجية مستوحاة من مبادئ العقلانية و التشاور ضروريين لإستراتيجية معقدة مثل تنظيم الإنتاج والتوزيع، أخذين في الحسبان مستلزمات المردودية المالية والتنافس ولا مركزية التوزيع الحكيم للكفاءات والمهام والمسؤوليات بين الدولة والجماعات المحلية التي دعمت سلطة القرار فيها تبعا لمهام التنمية الجهوية التي أسندت إليها.

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة في السبعينات كانت لها أهداف محددة و رؤى واضحة و كانت أولى أولوياتها الإستجابة للطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وتخفيض التبعية الاقتصادية للخارج و هذان الهدفان الرئيسيان اللذان رسما إستراتيجية قطاع الصناعات التقليدية في فترة السبعينات و شرع في تطبيق هذه الأهداف مع بداية المخطط الوطني الأول حيث بدأت عملية تشييد المركبات الكبرى في مختلف فروع الصناعة مثل مركب الحديد والصلب في الحجار ومركب السيارات الصناعية في الروبية والمركب الإلكتروني بتنوع منتجاتها هي اليوم على اتصال مباشر بمجموع قطاعات الإقتصاد الوطني فهي توفر للزراعة الآلات و الأسمدة و للصناعات الأخرى الأسلاك و الأنابيب المعدنية و للإستهلاك العائلي كل أنواع الآلات الكهرومنزلية، كما تقدم للري أنابيب الحفر والأسلاك الفولاذية و المولدات والمحركات الكهروبيئية وأعمدة الآلات الكهربائية، و تمد قطاع النقل بالسيارات الصناعية و عتاد السكك الحديدية و تموين الأشغال العمومية والبناء بمنتجات الحديد والصلب و عتاد الأشغال العمومية و عتاد الإنارة وقطاع البريد و المواصلات بالأسلاك والأشرطة و أجهزة الهاتفية.

لقد سجل الإنتاج الإجمالي للقطاع الصناعي نموا مستمرا من خلال مجموع المنجزات الصناعية التي شيدت في السبعينات ولو لا هذه المنجزات لما قامت لنا قائمة اليوم في ظل النظام العالمي الجديد.

و رغم توقف المشاريع المبرمجة في إستراتيجية الصناعات المصنعة في بداية الثمانينات فإن الأهداف المسطرة للمشاريع المنجزة تحققت و تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية حيث أنتقل من 113.20 مليار دينار سنة 1979 إلى 225.40 مليار دينار في سنة 1984 و سجل زيادة قدرها 5.80 % من حيث الحجم في السنة الواحدة خارج المحروقات، أما القطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك فهي الصناعة بزيادة قدرها 9.50 %، البناء و الأشغال العمومية بزيادة 8.60 % في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1.20 % من الزيادة.

و كانت التوقعات مطابقة للواقع حيث تم التحكم في موازنة الاستهلاك مع تراكم حيث زاد إستهلاك العائلات 6.10 % سنويا و تطور التراكم بنسبة 4.40 % سنويا.

هذه النتائج المحققة في فترة قياسية نظرا لما تتطلبه الصناعات التقليدية من فترة زمنية طويلة و هذا نتيجة الاستثمار المكثف لرأس المال الموجه إلى الصناعات الأساسية وعلى رأسها المحروقات، حيث استفادت الصناعات البيتروكيميا والحديد والصلب و الميكانيك و المحروقات

من 83 % من مجموع الاستثمارات حيث أنفرد قطاع المحروقات لوحده بـ 51 % من هذه الحصة، و استمرت هيمنة القطاع الصناعي على الاستثمارات خلال فترة السبعينات حيث كانت نسبة تركيبة الاستثمارات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (21): توزيع نسب المتوقعة والمنجزة للمخططات الأربع ما بين 1967-1979 بالجزائر

المخططات	النسبة المتوقعة %	النسبة المتوقعة %
1969/1967	72.00	60.00
1973/1970	57.30	44.70
1977/1974	61.20	43.50
1979	77.00	72.40

المصدر: محمد حستماوي "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية خلال الثمانينات".

لقد بلغت الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1967/ 1978 ← 179 مليار (44.70 مليار دولار) و أن بعض الصناعات الأساسية قد أستفادت حصة الأسد من هذه الإستثمارات مما لها من أهمية كبيرة في تنمية القطاعات الأخرى وهذه الصناعات هي:

جدول رقم (22): توزيع الحصص المخصصة للإستثمارات ما بين 1967-1977 بالجزائر

الفترة	1969/1967	1973/1970	1977/1974
المحروقات	53.50	44.90	46.80
الصناعة الميكانيكية و الحديدية	29.40	42.20	37.60
الصناعة الغذائية و النسيجية	17.40	12.90	15.60

المصدر: محمد حستماوي "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلدان النامية خلال الثمانينات".

من خلال القراءة البسيطة للجدول السابق يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

■ تطور حجم الإستثمارات بشكل مكثف في السبعينات حيث إنتقل من حوالي 3.50 مليار في السنة خلال المخطط الثلاثي الأول إلى حوالي 9.50 مليار في السنة خلال المخطط الرباعي و إلى حوالي 30.50 في السنة خلال المخطط الرباعي الثاني و إنتقل إلى حوالي 52.70 مليار دينار في سنة 1978.

■ إن هذا النمو السريع للإستثمارات رغم قلة الإطارات البشرية اللازمة للتحكم في هذا النمو الكبير لحجم الإستثمارات بدل من إعداد الخطة و المراقبة إلى عملية التنفيذ و التسيير إن ذل على شيء فإنما يدل على أنه هناك رؤية واضحة وأهداف محددة للقيادة العليا في تلك الفترة و إن القرارات الإرتجالية و العشوائية التي تنجر في جسم الإقتصاد الوطني لم تكن سائدة في تلك الفترة و إن القرارات كانت تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة و لم تكن تعتمد على الموارد الخارجية والمنظمات المالية الدولية التي أوقعت الجزائر في عنق الزجاجة في العشرينين السابقين أي فترة الثمانينات و التسعينات، و لتوضيح مشكلة نقص الإطارات في تلك الفترة مورد الأرقام التالية : كان حجم الإطارات اللازمة في الفترة 1977/1974 هو 3710 إطار في قطاع المحروقات بينما المتوفر من هذه الإطارات هو 50 إطار فقط، و في قطاع سلع الإنتاج كان العدد المطلوب من الإطارات هو 4342 إطار في نفس الفترة منها هو 450 إطار فقط، أما في قطاع سلع الاستهلاك فإن العدد المطلوب هو 1068 و المتوفر منها هو 350 إطار

فقط، و رغم هذا العجز الهائل في عدد الإطارات المتوفرة فإن النتائج التي حصلت على أرض الواقع كانت أكبر بكثير مما هو متوقع و لولا تلك النتائج الإيجابية للمشاريع المنجزة في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات لأصبحنا الآن دون سيادة وطنية.

إلا أن ما حدث في الفترة اللاحقة أي فترة الثمانينات والتسعينات قد جاء عكس الإستراتيجية المنتهجة في السبعينات حيث وظفت الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات والقروض الخارجية في قطاعات غير منتجة مما أدى إلى إدخال الجزائر في أزمة متعددة الجوانب، البطالة، التضخم، فقر، تدهور حجم الاستثمار في القطاعات الأساسية و تضخم الديون الخارجية إلى غير ذلك، لقد كان الهدف من المخطط الخماسي الأول 1984/1980 هو الجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية و أهملت مواصلة دعم التنمية فتأثر القطاع المنتج تأثيرا كبيرا خاصة قطاع الصناعة والبناء و الأشغال العمومية والفلاحة حيث انخفضت الاستثمارات إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد من الزمن و تواصل هذا التهميش في المخطط الخماسي الثاني 1985/1989 وما بعده في فترة التسعينات.

لقد أدى عدم الاهتمام بالقطاع المنتج إلى انخفاض وزن النسبي المتوسط في مجموع الاستثمارات من 61.60 % في الفترة 1967، 1979 إلى 93 % في الفترة 1980 ، 1990 و إذا قارنا الاستثمارات المنجزة في الفترة السبعينات والتي أنجزت في الثمانينات لوجدنا كما يلي:

جدول رقم (23): تطور هيكل الاستثمارات الفعلية في الفترتين (1997/1967) و (1990/1980)

قطاع الإستثمار	1979/1967	1990/1980
الصناعة	50.50	25.30
البناء والأشغال العمومية	2.30	2.30
خدمات الإنتاج	7.50	8.10
الفلاحة و الغابات والصيد البحري	8.80	9.30

المصدر: فكرون عبد الحق: أثر السياسات التنموية على التحولات الاقتصادية - جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية رسالة الماجستير.

نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول السابق أن المصادر المالية التي كانت موجهة لقطاع الصناعات المنتجة حولت إلى إستيراد البضائع الإستهلاكية والكميائية مما أثر على الإنتاج وأدى إلى تقليص فرص العمل نتيجة إنخفاض الإستثمار في الفعاليات الإنتاجية.

لقد تأثر التوازن الإقتصادي بتغيير إستراتيجية التنمية في عقدي الثمانينات و التسعينات مما أدى إلى تقليص متوسط التشغيل من 5.86 % خلال الفترة (1978/1967) إلى 3.50 % خلال الفترة (1990/1979)، حيث كان متوسط السنوي للقوة العاملة في الفترتين معا حوالي 4.50 %.

لقد أدت هذه السياسة إلى عدم قطف الثمار الصناعات الإنتاجية المستمدة في نهاية السبعينات و تسببت في جمود الإنتاج الصناعي الذي كان يعاني من قطع الغيار و تجديد الآلات و رسكلة الإطارات المنتجة و المسيرة بما يتماشى و التكنولوجيات الحديثة مما أدى إلى تدهور الإقتصاد الوطني تدهورا لم يسبق له مثيل، حيث تفاقمت المديونية الخارجية وزاد الفقر والحرمان والتبعية للخارج في ميادين عديدة.

إن الأزمة الاقتصادية الجزائرية بدأت في بداية الثمانينات مع بداية برامج مكافحة ندرة و تشجيع سياسة الاستهلاك على حساب الاستثمار مما أدى إلى تفاقم حجم المديونية التي وصلت في سنة 1988 إلى 25.1 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 32 مليار سنة 1995 وقد وصلت نسبة خدمة الديون في نفس السنة إلى حوالي 10 مليار دولار، هذه الوضعية المزرية التي آل إليها الإقتصاد الجزائري من تفاقم المديونية الخارجية و الإفلاس الكامل لكثير من المؤسسات العمومية و ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 % في منتصف التسعينات كل هذه العوامل

أجبرت السلطات العمومية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك للإنشاء و التعمير قصد إعادة جدولة ديونها وكان لها ولكن بشروط مجحفة في حق المواطن الجزائري.

لقد بدأت هذه الأزمة كما استمرت سابقا في بداية الثمانينيات عندما بدأت البوادر الأولى الخاصة بالتوجيهات الاقتصادية الجديدة أو ما يسمى بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، هذه السياسة قلصت من دولار الدولة في الحياة الاقتصادية إلى حد ما و أعطيت الضوء الأخضر للمؤسسات الاقتصادية بأن تلعب دورها في تسيير و المراقبة تمهيدا لانتقالها إلى اقتصاد السوق، ورغم هذه السياسات التوقيعية، فإن الجمود مستمر للنشاط الاقتصادي الوطني و اتجاه واضح نحو انهيار عدد من فروع المؤسسات العمومية بأكملها و مناخ اجتماعي متوتر من تفاقمه نقص التوقعات على المدى القريب.

94

فبعد تعديل الدستور في سنة 1989، أزيل الطابع الاقتصادي المخطط أو الموجه، و ظهرت قوانين أكثر وضوحا لهذا المفهوم ومنها قانون النقد و القروض 01/90 و قانون الاستثمارات في سنة 1993 و المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، و أخيرا قانون الخوصصة في سنة 1995.

إن السرعة الفائقة في استصدار هذه القوانين كانت نتيجة الشروط المجحفة التي فرضت من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي والمتمثلة فيما يلي:

* رفع الدعم عن البضائع الأساسية.

* خفض الإنفاق الحكومي.

* تجميد الأجور والحد من التشغيل.

* تطهير المؤسسات العمومية و تسريح العمال.

* خصخصة المؤسسات العمومية.

* رفع القيود عن التجارة الخارجية.

* تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

إن غير ذلك من الشروط التي أثقلت كاهل المواطن الجزائري، وأصبح الآن في الجزائر أكثر من 7 ملايين جزائري تحت مستوى خط الفقر، بالإضافة إلى عشرات المئات من المؤسسات العمومية والمحلية التي أغلقت، و أكثر من 400 ألف عامل تم تسريحهم في نهاية سنة 1998، و هي نفس السنة التي انتهى فيها الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، حيث تضاعف عدد العمال العاطلين عن العمل بعد ذلك وصل إلى نسبة 37% وهي نسبة تنذر بالخطر الحقيقي و تهدد بانفجار اجتماعي كبير.

إن الوضع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات و التحول إلى اقتصاد السوق لم يأتي بجديد إلا الفقر و البؤس و الحرمان في كل جهات الوطن وهذا نتيجة الإصلاحات التي طبقت بشكل إرتجالي و عشوائي و التردد في المواقف وعدم الوضوح في الرؤى والأهداف. حيث كانت السياسات المنتهجة في عقدي الثمانينات والتسعينات والهادفة إلى عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة و خصخصة المؤسسات العمومية لم تكن هذه السياسة النابعة من الواقع المجتمع الجزائري ولا هي نتيجة التشاور بين الشركاء وأهل الاختصاص بل كانت سياسات فوقية في شكل قوانين و أوامر دون أن تكون هناك أهداف، ناهيك عن عمليات التسيير والمراقبة و التنفيذ، فالهدف العام من انتهاج سياسة اقتصاد السوق هو بعث الديناميكية الاقتصادية و تحقيق النجاعة والرفاهية للمواطنين، لكن ما تم تحقيقه فعلا هو التدهور الفادح في مستوى كل القطاعات الاقتصادية و تدهور قيمة العملة الوطنية.

لقد انخفض الإنتاج الصناعي بشكل يثير القلق و خاصة في التسعينات و لعل الأرقام توضح ذلك، سجل القطاع الصناعي في الفترة التسعينات النسب التالية:

جدول رقم (24): نسب تراجع قطاع الصناعة في التسعينات بالجزائر

1991	- 7.0 %
1992	- 2.5 %
1993	- 1.5 %
1994	- 8.5 %
1995	- 0.5 %
1996	- 8.6 %
1997	- 7.2 %

وهكذا نلاحظ أن قطاع الصناعي لم يأتي بأي انتعاش و لا زال جل الفروع الصناعية تتخبط في أزمت خانقة و خاصة الفروع التي تشكل النواة الصلبة للقطاع الصناعي كالميكانيك و المعادن - 27.6 %، الكهرباء و الإلكترونيك - 5.7 % و الصناعات الغذائية - 3.1 %.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فإنه لم يشهد تحولا عميقا يجعل منه قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك، و الأخطر من هذا هو تحويل كانت نتيجة هذا الإهمال تدنى الإنتاج الفلاحي حيث سجل تراجعا قدره - 24 % في سنتي 1996/1997، و كان معدل الإنتاج خلال العشر سنوات الماضية قدر بحوالي - 9 %، يمكننا حصر الصفات العامة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- الإعتدال المتزايد على الموارد المالية و المادية الخارجية.
- الإرتفاع المتزايد و غير المنتظم لتكاليف و أسعار الإنتاج و الاستهلاك.
- إنتشار المضاربة و الرشوة بشكل خطير.
- إرتفاع نسبة البطالة و الفقر و الحرمان.
- إفلاس عشرات الآلاف من المؤسسات العمومية و المحلية، و هذا النقائص عائدة إلى عدم تامين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة و غياب رؤية واضحة لاحتياجات التنمية الاقتصادية و عدم الاهتمام بنظام التكوين و التربية من جهة، و من جهة ثانية عدم تطبيق الإختيارات التكنولوجية و أخيرا عدم استغلال قدراتنا المادية و البشرية و تهيمش الإطارات الوطنية.

ثانيا: التنمية الاقتصادية المستديمة والنمو اقتصادي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة⁶⁵

بعد انهيار أسعار المحروقات عام 1986، ترتب عن ذلك إختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا يتضح جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية لكل من الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، التي تبين العجز الحاد في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن ضعف الادخار الوطني بسبب الارتفاع النسبي للميل الحدي للاستهلاك زيادة على عدم فعالية السوق المالية التي اقتصر على بعض المؤسسات العمومية دون مساهمة رأس المال الوطني الخاص، أدى إلى تفاقم الأزمة المالية وحدثها على الاقتصاد الجزائري.

إن السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة للحصول على التمويل الخارجي من قبل الهيئات المالية الدولية كانت تحت شروط تجعل من الاقتصاد الجزائري قائم على آليات السوق لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي توازن استخدام الموارد الاقتصادية حتى و إن لم يشمل تشغيل كافة القطاعات الاقتصادية و الخدماتية، وبهذا تصبح التنمية الاقتصادية وفق قرارات المنظم دون الأخذ بالإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية المستديمة عبر الأزمنة المتواصلة للمجتمع.

إن كانت فكرة النمو الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، فالسياسة الاقتصادية الجزائرية في السبعينات و منتصف الثمانينات أدركت حتمية التنمية الاقتصادية المستديمة عبر الأزمنة و إستمراريتها في تحقيق الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لسكان الريف والمدن، وهذا فعلا تحقق من خلال جملة الأهداف التي سطرته في مختلف المواثيق والدساتير الوطنية والتي حملت في طياتها مخططات تنموية هامة بدأت بالمخطط الثلاثي للمرحلة 1967-1969، وقد أعتبره المحللون مرحلة تجريبية حيث تميز بالحجم الكبير للاستثمارات بهدف تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يشكو من الضعف و التبعية، يليه المخطط الرباعي الأول للمرحلة 1970-1977 أهتم بقطاع الإنتاج و بقطاع الهياكل القاعدية لتوصيل التنمية عبر كافة مناطق التراب الوطني.

غير أن نقص الخبرات الوطنية و غياب الهيئات الفنية الدولية، و اتخاذ القرارات من الدرجة الثانية و الثالثة وكذا بعد الجهاز الإداري و الهيئات التنفيذية أدى إلى توقيف المخططات التنموية من 1978-1979 كمرحلة لمراجعة البرامج و تكملة ما تبقى إنجازها، ثم المرحلة التي تضمنت مخططان خماسيان (1980-1984) و (1985-1989) جاءت باتجاهات جديدة منها تشجيع القطاع الخاص والإسكان، التعليم، الزراعة، الصناعات الخفيفة، و الخدمات العامة. إذا كانت المرحلة (1980/1984) التي لم تقيم على الرغم من أنها تميزت بنوع من المرونة والفعالية المتمثلة في سياسات التنمية اللامركزية لفك الضائقة المالية التي أحدقت بالاقتصاد الوطني و أعاققت التطبيق الجيد لمخطط التنمية المسطرة إذ بلغت المديونية العمومية 18.3 مليار دولار عام 1985، ومع تفجر الأزمة النفطية سنة 1986 ازداد الدين العام إلى أكثر من 22.7 مليار دولار.

إن الانتقال الموجه إلى الاقتصاد السوق كمرحلة عليا لتصحيح الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني تلقائيا، و لتحقيق ذلك تم تطبيق برنامجين إصلاحيين تحت وصاية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الأول يتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي، و هو برنامج قصير المدى بدأ في أبريل 1994 و انتهى في مارس 1995، أما الثاني في مارس 1998 و كلا البرنامجين ركزا

65

!!!2004!!! !!!29!28!27!!!!!!!!!!!!!! !!!!!!!!!!!!!!!

على التحقيق هدف أولي مهم هو عجز الموازنة العمومية وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام، أما ميزان المدفوعات فكانت معالجته عن طريق إعادة الجدولة وتحسين حجم و بنية الصادرات و الواردات و تشكيل احتياطات الصرف لتسديد الديون، أما الأهداف الأخرى لبرنامج الإصلاح فقد مست كل من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى إصلاح جهاز الإنتاج و تحسين أداء المؤسسات العمومية و تطهير مديونيتها وفتح رأس مالها للشراكة الأجنبية و خصوصة البعض منها كما شرع في تحرير الاقتصاد الوطني من خلال تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية والإدارية خاصتنا مع انضمام الجزائر أجلا أم عاجلا للمنظمة العامة للتجارة O.M.C هل هذه المرحلة المتميزة بالاستهلاك الواسع للمنتوجات النهائية و السلع النصف معمرة ، تعبر عن مرحلة عليا للنمو الاقتصادي ؟.

97

بلا شك أن الفترة القصيرة من بداية الإصلاح حولت المدخرات الفردية لاقتناء السلع و الخدمات في ظل التبادل الغير المتكافئ للمبادلات التجارية دون مراعاة الميزة النسبية للمنتوج الوطني، إذ أن مجمل الإصلاحات الاقتصادية كلفة الدولة عناء ماليا و كان المواطن البسيط أكثر تأثرا بها اجتماعيا لهذا فإن الاقتصاد الوطني بعد عملية الإصلاحات بمرحلة الركود حتى سنة 2000 مما ألزم على الحكومة إعادة بعث النشاط الاقتصادي و تطويره من جديد، وذلك بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي الذي شرع في ربيع 2001 الذي يهدف إلى بعث الحياة من جديد في كافة النشاطات الاقتصادية و تشجيع الطلب الكلي الذي سيتكفل بمكافحة الفقر و الأمراض الاجتماعية و إنشاء مناصب شغل و تحقيق التوازن الجهوي و إنشاء و إحياء جميع مناطق البلاد و هذا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن القطاعات الاقتصادية تأثرت بجميع برامج الإصلاحات و لقد سجل تراجعاً في قطاع الصناعي و القطاع الفلاحي خاصة وأن الفترة التي تم فيها تطبيق البرامج لم تعرف نوعاً من الاستقرار الأمني ما عدى سنة 1998 التي سجلت فيها جميع القطاعات معدلات نمو إيجابية، كما تراجع نمو القطاع العمومي الصناعي بانخفاض قدره 0.6 % عام 2001 ، وما يزال هذا القطاع الحيوي الذي كان يشكل الإستراتيجية الأساسية لانطلاق التنمية الاقتصادية المستدامة تحت ضغط المساومة لخصوصته بعدما تعرض لإعادة الهيكلة العضوية حتى تسهل عملية الخصخصة، بحيث فقد قطاع الصناعة في ظرف 5 سنوات الأخيرة ما يزيد عن 60 % من اليد العاملة بعد ما كانت تمثل 250 ألف عامل مقابل 70 ألف منصب عمل حالياً، دون فتح مناصب عمل جديدة، وبالتالي نستطيع أن نقول بأن ظاهرة النمو التلقائي أدت إلى تفكك النسيج الصناعي الذي يغطي حالياً سوى 20 % من احتياجات استهلاك الطلب الوطني، مما أنجر عن ذلك دخول المركزية النقدية – الإتحاد العام للعمال الجزائريين – في صراع دائم و مستمر حول ما تمليه وزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات الاقتصادية الذي تم تنفيذه مع مطلع 2003 خاصة منها المشروع التمهيدي الذي تقدم به وزير الطاقة حول قطاع المحروقات و أفاقها، وكذا برنامج خصوصة المؤسسات الصناعية العمومية خاصة التي مازالت تعرف وتيرة من النمو إذا توفرت لها البيئة الاقتصادية والمالية اللازمة لذلك.

كما أن محاولة وزارة الفلاحة إدخال الشراكة في المستثمرات الفلاحية له قرارات مختلفة عن مستقبل القطاع زيادة عن ذلك غياب إستراتيجية وطنية في توجيه الموارد الاقتصادية، ويتضح من ذلك أن معدل الاستثمارات بقي محدوداً لم يتجاوز 26.5 % عام 1998 بعدما كان 27.4 % عام 1993 وهذا راجع إلى تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وكذا غياب الادخار الوطني (التحولات الخارجية) للمهاجرين بينما تم الاكتفاء بالتعامل داخل السوق الموازية في المنتجات النهائية ذات معدلات ربح مضمونة، كما أن تشاؤم المتعاملين الجزائريين الاقتصاديين أمام العوائق و الحواجز للإدارة العمومية التي مازالت فيها مخلفات القرارات المركزية التي

أصبحت تفضل المستثمر الأجنبي في توفير له كل الإمكانيات المادية على حساب المستثمر الوطني كما أن محاولة تخفيف الدينار الجزائري أمام نقص العرض الكلي وعدم مرونته يؤثر بشكل مباشر على ارتفاع المستوى العام لمخدرات الإنتاج المستوردة تأثيرا بالغا على تكلفة الإنتاج مما يجعل عملية التبادل غير متكافئة يترتب عن ذلك عجز المؤسسات العمومية أمام المنافسة الغير المتكافئة.

و هذا ما يبين حسب المسؤولين السياسيين أن برامج الخوصصة الذي حدث 2003 لا مفر منه، زيادة على ذلك أصبحت البنوك الأولية تنتهج سياسة نقدية وفق قانون النقد والقروض عن عدم تقديم القروض للمؤسسات العمومية والخاصة سواء كانت استغلالية أو استثمارية إلا بشروط تضمن استرجاع الأصل و الخدمات، و عليه أصبح تمويل شركة سوناكوم أخيرا يتوقف على قرارات البنك على الرغم أن لهذه الشركة طلبات تقدر بـ: 4000 حافلة، تم إستلامها سنة 2003، كما للمؤسسة حقوق على مؤسسة النقل الحضري للعاصمة (إيتوزا) تقدر أكثر من مليار دينار جزائري و مع العلم أن هذه الأخيرة التجأت إلى إستيراد حافلات من بلجيكا و بالعملة الصعبة على حساب تجميد الاستثمار الوطني وتفشي ظاهرة البطالة وهذا ما يزيد عرض القوى العاملة في السوق العمل إذا أرتفع معدل البطالة من 23.8 % عام 1992 إلى 33.9 % عام 1998 .

هذا ما يؤكد إخفاق برامج الإصلاحات و إنعكاسها الفردي إذ توسعت ظاهرة الفقر والأمراض المزمنة، و حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن نسبة الفقر بلغت 22.6 % سنة 1995 مع نهاية البرنامج الأول للإصلاح ويقدر بذلك حوالي 6 مليون شخص من بينهم 5.7 % يعيشون تحت درجة الفقر بدخل سنوي لا يتجاوز 10943 دج للفرد .

وحسب وزارة التشغيل والتضامن الوطني بلغ عدد الفقراء 17 مليون فقير من بينهم 1.3 مليون شخص لا يستطيعون أن يوفر لنفسه لقمة العيش بينما كان عدد الفقراء لا يتجاوز 21 % عام 1978 أي قبل انهيار الاقتصاد الجزائري وهذا ما يثبت في رأينا بأن السياسة الاقتصادية المنتهجة قبل الإصلاحات الاقتصادية كانت تعبر عن حقيقة التنمية الاقتصادية المستديمة لفك الفروقات والعزلة في المجتمع الجزائري وتحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للفرد.

ثالثا: الإنجازات التنموية في الجزائر

هما جانبي اثنين تنطلق منهما كل المشاريع التنموية - الجانب الاجتماعي و الاقتصادي - و قد أولت الجزائر، هذين الجانبين اهتماما بالغا في إطار النزوح نحو التنمية الشاملة، و قد مارست تحسينات على كل الجوانب في بدايات الأولى للاستقلال حتى سنوات الثمانينات، ثم بدأ الفشل ينجر في هذه المنجزات لأسباب عديدة ذكرت منها سابقا .

1- الجانب الاجتماعي:

يعتبر الجانب الاجتماعي أحد الجوانب الأساسية والهامة والتي يظهر من خلالها استقرار المجتمع، لأنه هو الذي يحدد واقعه الذي يكفل لنا القدرة على التحكم في نظام تسييره بإيجابياته و سلبياته نحو تسيير أفضل للمقبل التنموي، و هذا الواقع نستطيع أن نمثله في ثلاثة قطاعات نراها أساسية و التي تعمل الجزائر دائما على تحسينها:

- التعليم.
- الصحة.
- السكن.

وقد حصلت الجزائر على تطوير هذه القطاعات باستثمار أصول ناهضة و كذلك إعداد إطارات مختصة في الميادين، و الآن سوف نتطرق إلى ما أنجز أو تحقق في إطار القطاعات من خلال دراستها ابتداء من 1962 إلى يومنا هذا.

1-1 التعليم والتكوين بالجزائر:

عرف نظام التعليمي نموا كبيرا في العشرية الأخيرة، الأمر الذي أعطى إمكانية تعميم التعليم الإلزامي والتطبيق الفعلي لحقوق التعليم، فقد بذلت مجهودات كثيرة في هذا المجال بما يسمح بتوسيع التعليم الأساسي، و توفير وسائل التعليم و التكوين الضرورية، الأمر الذي يشجع الإقبال على هذا المجال.

يتجه التكوين العالي شيئا فشيئا نحو التكوين التكنولوجي ذلك أن تكوين المهندسين تطور بشكل ملحوظ في ميدان التكوين التقني والعالي.

وهذا ينطبق أيضا على المنظومة التربوية ذلك بتطوير المنشآت في المخططات التنموية كالرابع و الخامس، حيث شجعت الاستثمار في هذا المجال و طورت في مستوى العلمي بتوفير الأساتذة من الخارج.

وضع المخطط في مجال الإستثمار، مطلب زيادة الإنتاج في المؤسسات المنجزة حيث إحتياطي الإنتاج يسمح بإقتصاد 20 بالمئة من المصاريف الحالية.

كما فتح المخطط التنموي المجال لتحسين و للإستيعاب الجامعي المتواصل بتقديم الدعم للمعلمين و الأساتذة، و قد وضع المخطط من بين أهدافه:

- مضاعفة شعب التعليم الثانوي و توسعها في إطار إعادة التكوين المطبق.
- الإعلام الآلي يعتبر كوسيلة تعليم و شعب علمية، عملت المخططات التنموية على تطبيقها بصفة واسعة.
- أستقبلت منشآت التعليم و التكوين خلال المخطط أكثر من 6.5 مليون تلميذ و متربص بزيادة أكثر من 1.02 مليون تلميذ و متربص...⁶⁶

⁶⁶ المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، جانفي 1985، ص 35-36.

- الدعم المالي للبرنامج يقارب 31.5 مليون دينار، مشاريع في طور الإنجاز مع المخطط الثاني قدرت بـ 33.3 مليون دينار.
- الدعم المالي التكميلي يصل إلى 64.7 مليون دينار، مول بسقف 45 مليون دينار.
- الفرق بين متطلبات البرنامج والإعفاء التكراري 19.7 مليون دينار.

1-1-1 لمحة وجيزة عن تطور التربية:

لقد مر تنظيم التربية و التعليم بعد الاستقلال بفترتين أساسيتين :

الفترة الأولى (1962-1976) :

و تعتبر هذه الفترة انتقالية، حيث كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويرات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى و من أولويات هذه الفترة :

- تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية ، و توسيعها إلى المناطق النائية.

- جزارة إطارات التعليم.

- تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

- التعريب التدريجي للتعليم .

و كان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال إلى 70% في نهاية المرحلة .

الفترة الثانية (ابتداء من سنة 1976) :

ابتدأت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل سنة 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. الذي أدخل إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

و قد كرس الأمر السابق الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته و تأمينه لمدة 9 سنوات، وأرسى الاختيارات و التوجهات الأساسية للتربية الوطنية من حيث اعتبارها :

- منظومة وطنية أصيلة بمضامينها و إطاراتها و برامجها.

- ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين.

- متفتحة على العلوم و التكنولوجيا.

و قد تضمن الأمر السابق :

أهدافا وطنية :

و تتمثل في تنمية شخصية الأطفال و المواطنين وإعدادهم للعمل و الحياة وإكسابهم المعارف العامة العلمية و التكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية التواقفة إلى العدالة و التقدم وحق المواطن الجزائري في التربية و التكوين.

أهدافا دولية :

تتجسد في منح التربية التي تساعد على التفاهم و التعاون بين الشعوب و صيانة السلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم و تلقين مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين و الشعوب، وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز، و تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

وصار التعليم بموجب هذا الأمر مهيكلا حسب المراحل التالية :

- تعليم تحضيرى غير إجبارى،

- تعليم أساسى إلزامى و مجانى لمدة 9 سنوات،

- تعليم ثانوى عام،

- تعليم ثانوى تقنى.

وقد شرع في تعميم تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980-1981، و ما يزال إلى حد الآن يشكل الإطار المرجعى لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات و تحويلات على النظام التعليمى.

2-1-1 السياسة العامة للتربية:

شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الدولة مباشرة بعد حصولها على استقلالها في 5 جويلية 1962.

الدستور الجزائرى الصادر سنة 1963 والمواثيق والنصوص الأساسية المرجعية التي تستمد منها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسى لأي تغيير اقتصادى واجتماعى.

الأمر رقم 76 . 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعى على هذا المستوى وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمى الجزائرى وشكل الإطار التشريعى لسياسة التربية التي تركز على :

تأصيل الروح الوطنية والهوية الثقافية لدى الشعب الجزائرى ونشر قيمه الروحية وتقاليد الحضارية واختياراته الأساسية.

تثقيف الأمة، بتعميم التعليم والقضاء على الأمية وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم و مستوياتهم الاجتماعية

تكريس مبادئ التعريب و الديمقراطية و التوجيه العلمي و التقني.

ضمان الحق في التعليم و مجانيته و إلزاميته.

1-1-3 تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية منذ الإستقلال:

إرتفع عدد التلاميذ بعد الحقبة الإستعمارية إرتقاعا سريعا، فقد أهتم الجزائريون بالتعليم أي بتعليم أبنائهم، بعد انتشار ظلام الجهل في عهد الاستعمار و ما عدد التلاميذ المتزايد كل موسم دراسي غلا دليل على ذلك، وهو ما تبينه الإحصائيات منذ السنوات الأولى من الإستقلال فقد ارتفع عدد التلاميذ من 828 ألف تلميذ خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى مليون ونصف تلميذ مسجل خلال السنة الدراسية 1966-1967 أي ان العدد تضاعف خلال خمس سنوات فقط ليتضاعف هذا الرقم الأخير إلى ما فوق ثلاث ملايين و 600 ألف ممتدرس خلال السنة الدراسية 1977-1978 و هذا الأخير تضاعف مرة أخرى ليصبح خلال السنة الدراسية 1998-1999 أكثر من سبعة ملايين و نصف ممتدرسين في الأطوار الثلاث وهذا يدل لا محالة على أن المنظومة التربوية تطورت و تقدمت بمستوى سريع و جيد منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى هذا فقد أزداد عدد المعلمين من 22 ألف معلم خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى ما يفوق 339 ألف معلم خلال السنة الدراسية 1998-1999 بالإضافة إلى هذا فقد تضاعفت عدد المؤسسات التربوية إلى أربع أضعاف مقارنة مع السنوات الأولى للإستقلال حيث كان عددها لا يتجاوز 5100 مؤسسة خلال سنة 1962 ليصبح أكثر من عشرون ألف و 600 مؤسسة تربوية سنة 1998، أنظر الجدول رقم ()، و قد حسن توفير الأساتذة و المعلمين من وضعية التلاميذ داخل الأقسام و خفف من الإكتضاض ، حيث أنفض معدل التأطير من 37 تلميذ لكل أستاذ خلال السنة الدراسية 1962-1963 إلى 22 تلميذ لكل معلم أو أستاذ سنة 1998-1999 ، كما أن هذا الضغط أرتفع في الأقسام في سنوات السبعينات، وذلك ليس راجع لنقص الأساتذة و لكن للزيادة الديمغرافية التي واكبت نهاية الإستعمار، وقد يعود إقبال الجزائريون على تعليم أبنائهم إلى جانب رغبتهم في التعليم، إلى إجبارية التعليم و يعود نقص الإكتضاض في السنوات الأخيرة إلى توفر الأساتذة و كذا المؤسسات مع إنخفاض نوعا ما في الخصوبة في سنوات التسعينات، والمعروف أن معظم الدول في العالم الثالث تعاني من ضعف مؤسستها التعليمية الموروثة عن العهد الإستعماري، و هو ما دفع بحكومات هذه الدول إلى إدخال إصلاحات في هذا القطاع من أجل تغطية أوسع للسكان في مجال التعليم.

ومنذ زمن بعيد يحاول الإستعمار فرض نفوذه الثقافي على العالم الثالث، وأعتبر التعليم كوسيلة إستراتيجية، لهزم تقاليد و ثقافات مقومات الشخصية لمستعمراتها و إلحاقها ثقافيا بها، و كذلك فعلت فرنسا في الجزائر، حيث عملت على طمس الهوية الوطنية، و حاربت اللغة العربية و منعت تعليم القرآن الكريم، و حاولت إلحاق الشعب الجزائري بثقافتها و لغتها بكل الوسائل و لا تزال تحاول يائسة فعل ذلك و واضح أن التعليم عامل حاسم في عملية التنمية ، و هو الذي ادرك الإستعمار أهميته، و قد ادركت الجزائر أهمية التعليم فأعدت برامج تعليمية، و مؤسسات تعليمية هامة من مدارس و جامعات و معاهد متخصصة، و من أجل تحقيق برامجها التنموية، عمدت الدولة الجزائرية إلى إعداد برنامج التعريب في مجال التعليم والإدارة.

الجدول رقم (25) : تطور عدد التلاميذ و المعلمين إلى جانب المؤسسات التعليمية منذ الاستقلال

السنة الدراسية	عدد التلاميذ المتدرسين	عدد المعلمين	عدد المؤسسات التعليمية	تلميذ/ أستاذ
1963-1962	828.425	22.396	5091	37
1967-1966	1.500.336	37.777	7616	40
1973-1972	1.533.037	60.672	9343	41
1978-1977	3.624.004	96.672	11.317	37
1983-1982	4.522.643	139.209	14.322	32
1988-1987	5.887.297	213.886	17.094	27
1993-1992	6.747.561	285.917	18.582	23
1995-1994	7.022.000	314.800	19.141	22.4
1996-1995	7.163.000	319.400	19.311	22.4
1997-1996	7.224.312	326.300	20.092	22.1
1998-1997	7.434.000	336.250	20.181	22.1
1999-1998	7.567.200	339.960	20.615	22.3

المصدر :

- الديوان الوطني للإحصائيات، مجلة ربع سنوية 1993، رقم 37، ص 5-7.

- ONS , La démographie Algérienne,résultlt et perespectives , opcit p 17.

2-1 الصحة بالجزائر:

بعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها في حالة اجتماعية و اقتصادية متأزمة حيث أنعكست الوضعية على الجهاز الصحي الذي وجد نفسه في عجز كبير و حالة الشعب الجزائري كانت تتميز سوء التغذية و انعدام النظافة، وكثرة الأمراض، و تغطية صحية غير كافية ، إضافة إلى هجرة الأطباء الاوروبيين بعد الإستقلال الذين تركوا ثغرة كبيرة من حيث الموارد البشرية الصحية، " فالسكان الذين يترواح عددهم حوالي عشرة ملايين نسمة وجدوا أنفسهم بجهاز صحي جد مزرري وضع لتلبية حاجات الأقلية، المتمركزة في المدن و المناطق الزراعية الغنية، اما بالنسبة للبقية فسوء التغطية الطبية، أو عدم التغطية الطبية هي القانون...⁶⁷

إن هذا العجز الذي ترتب عن وضعية ورتتها الجزائر و التي تمثلت في نقص فادح في الموارد البشرية عكس الموارد المادية التي لم تكن تعاني نصا كبيرا آنذاك حيث أنه من 2500 طبيب لم يتبقى سوى 600، لعدد سكان قدره 10.5 مليون نسمة ، اما بالنسبة للموارد المادية فإننا نجد 156 مؤسسة مقسمة إلى 143 مستشفى ، بها مركز واحد لمكافحة السرطان، و 13 عيادة بها 42787 سريرا ، 188 مركزا طبيا، 1016 قاعة علاج، 05 مراكز للوقاية و 20 مركزا للوقاية من مرض السل...⁶⁸

105

الجدول رقم (26): تطور الموارد البشرية في قطاع الصحة العمومية بالجزائر من سنة 1963 إلى غاية سنة 1972.

السنوات		1963	1964	1966	1972
الموارد البشرية					
الأطباء	جزائريون	341	288	364	784
	أجانب	937	1013	992	1201
الصيداليين	جزائريون	70	-	186	317
	أجانب	134	-	30	38
أطباء الأسنان	جزائريون	36	-	86	211
	أجانب	115	-	85	97
العاملون بالشبه الطبي		-	1380	4835	12215

المصدر:

- MSPM séminaire sur le développement d'un système de santé. L'expérience Algérienne, Alger 7-8 Avril 1983 ; p 54.

و إذا لاحظنا جيدا نجد أن هنالك تزايد في عدد الأطباء الأجانب وخاصة الأطباء الجزائريين، حيث من بين 1278 طبيب سنة 1963، يوجد 937 أجنبيا، و 341 جزائريا و سنة بعد ذلك، أي عم 1964 سجل 1201 طبيب منهم 1013 أجنبي و 288 جزائري، وهذا يعني أن الدولة كانت تهتم بجلب الأطباء الأجانب، وكذلك في نفس السنة وجدنا 1380 عاملا في القطاع الشبه طبي، كما يلاحظ أن هنالك تزايد ملحوظ في عدد الأطباء و الصيدالة و جراحين الأسنان و العاملين في الشبه الطبي خلال سنتي 1966 و سنة 1972 ، و لكن مقارنة مع 13 مليون نسمة يدو قليلا، و لم يكن بإمكانهم تلبية حاجات كل السكان ومن جهة أخرى، فإن الدولة بجلبها للمتخصصين كانت تبذل جهودا لتطوير هذا القطاع خاصة بالنسبة لقاعات العلاج، و المستوصفان الخاصة بمكافحة

⁶⁷ A.HAMANI et Autre, l'évolution des système de santé depuis l'indépendance .inséminer sur le développement d'un système nationale de santé l'expérience Algérienne opcit p 52.

⁶⁸ نفس المرجع السابق، ص 52-53.

مرض السل و مراكز حماية الامومة و الطفولة (PMI) و لأهمية القطاع سخرت الدولة أموال ضخمة بلغت سنة 1993 أكثر من 872 مليون دينار جزائري أي 3.31 بالمائة من مجموع الميزانية...⁶⁹، كل هذه الجهود أدت إلى ارتفاع عدد العمال في السلك الطبي.

أما في سنة 1995 بلغ عدد الأطباء وجراحو الأسنان و الصيدالة 120166⁷⁰، بعد تضاعفهم عدة مرات ومن خلال الجدول الموالي يتضح ذلك، حيث أنخفض عدد السكان على الإطارات الصحية مثلا إذا أخذنا الفترة (78-98) يظهر تقلص ضغط السكان على كل طبيب من 4043 إلى 1082 ومن 18673 إلى 3578 لكل جراح أسنان أما بالنسبة لكل صيدلي خلال الفترة (80-98) فمن 18673 إلى 6475 شخص، و رغم كل هذا التحسن أي خلال الفترة المدروسة مازال هنالك نقص كبير في الإطارات الصحية.

الجدول رقم (27) : عدد الاشخاص لكل إطار طبي في الجزائر (1996-1998)

عدد الأفراد لكل إطار السنوات	طبيب	جراح اسنان	صيدلي
1962	7835	-	51.225
1978	4043	18.673	18.673
1980	2159	10.866	16.625
1990	1049	3431	11.575
1995	1063	3679	7.777
1998	1082	3578	6

المصدر: ONS ; Quelque indicateurs socio-économique de l'algérie, juin 1992 ,p20- 1993 -1998, la démographie, résultats et perspective, Opcit,p9.

مقارنة مع الموارد البشرية لم تكن الموارد المادية تعاني نقصا كبيرا، إلا أن تدعيمها كان من الأولويات، و ذلك تبعا للزيادة السكانية التي كانت متواصلة ، و من خلال الجدول نلاحظ زيادة الهياكل بنسب متفاوتة خلال الفترة (1973-1979) تم بناء 30 مستشفى و 54 عيادة طبية و 104 مركز صحي و هذا نتيجة السياسة التنموية المتجهة آنذاك إلى بناء الهياكل في كل القطاعات و استمر ارتفاع عدد ليصل في خلال نفس السنة إلى 3742 ، و أزيد من 36.420 سرير ، ومن أهداف المخطط الخماسي الثاني وصلوا إلى توفير قاعة علاج لكل 500 شخص و سريرين لكل ألف شخص، و رغم هذا يتبين ما تحقق من الأهداف المسطرة، حيث تم توفير عيادة طبية واحدة لكل 58.898 شخص مع مركز صحي لكل 22.604 شخص و قاعة علاج لكل 7823 شخص و سريرين لكل 9023 شخص.

الجدول رقم (28) : الهياكل المنجزة في القطاع الصحة (1973-1998).

السنوات	1973	1979	1990	1993	1995	1998
الهياكل الأساسية						
المستشفيات	143	173	181	184	200	221
العيادات الطبية	106	160	445	455	469	497
المراكز الصحية	558	662	1112	1123	1156	1295
قاعات العلاج	1402	1364	3618	3876	3634	3742
عدد الأسرة	-	-	29628	65094	57780	63420

المصدر:

- ONS ; Démographie et statistique social, cahier N°1, volume N°15, 1991, p31.

- الديوان الوطني للإحصائيات أخذت من عدة مجلات إحصائية، 1998-1991.

⁶⁹ Ministre de la santé , statistique, 1999 juin Alger ANEP P152.

⁷⁰ الجزائر بالأرقام ، الديوان الوطني للإحصائيات، 1995.

ميزانية الصحة:

عرف التمويل في القطاع الصحي منذ الإستقلال تدعيما من مصادر ثلاث:

- نفقات مأخوذة من التعاونيات.

- صندوق الضمان الاجتماعي.

- نفقات مسددة مباشرة من طرف المرضى.

فخلال المرحلة التي تمتد من 1973-1992 نلاحظ وجود ثلاث أشكال من التمويل، الأول يتمثل في تكفل الدولة أو الجماعات المحلية بـ 60 بالمائة من نفقات هذا القطاع، إما بالنسبة للثاني فالتكفل كان من الصندوق الأمن الاجتماعي بـ 30 بالمائة و الثالث كان مباشرة من طرف المريض، و هذه الفئة و التي كانت متمثلة في أكثرية الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة ، و الذين كانوا يدفعون مباشرة نفقاتهم الصحية⁷¹.

و على هذا الأساس، فإن تمويل قطاع الصحة بالنسبة لميزانية كان كالتالي:

الجدول رقم (29): ميزانية الصحة و تطورها خلال السنوات 1966-1969-1972

السنوات	1966	1969	1972
ميزانية الصحة (بالآف الدينار الجزائري)	281.000	914.142	406.061
ميزانية الدولة (بالآف الدينار الجزائري)	2.632.193	38.900.00	5.500.000

المصدر:

- MSPM séminaire sur le développement d'un système de santé. L'expérience ;Algérienne, Alger 7-8 Avril 1983 ; p 56..

أما عن نفقات العامة للصحة لسنة 1978 فقد قدرت بـ 1.3 بالمائة من الميزانية العامة، و عقب التسعينات قدرت النفقات المخصصة لقطاع الصحي سنة 1992 بـ 20.1 مليار دينار جزائري و بالرغم من هذا التحسن الملحوظ إلا أنه لم ينعكس على أرض الواقع حيث لوحظ عجز في تحقيق المشاريع خاصة فيما يخص بناء المستشفيات، إلى جانب ذلك عدم التقسيم الجيد للميزانية على طبيعة المصاريف، حيث أن العنصر البشري اخذ الجزء الكبير بـ 74.54 بالمائة من الميزانية العامة، أما الوسائل الطبية و الأدوية التي تسمح بتحسين الخدمات الصحية ، قدرت الأولى بـ 1.46 بالمائة و الثانية بـ 9.78 بالمائة، و هذا يدل على أنه لم يكن هنالك توزيع عادل بالميزانية ، و رغم كل هذا التحسن سواء للعنصر البشري أو المادي ، إلا أنه لم ينعكس على حالة الصحة و يظهر كل هذا من خلال الواقع اليومي الذي يعيشه المواطن، و من هذا نستخلص أن الوضعية الصحية في الجزائر ما تزال بعيدة جدا عن الخدمات الصحية اللازمة.

⁷¹ MSP Développement e la santé Algérie –MSP. P279.1983.

1-3 السكن بالجزائر:

يتعرض ترابنا المهياً بحكم طبيعته التكوينية لإختلالات وتفاوتات إلى فوارق جهوية صارخة صارخة، كان إستغلال المستعمر هو المتسبب الأول فيها، و ازداد أشرها منذ الإستقلال نتيجة سياسات تنموية طموحة لكنها مفقرة إلى متابعة جيدة و إلى مراقبة أثارها الإقليمية.

و لم تستفد هذه السياسات التنموية من تأطير كاف رغم النيات الحسنة المعلنة عن طريق وضع استراتيجية للتهيئة العمرانية ، تستجيب لمستويات هذه السياسة، و القادرون على أن تضمن الانسجام و التنسيق للإعمال التي تفرضها أولوية الصالح العام.

و قد خضعت سياسة التهيئة العمرانية في الماضي و هذا إذا سلمنا بوجود سياسة التهيئة العمرانية ، قد خضعت على الدوام لمسعى محدود، و غير مستمر، مطبوع بضعف الإرادة و التردد و اللذان يفسران إلى حد الوضع المتردي السائد حالياً على مستوى القطرن و قد عرفت هذه السياسة بهذا الشأن المعروفة بإسم التهيئة العمرانية ثلاث مراحل إنمائية غير متساوية من حيث القيمة:

- أتسمت المرحلة الأولى برقابة نسبية تهمين عليها العدالة الإجتماعية التي تدعى التساوي.

- ألتمت الثانية بصفة رسمية سياسة تهيئة عمرانية، بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.

ترمي الأخيرة إلى محور الإستراتيجية الإجتماعية الاقتصادية التي وضعتها الدولة و التخلي عن الأعمال و الأنشطة الإقليمية⁷².

المرحلة الأولى : منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1977:

في هذه المرحلة سوف ندرس أثار إستراتيجية التنمية في الجزائر ، على مستوى السكن و تطور سياسة الإسكان، بعدما وصلت للازمة السكانية على درجة خطيرة نتيجة الإهمال الذي تميز به قطاع السكن بعد الاستقلال و إلى غاية سنة 1977 .

و قد اعتمدت سياسة السكن بعد الإستقلال على الفرضيتين:

- أن الهجرة الأعداد الهائلة من الأوروبيين يعني توفير إمكانية جديدة للسكن أمام المواطنين الجزائريين بتسليمهم ما كان يسكنه الأوروبيون من مساكن.

- إن الإستقلال الوطني وتأميم الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين يمكن أن تساعد سكان الضواحي القصديرية في الرجوع على الريف و حتى في النشاطات الزراعية، أي تحقيق عملية إعادة الهجرة، مما يعني إنخفاض الطلب على المساكن في المدن و المراكز الحضرية.

و من خلال هاتين الفرضيتين أتضح الإتجاه العام في ميدان السكن:

1- إعادة بناء القرى التي هدمت أثناء الحرب بهدف تسهيل الهجرة المعاكسة لخدمة الأرض.

2- تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن و العمل على الاستفادة من مساكن الأوروبيين التي بقيت شاغرة و توجيه الإمكانيات المالية المتاحة لإنجاز مشاريع إنتاجية مباشرة⁷³ غير أن الهجرة نحو المراكز الحضرية ، كشف ان منشآت الإستقبال التي تركها الإستعمار غير كافية،

حيث كان عدد السكان يقدر بـ10 ملايين ساكن تقابل حضيرة سكنية بـ1.950.000 سكن و كانت نسبة شغل السكان تقدر بـ5.6 فرد للسكن الواحد⁷⁴ كما يمتاز وضع الإسكان في جميع جوانبه بالقدم و يفتقر إلى التجهيزات الإجتماعية و الاقتصادية ، كما كانت أيضا شبكات التطهير و التموين بالماء و الإتصال منحة زادت هذه العناصر مجتمعة، الهوة إتساع بين الحاجة و تلبيتها.

⁷² الجزائر غدا: ملفات التهيئة العمرانية ، الديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر/ ص 63.

⁷³ الجزائر غدا: ملفات التهيئة العمرانية ، الديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر/ ص 25.

⁷⁴ ملخص التقييم الاقتصادي والإجتماعي العشري "1967-1978"،وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر، 1980، ص 184

أمام هذه الوضعية الخطيرة، أسرعت السلطات السياسية بوضع مخططات تنموية تتضمن تغيرات ملموسة في ميدان الإسكان خاصة فيما يتعلق بتوزيع نفقات لصالح الإستثمارات الإجتماعية.

المخطط الثلاثي 1967-1969:

أقتصر المجهود الذي بذل في ميدان السكن خلال سنوات المخطط الثلاثي على استعمال المسكان التي بدأت عمليات إنشائها قبل الاستقلال، إضافة إلى قرار الحكومة أثناء تهيئة برنامج التجهيز سنة 1969 إنجاز 10770 مسكن مدنيا، أما في الريف فقد ربط السكن بالإصلاح الزراعي و بالتالي كان السكن متعلقا ببرنامج المساعدة للقطاع التقليدي " مبدأ البناء الذاتي" أو مرتبط بالتعاونيات الزراعية للإنتاج التابعة لقدماء المجاهدين.

كما تميزت الفترة التي أعد فيها المخطط الثلاثي الأول بالظروف المالية القاسية حيث أنه لم يستفد القطاع سوى 2.61 بالمائة من مجموع الاستثمارات الأخرى، و لذا كان المبلغ المخصص لها 240 مليون دينار جزائري فقط، و كان المخطط خال من أية إستراتيجية محددة تتعلق بتطوير المدينة و القرية، حولت فيه الجهود التنموية نحو إنشاء البعض من المشاريع الاقتصادية - و من بين أهداف المخطط تهيئة الإدارات و الشركات العامة بهدف الشروع في مرحلة التخطيط الذي كان يفتقر إلى الإمكانيات و الإجراءات الخاصة بالتنظيم.

المخطط الرباعي الأول والثاني : "1970-1973" و "1974-1977":

تميزت هذه الفترة بسياسة توازن جهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية وذلك بمواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى و البرامج الخاصة، خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي، و المخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية و مخططات التجديد العمراني. وقد كانت هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة أعطت نتائج إيجابية مثل النقل من الفوارق في ميدان الشغل و بالتالي في المداخل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات الكهربائية.

و تطورت المدن الصغرى و المتوسطة، هذا إذا اقتصرنا على ذكر أكثر الأعمال أهمية، و على أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان فلم يكن لها تأثير على الخريطة الإقليمية و الصورة التي تقدمها نتائج الإحصاء لعام 1977 وهي خير دليل على الفوارق بين الشريط الساحلي و باقي البلاد و ازدادت الهوة، و حركات النزوح نحو اتجاه المدن الهامة منها بالخصوص، قد أنجز عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكثر وهكذا أصبحت الأحياء غير المخططة، ظاهرة عممت في غالب المدن الجزائرية و مما زاد في تعقد الأزمة و صعوبتها هو عدم توقف هجرات السكان القادمين من المناطق الفقيرة حيث تشكلت هجرة نحو 300.000 عامل جديد إليها خلال الفترة الممتدة بين 1966-1977 ضغطا إضافيا في مجال السكن الحضري.

بالإضافة إلى إرتفاع عدد سكان المدن بشكل مفرغ في الفترة المذكورة من 33 بالمائة سنة 1966 إلى 42 بالمائة سنة 1977 و هكذا صرنا نشهد تحديدا أكبر لأحسن الأراضي الزراعية التي أستهلكت لفائدة العمران غير المراقب و إيجاد مواقع للوحدات الاقتصادية التي خططها القطاع تخطيطا عموديا.

و على الرغم من الخطب و التصريحات المعبرة عن المقاصد و النيات فإن التخطيط الإقتصادي كان له الغلبة في التكفل الفعلي المعبر بالتنظيم المجال للتراب الوطني، صحيح أن نمط التنمية المنتهج لمنح الأولوية للصناعة الثقيلة و للنشاطات الإجتماعية المنبثقة من المحروقات كمحرك للتنمية و هذا الخيار يتماشى بطبيعة الحال ومفهوم تدعيم وزن أكبر للأقطاب الصناعية و الحضرية والخصوبة مع الإنعكاسات الاقتصادية و المحلية التي تعرفها ، و أمام ما نلاحظه من

تدهور خطير اخذ الوعي بذلك ينجلي للعيان فوضعت مناهج جديدة و حدد تصور آخر لسياسة التهيئة العمرانية.

المرحلة الثانية: المخططين الخماسيين الأول 1980-1984 و الثاني 1985-1989:

شهدت هذه المرحلة ظهور المخططين الخماسيين الأول والثاني ، و الذي جاء في ظروف دولية و وطنية مغايرة للفترات السابقة لهما، حيث و على عكس المخططات الثلاثية و الرباعية التي جاءت في ظروف قاسية فإن إنجاز المخطط الخماسي صاحبه تغيير كبير في الظروف العالمية حيث ارتفع ثمن البرميل الواحد إلى 46 دولار من عام 1980 إلى عام 1984 أدى هذا العامل الجديد إلى الزيادة الدخل القومي، مما أدى بالحكومة إلى تخصيص حصة كبيرة لقطاع السكن من عائدات البترول الشيء الذي أزال العائق المالي لخلق نوع جديد من التوازن بين المدن.

كما تميزت هذه المرحلة بسياسة تهيئة عمرانية مزودة بصلاحيات لكن دون سلطة وبدون وسائل حيث تم إبتداء من سنة 1980 تجسيد سياسة تهيئة عمرانية أكثر تأكيد و جلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات وزارية، بإحداث " وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية".

كما تأسست في سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، كما صدر من جهة أخرى قانون في نفس السنة 1981 يتضمن تعديلات و ترميمات لقانون الولاية و البلدية يؤكلان على صلاحيات الجماعة المحلية، و يزودها بأدوات خاصة بتهيئة ' المخطط الولائي للتهيئة و المخطط البلدي للتهيئة).

و تزودت التهيئة العمرانية أيضا سنة 1987 بقانون هو القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين الوطني أو الجهوي و يحدد أنساقها أو تناسها لكن بدون تتبع بالنصوص الأساسية و لا الأدوات القانونية المحلية الخاصة طبقا لما ينص عليه القانون. و على العموم فإن القرارات في إطار سياسة التهيئة العمرانية كان محدودا لعدة أسباب منها:

- 1- السياق التأسيسي من جهة و إجراءات التخطيط المطبوعة تنتقل وفق القرار المركزي، و التأجيلات ضرورية من التهيئة العمرانية على درجة ثابتة من جهة أخرى.
 - 2- عدم إستقرار مهمة التهيئة العمرانية و عملية ربط المتعاقبة بعدة سلطات وزارية، وزارة التخطيط و وزارة السكن، كما أن منهج التخطيط يعطي الأولوية للنظرة القطاعية دون أن يولي اهتماما يوجب التناسق ، إزاء التوجيهات المحلية.
 - 3- تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب المالي، يؤدي إلى التضحية بالنظرة الطويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير.
 - 4- ومن جهة أخرى فإن إضاء الطابع الإجتماعي و شبه المجاني على الموارد الطبيعية "أرض، ماء" قد ساهم كثيرا في تبذيرها بإستنفادها في الحقل الإقتصادي.
- و أخيرا ففي غياب سياسة المناقشة العامة و التشاور قد ساهما أكثر فأكثر في تهميش الهيئات والخصوصيات المحلية و من بين الأهداف المسطرة في هذه المرحلة.

2- الجانب الإقتصادي:

1-2 الشغل:

إن الشغل و علاقة الفرد بالعمل هما لب التنمية الإقتصادية و جوهرها، وذلك لأنهما يحولان دون الفقر و إن فهم هذه التنمية في إطارها الإجماعي و ضمن المتطلبات الإقتصادية العاملة يقتضي منا معرفة أفضل آليات والميكانيزمات التي تعمل بمقتضاها هذه الإقتصاديات لأن إصلاح سوق العمل أصبح الآن في قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة الإقتصادية بعد أن أصبح من المتوقع أن تصل البطالة مرتفعة في بلدان عديدة حتى في ظل سياسات إقتصادية ملائمة على مستوى الإقتصاد الكلي.

منذ الإستقلال و جددت الجزائر نفسها في أوضاع إقتصادية متدهورة حيث قدر معدل البطالة بـ 33 بالمائة ، أما على مستوى الإستثمارات فكانت منعدمة مما أدى إلى إنعدام مناصب الشغل حيث تم تسجيل حوالي 900 ألف عاطل سنة 1964⁷⁵ و الجدول الموالي يبين من عدد السكان الناشطين إلى جانب مجموع العمال، و معدل البطالة خلال التعدادات الأربع.

الجدول رقم (30): تطورات حجم السكان الناشطين والعمال ونسبة الإعالة الحقيقية بالجزائر.

السنة	حجم السكان بالمليون	حجم الناشطين بالمليون	حجم العمل بالمليون	نسبة الإعالة الحقيقية
1966	12.10	2.56	1.741	6.95
1977	16.90	3.05	2.850	5.93
1987	23.00	5.34	4.137	5.56
1992	26.60	6.22	4.400	6.04
1995	28.70	7.49	5.388	5.32
1998	29.27	8.50	6.027	4.85

المصدر: قرار العمل " الوكالة الجهوية للتشغيل وهران".

يعتبر حجم السكان المصدر الأساسي الذي يمد المجتمع بالقوة العاملة و كما نلاحظ من خلال الجدول أنه كلما يزداد عدد السكان يزداد عدد الناشطين، نأخذ مثال سنة 1966 و هو اول إحصاء بعد الإستقلال حيث تزايد عدد السكان من 12.1 إلى 16.9 مليون نسمة سنة 1977 و هو ثاني إحصاء عام حول السكن والسكان و قد أستمر تزايد إلى أن وصل سنة 1998 إلى 29.27 مليون نسمة ليتجاوز 34 مليون نسمة سنة 2008، كذلك عدد الناشطين تزايد خلال ه الإحصائيات العامة حيث أنتقل من 2.56 مليون نسمة سنة 1966 إلى 5.34 سنة 1977 ليتواصل تطوره ليصل إلى 8.53 مليون سنة 1998، مما أدى هذا الإرتفاع إلى تقليص نسبة الإعالة الحقيقية من 6.95 سنة 1966 إلى 5.93 سنة 1977 و 4.85 سنة 1998. بالرغم من كل ذلك يبقى هنالك عجز فأن عدد البطالين أرتفع من 819 ألف و هذا خلال سنة 1966 إلى 203 مليون بطل سنة 1987 ليصل إلى 2.210 مليون بطل سنة 1998.

⁷⁵ مصطفى بوتفوشة، "العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1984، ص 33.

الجدول رقم (31): تطورات حجم السكان الناشطين و العمال و نسبة البطالة بالجزائر منذ سنة 1997 إلى غاية سنة 2007:

السنة	سكان الناشطين	عمال و مستقلين	موظفين و مرسمين	موظفين غير مرسمون أو متربصين	مساعدين أسريين	السكان البطالين	السكان العاملين	نسبة البطالة بالمائة
1997	5274000	1382000	2692000	1002000	197000	2210000	7484000	29.52
2000	5725921	1673670	2668802	1115062	268385	2427726	8153647	29.77
2001	6228772	1826020	2570793	1306407	525552	2339449	8568221	27.30
2003	6684056	1855361	2829197	1515442	484057	2078270	8762326	23.7
2004	7798412	2471805	2902365	1784641	639602	1671534	9469946	17.7
2005	8044220	2183149	3076181	2202843	582046	1448288	9492508	15.30
2006	8868804	2846217	2900503	2429620	692463	1240841	10109645	12.30
2007	8594243	2515977	2908861	2679977	489428	1374663	9968906	13.8

المصدر:

- www.ons.dz

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة في إنخفاض منذ سنة 2000 حيث وصل إلى نسبة تفوق 29 بالمائة لتصل خلال سنة 2007 إلى ما يعادل 13 بالمائة وهي نسبة تشجع أهداف الألفية للتنمية و هذا يدل على أن برنامج التنمية البشرية و برنامج الأمم المتحدة طبقت بالجزائر ، ونجحت في تطبيقها.
ومن هنا نستنتج أن مؤشر البطالة معيار ومحدد رئيسي لقياس وتحليل الفقر بالجزائر.

2-2 الدخل:

يمثل الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردين الحالة المادية و الإقتصادية للأفراد، الناتجة عن الدخل الوطني لكل بلد، و هذا الأخير يرتفع و ينخفض حسب الإنتاج الوطني، بنسبة تقارب 95 بالمائة من مداخيل البترول في الجزائر، و تنصدر الدول المتقدمة المراتب الأولى في هذا المجال تليها دول الخليج، لعائدات البترول مع قلة السكان مقارنة مع الدول المتخلفة الاخرى.

الجدول رقم (32): تطورات متوسط الدخل الفردي بالجزائر.

السنة	الدخل القومي	قيمة الدولار	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي
1974	45.248.9	4.18	15.164	713.8
1977	67.945.1	4.16	17.058	966.6
1980	125.156.2	3.83	18.665	1747.4
1983	176.391.0	4.79	20.516	11974.5
1986	213.187.9	4.81	22.499	1967.5
1989	424.954.3	7.61	24.397	2260.8
1990	543.473.6	8.96	25.012	2425.0
1991	812.210.6	18.47	26.643	1714.9
1992	1.023.831.5	21.82	26.271	1786.6
1993	1.071.232.3	23.35	27.894	1603.1
1994	1.403.690.1	35.06	28.496	1453.2
1995	1.403.690.1	47.65	28.059	1397.0
1996	1.869.109.4	60.23	28.463	1375.6
1997	2.358.240.7	60.71	28.868	1461.7
1998	2.561.748.6	60.26	29.272	1432.2

المصدر:

-Donnée statistiques comptes économiques de 1994-1998 n° 293 ONS P 18.

- ONS Bulltin trimestrielle des statistiques 1 trimestre 1999 N° 13 P 08.

وقد بدأ متوسط الدخل الفردي بالجزائر في الإرتفاع منذ سنة 1974 نتيجة الإرتفاع وكذا إرتفاع قيمة البترول وذلك حتى سنوات الثمانينات حيث سجل أعلى متوسط للدخل الفردي بالجزائر سنوات 1987-1990 بـ 2260.8 دولار للفرد الواحد و 2425.0 دولار وهذا راجع للإرتفاع قيمة البترول كما سبق ذكره، و إرتفاع قيمة العملة الوطنية ، ثم بدأ هذا المتوسط في الإنخفاض بداية من سنة 1990 نتيجة إنخفاض سعر البترول، وواصل هذا المتوسط في الإنخفاض ليس فقط لإنخفاض سعر البترول ولكن إنهيار قيمة الدينار.

خلاصة الفصل

114

إن تقديم أو عرض المسار التنموي للجزائر منذ الإستقلال ليس بالأمر الهين يصعب علينا ذلك لأن هذا يحتاج إلى دراسات عديدة و إلى مختصين في الميدان و لذلك حاولت إعطاء فكرة وجيزة لعمل التنمية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات.

هذه المؤشرات تلعب دور المعايير العامة لقياس و تحليل الفقر بالجزائر فهي تسهل المهمة على المحلل لدراسة الفقر بالجزائر فلبدأ له من معرفة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد حتى يتسنى له من فهم و رؤية واضحة ويمكن له ربط هذه المتغيرات بالفقر و الصحة، الفقر و العمل، الفقر والتعليم، الفقر و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

ومن هذا نستنتج أنه لا يمكن لنا الاستغناء على هذه المؤشرات في تحديد و صياغة و قياس الفقر مع التحليل المعمق والمفهوم لدى الجميع الباحثين، السياسيين، المجتمع، وحتى الفرد في حد ذاته، فهي مؤشرات للتنمية المستدامة فلبدأ من مراعاتها و الاهتمام بها في كل الدراسات و الخاصة المتعلقة التنمية البشرية.

الفصل السادس: تحليل ومقارنة الفقر بالجزائر

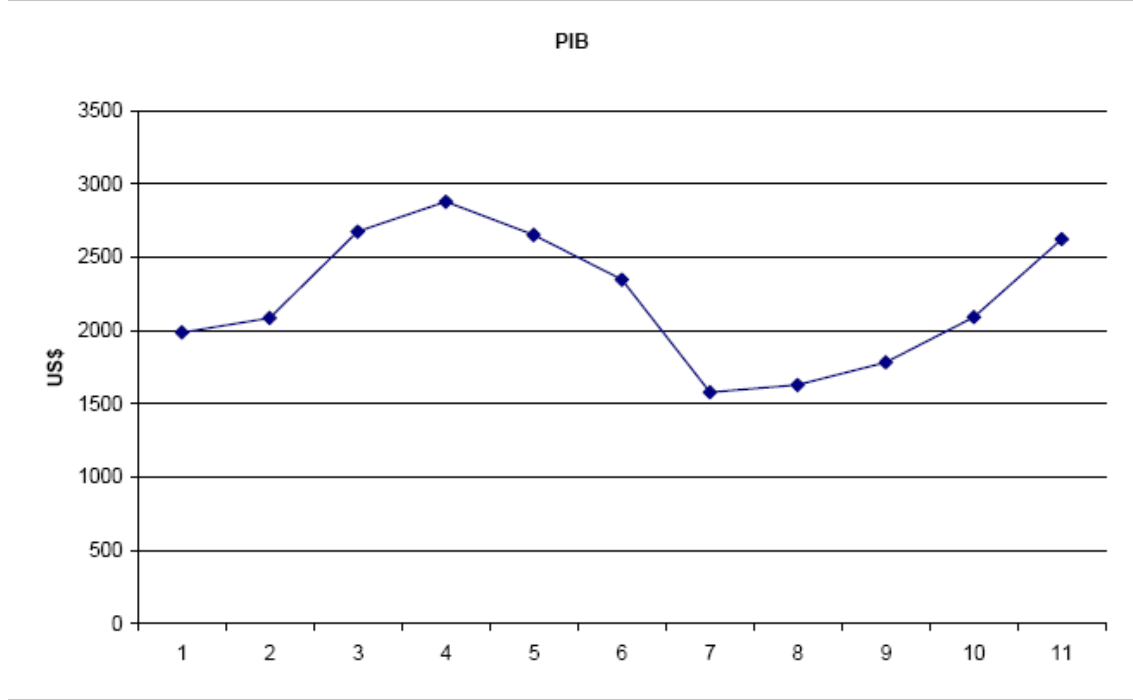
مقدمة:

يحتاج تحليل الفقر بالجزائر إلى مجموع من المعطيات و المنهجيات المثالية حتى يتسنى للسلطات و الأشخاص المعنيين بالتحليل إلى تفصيل و تبسيط الظاهرة بكل معاييرها و من كل الأبعاد الإجتماعية و الإقتصادية و الديمغرافية و هذا بمجموع النماذج المستخدمة في قياس كل المؤشرات الخاصة بالفقر و مستوى الرفاهية بالجزائر بالإضافة إلى نوعية المعطيات الإحصائية التي لبدى أن تكون جيدة حتى يتمكن من تحديد الفقراء من غير الفقراء و بإضافة منهجية الملاحظة و المنهجية غير الموضوعية بمشاركة الأخصائيين في وضع تعاريف و المفاهيم و أنواع الفقر المتواجدة بالجزائر حتى يتسنى لي السياسيين من وضع إستراتيجية محكمة للقضاء على الفقر ورفع من مستوى معيشة الأسر و الأفراد لتحقيق التنمية المستدامة ببلاد و لهذا قمنا في هذا الفصل بجمع و تبسيط بعض التحاليل المتعلقة بالفقر بالجزائر و قسمناها إلى مبحثين المبحث الأول متعلق بتحليل عام حول الظاهرة بالبلد ككل و معرفة مدى مكانة الجزائر من هذه الظاهرة و المبحث الثاني يتعمق في تحليل الظاهرة داخليا فيما يخص عدم المساواة بين الأفراد و الأسر المعيشية حسب آخر تحقيق مجرى بالجزائر سنة 2005 حسب المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية cneap حول مستوى معيشة الأسر الجزائرية ، واضعة معظم المؤشرات المتعلقة بالفقر لكنها لا تكفي أمام معطيات أخرى متعلقة بهذا كالمؤشرات الديمغرافية من وفيات و خصوبة و هجرة و زواج بالإضافة للمؤشرات المتعلقة بالإقتصاد من شغل و بطالة ، صحة و السكن بالإضافة إلى التعليم، و كما وضع البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة المعايير المخصصة للتنمية البشرية من نسبة أمل الحياة ما فوق 40 سنة و نسبة السكان الذين تجاوزوا سن 25 سنة وما زالوا أميين بالإضافة إلى متوسط مابين نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الصالحة للشرب و نسبة الأطفال ما دون الخامسة الذين يعانون من نقص بالوزن، هذه معايير رغم انها تمس كل أصناف السكان من شيوخ و أطفال صحة و تعليم إلا أنها مازالت غير كافية من تحديد مكانة دول من دولة أخرى، وبهذا ندخل في تحليل الفقر حسب الخبراء و المختصين عبر هذين المبحثين:

المبحث الأول: الجزائر بلد فقير أم غني

في أعقاب نشوة تأمين المحروقات شهدت الصناعة الجزائرية سنة 1980 التاريخ الذي وضعها في مستوى نمو اسبانيا وهذا ما أعطى لها مكانة مرموقة فيما بين الدول الأكثر نموا في العالم . شهدت الجزائر المستقلة ثلاثة مراحل مختلفة بين 1960 و 2004، حيث لم تتطابق الإحصائيات الرسمية حول نصيب الفرد من الدخل القومي الذي تراوح بين 1500- 3000 دولار وهذه النتيجة التي تصنف الجزائر بين الدول الغير الفقيرة ولا الغنية، و هذا في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 والذي يصنف دول العالم و يرتبها حسب مبادرة التنمية البشرية و قدرتها الشرائية أي متوسط الدخل القومي، وترتب بهذا الدولة الجزائرية فوق المتوسط العالمي. في حين لا زالت الدول العربية تحت المتوسط العالمي .

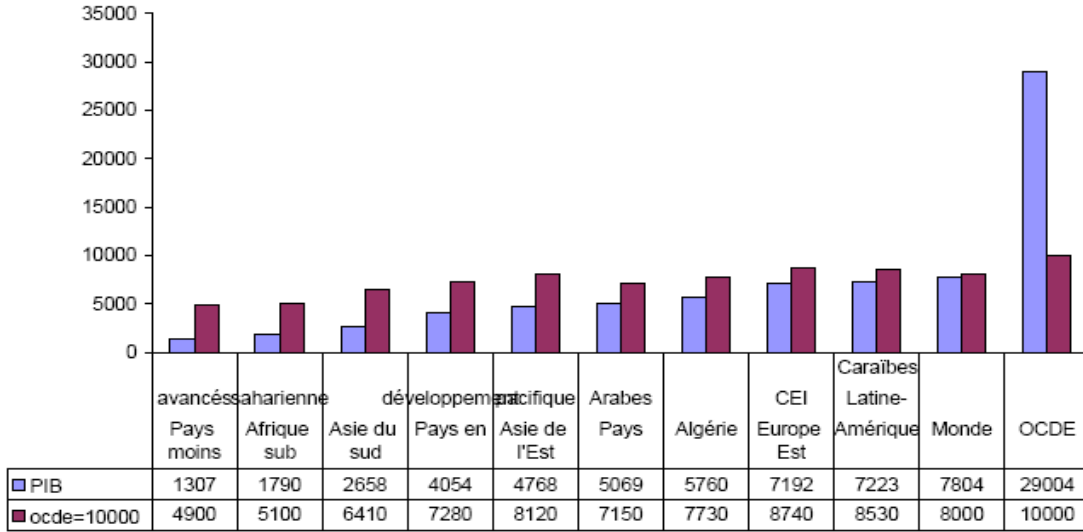
الرسم البياني رقم (14): تغيرات حصة الفرد من الدخل القومي بالجزائر منذ 1960 إلى غاية 2004



و منذ سنة 1980 كان هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1980-1995 وان كانت الزيادة دون المتوسط منذ 1987 , وبين 1995-2004 شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا. ونجد معظم الكتابات التي كتبت عن الفقر في الجزائر كانت نقطة البداية سنة 1988 إلى غاية تاريخ إعداد التقارير التنموية البشرية. ومع ذلك فالفقر ليس جديدا في الجزائر .

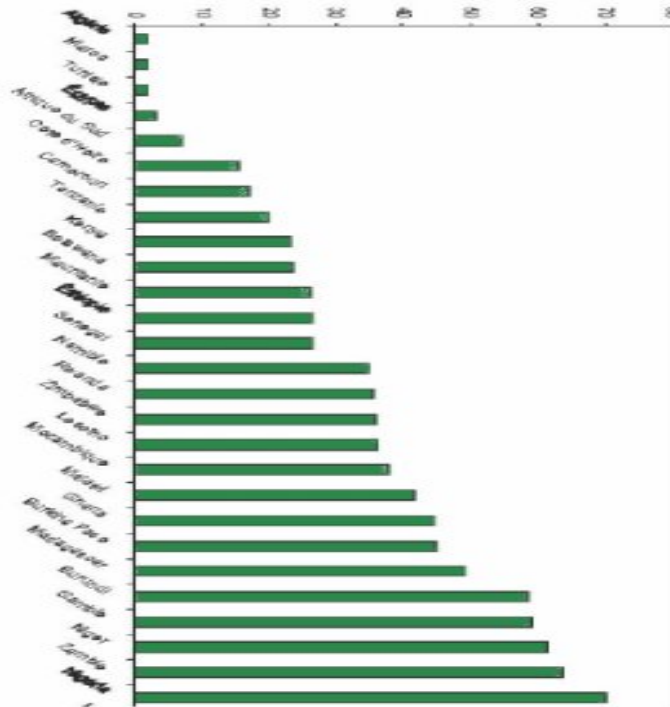
الرسم البياني رقم (15): ترتيب البنود للدول حسب الدخل القومي و الدخل الفردي

PIB (PPA) et classement IDH



1- الجزائر مقارنة بالدول الإفريقية:

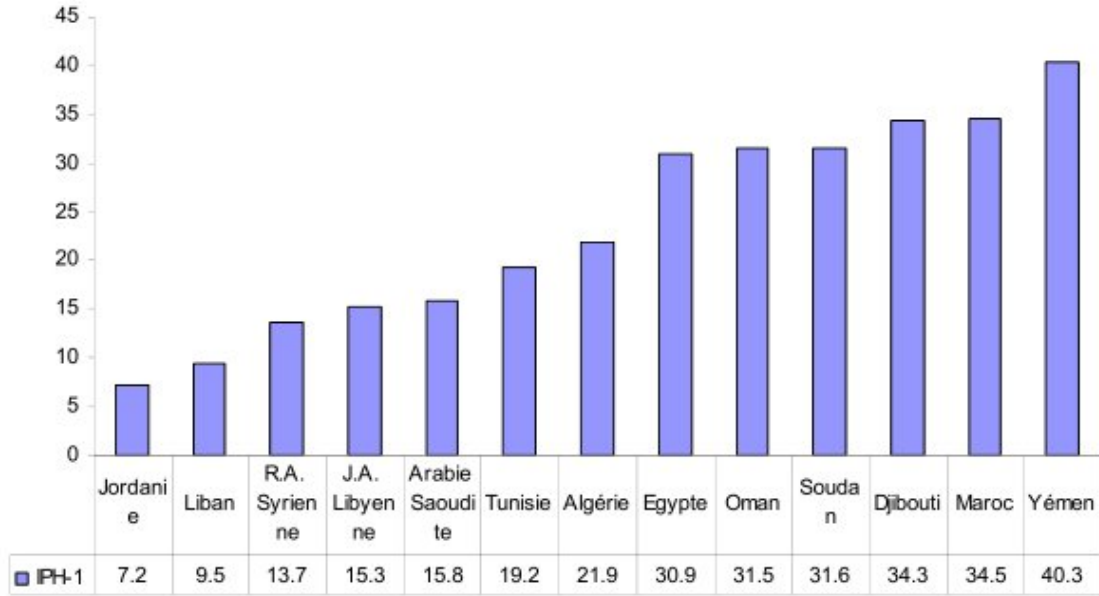
لو أردنا مقارنة الجزائر مع الدول الإفريقية نجد أن المعيار الذي يقاس بهي داخل الدول الإفريقية هو 1 دولار لليوم الواحد و بالنسبة للجزائر هو 1.8 دولار لليوم الواحد فهو يوجد بعد كبير بينهما إذ لا يمكن حتى إجراء مقارنة معهم و هذا ما يوضحه الرسم البياني الموالي:
الرسم البياني رقم (16) : ترتيب الجزائر من بين الدول الإفريقية من حيث الفقر.



2- الجزائر مقارنة بالدول العربية:

تعد الجزائر من الدول الأولى التي تقل فيها نسب الفقر و هذا ما يوضحه مؤشر التنمية البشرية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الرسم البياني رقم (17) : ترتيب الجزائر من بين الدول العربية من حيث الفقر.



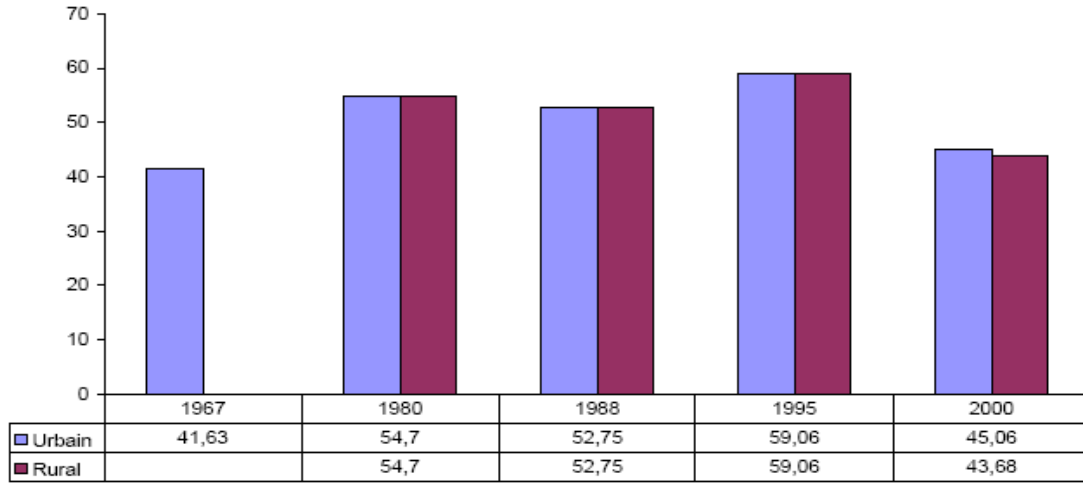
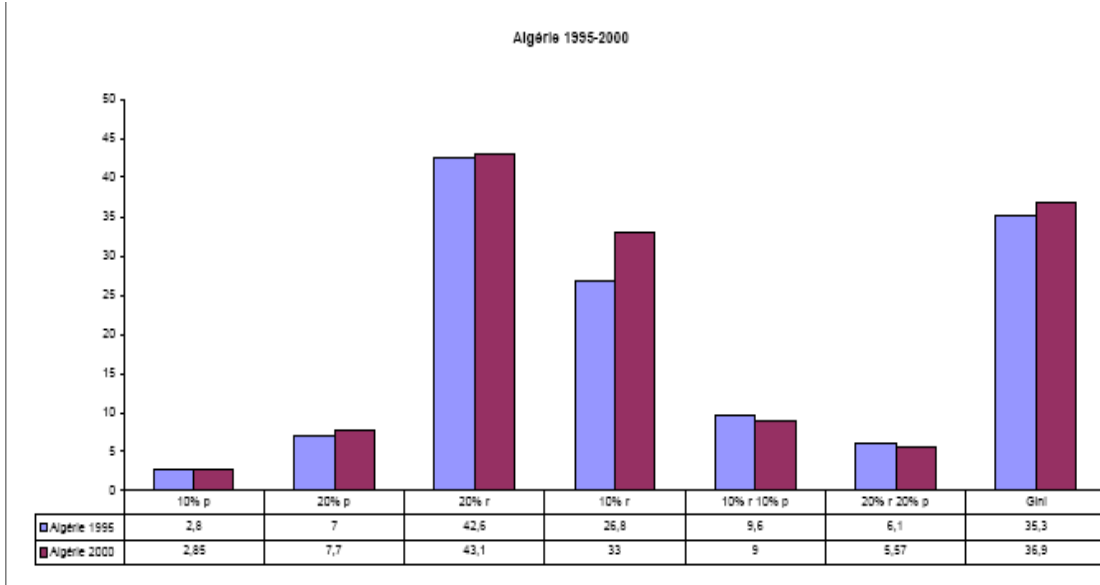
3- عتبات الفقر ونسبة الفقراء في الجزائر:

ابتداء من تاريخ 1967 كان الاتجاه نحو الإفقر، حيث يرى هذا الاتجاه انه من الخطأ ربط تدهور ميزانيات معيشة الأسرة لوحدها بنظام تقييم الأداء. والفقر أصبح وضعا مقلقا في الجزائر المستقلة منذ سنة 1988 خاصتا عندما تضائل وتراجع مستوى العائدات النفطية بصورة حادة .

لو درسنا هياكل ميزانيات الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال لوجدنا أن الدولة قد سخرت جزءا كبيرا من الميزانية للأغذية وهو مؤشر لإفقر الأسرة، فالمواد المكرسة للأغذية كانت على حساب مصروفات أخرى.

الرسم البياني رقم (18): تطور نسب المخصصة للغذاء من الميزانية داخل الأسر المعيشية بالجزائر منذ 1967

Part des dépenses alimentaires dans les dépenses totales selon le secteur d'habitat

**4- عدم المساواة في الجزائر:****الرسم البياني رقم (19): أهم مؤشرات عدم التساوي بالجزائر فيما بين سنة 1995 و 2000**

من خلال الرسم البياني نلاحظ أنه زاد مؤشر GINI بين سنة 1995- 2008 وذلك من 35.3 إلى 36.9 وهذا يشير إلى عدم المساواة بالنسبة للطبقات المتوسطة. وبهذا أصبح الاتجاه نحو محاربة الفقر من الاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية، وارتبط اختيار عتبة الفقر بسوء التغذية لدى الأطفال واختيار العتبة بالاعتماد على 1-2 دولار في اليوم الواحد دون أي شكل من الأشكال فالمركز الوطني للدراسات CNES يفهم جيدا أن عتبة 1 دولار للجزائر من شأنها أن تقرر أن الجزائر واقعة تحت خط الفقر.

فهذه العتبة تكون مختلفة حسب اختلاف المنطقة وانجاز الأسرة لنوع من النشاط كما انه لا يمكن أن يأخذ دخل نصيب الفرد بنفس الطريقة أو الشكل عند البلدان ذات الدخل المتوسط كالجزائر وبلدان الفقيرة كالنيجر .

و يمكن أن تفيد هذه العتبة عند معرفة المزيد من المعلومات على الاستهلاك المعيشي للأسر، وهناك عتبة الأغذية والتي تقاس بالسعرات الحرارية والتي تساوي 2100 سعرات حرارية

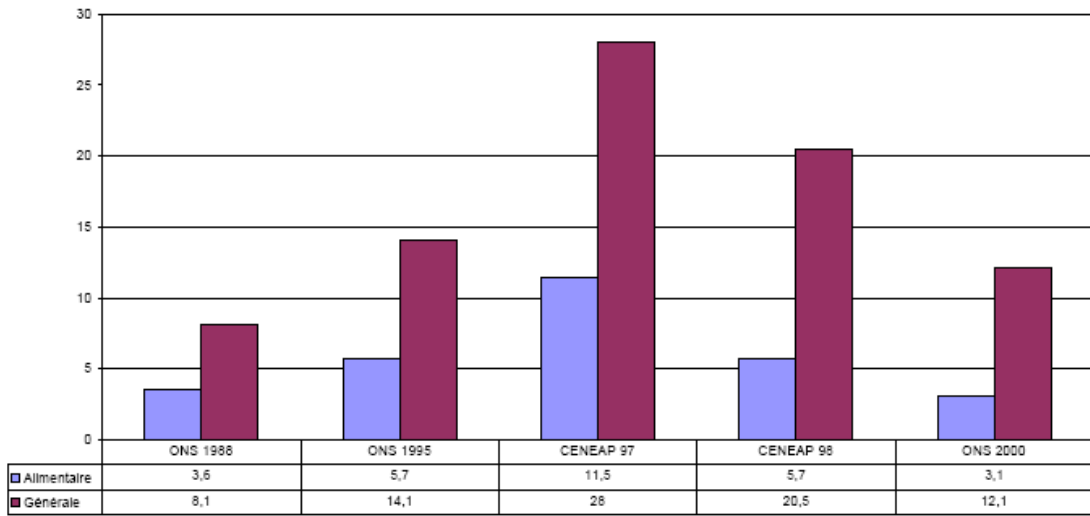
في اليوم الواحد وهي قيمة محددة بحسب المتوسط الأمريكي، إلا أن الاحتياجات تختلف باختلاف السن والجنس ونوع النشاط والعادات في الأكل.

ووفقا للأستاذ⁷⁶ kelkoul و وفقا لتحقيق البنك الدولي فإن هذه العتبة لم تأخذ بجميع المنتجات الموسمية لتحديد الاستهلاك السنوي لكل منتج، كما أن تسمية الغذاء مختصر أو مجتمع، و أيضا أن ذلك يتم على أساس معيار 2100 (سعرات الحرارية- اليوم- الرأس).

وبالرغم من الاستهلاك الذي لوحظ على ارض الواقع وكذا الدراسة الاستقصائية سنة 1995 إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار في حساب العتبات مما أدى إلى المبالغة في العدد الحقيقي و الفعلي للفقراء، و مع الإشارة أن هذه العتبات يمكن استعمالها لأغراض المقارنة الدولية على سبيل المثال لا الحصر.

الرسم البياني رقم (20):نسب الفقر الغذائي و الفقر العام اعتمادا على التحقيقات فيما بين 1988 و سنة 2000

Proportion de paupes



⁷⁶ باحث ديمغرافي و مسؤول بالديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر .

المبحث الثاني: قياس عدم المساواة والفقر في الجزائر

بلغت سلسلة من الدراسات الاستقصائية التي أجريت على المستوى الدولي بعد كبير من حيث المنهجيات القياسية المعروفة باسم "Isms" (المسوحات لقياس مستويات المعيشة) فهي تعتمد عليها المنظمات الدولية وكثيرا ما تتضمن بيانات من هذه المصادر لتقييم مستويات الفقر. وبالفعل ، فإن آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لسنة (2005) كانت فيها نتائج Isms الجزائر لعام 1995 ، على الرغم أن أحدث الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أجريت خلال سنة 2005 وهذا يعني انه ستكون المقارنة بين البيانات الرئيسية Isms و1995 Isms فقط دون التعمق فيهما.

أثناء التحقيق Isms 1995 ، كان اختيار قياس الفقر عن طريق تحديد ثلاث (03) مستويات :

- 10.940 دج شخص الواحد في السنة (1,07 دولار / يوم) **لخط الفقر الغذائي**.
- 14820 دج (1,45 دولار / يوم لأقل من **خط الفقر** .
- 18.190 دج (1,67 دولار / يوم) **لمستوى الفقر**.

هذه المستويات الثلاثة تمثل 5,7 ٪ ، 14,1 ٪ و 22,6 ٪ من سكان الجزائر.

في تقرير دراسة Isms⁷⁷ 2005، اختير للتصدي الفقر اختيار التدابير ، موضوعية وذاتية ، التي يستخدمها بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن تلك القياسات المطلقة ، بناء على عتبات 1 أو 2 دولار تعادل القوة الشرائية للشخص الواحد في السنة وضعت لبلدان فقيرة جدا في حين أن الجزائر هي من بين المستوى المتوسط للتنمية ، وفقا لتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و علاوة على ذلك، عن طريق اختيار عتبات منخفضة للغاية، قد يكون من المشجع أن نرى أن الجزائر لها قلة من الناس الذين يعيشون دون عتبة 1 أو 2 دولار، ولكن إن نقول أن الفقر قد اختفى ، لا يمكن ذلك، و من أجل تحسين استهداف الفئات الضعيفة من السكان، فإنه من الأنسب اعتماد عتبات موضوعية التي تسمح لنا لتسليط الضوء على أوجه القصور في الأجزاء الأقل حظا في مجتمعنا.

بين عامي 2002 و 2003 ، ووفقا لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004 و عام 2005 ، شهدت الجزائر تعادل القوة الشرائية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من 5700 الى 6100 دولار ، كما تحسن الترتيب على مؤشر التنمية البشرية ، من المرتبة 108 إلى المرتبة 103 .

وبمقارنه مستويات مؤشر الفقر البشري في نشر تقارير سنوية عن التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نجد في تقرير عام 2004 الجزائر في المرتبة الثالثة و الأربعين في مكان بدل المرتبة 48 عام 2005 في حين ارتفعت قيمة وتراوح الرقم القياسي لصالح 21,9 إلى 21,3 تنطوي على

⁷⁷ LES DETERMINANTS DE LA PAUVRETE EN ALGERIE, RESULTATS DE L'ETUDE LSMS 2005, RAPPORT FINALE . CENEAP. Avril 2006.

حدوث تحسن. وفي الواقع ، فإن الترتيب يقول لنا ببساطة أن التحسن في الجزائر أكثر تواضعا بكثير من المتوسط.

أولاً: الفقر وعدم المساواة على مستوى الأسرة المعيشية

أسلوب الحياة الجزائرية المنظمة عادة بين عدة أفراد من أسرة واحدة، مما يترك مجالاً ضئيلاً لشخص واحد الأسر المعيشية، والمعروفة باسم 'الأسر المعيشية معزولة'. وهذا هو السبب في مستوى الأسرة المعيشية الدراسة مثيرة للاهتمام للفقر، ولاسيما بالنسبة إلى الخصائص الفردية رب الأسرة (بين الجنسين، والحالة الفردية، النشاط، الخ.) مع مستوى الفقر. ومع ذلك، تحليل الفقر لا يبقى على هذا المستوى و المستوى الفردي وسيتم تناولها في الجزء الثاني من هذا الفصل.

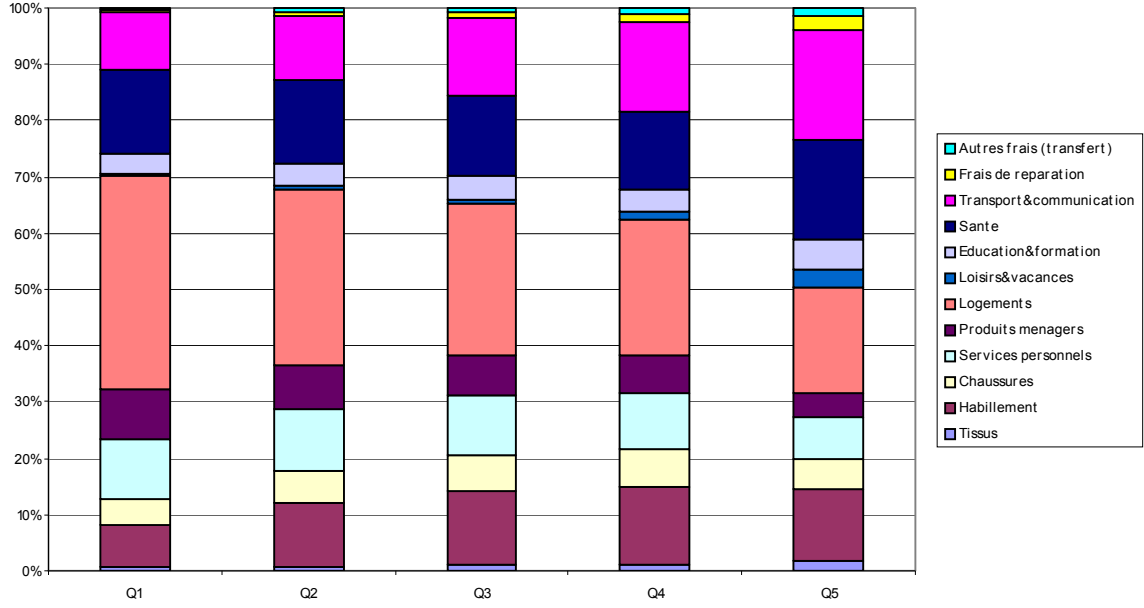
يتم اختيار خط الفقر بالنسبة للأسر المعيشية الجزائرية بالعتبات المطلقة والنسبية والذاتية والموضوعية العتبات. قبل أن تقرر، و ينظر في بعض النتائج الأولية لتصحيح الأفكار، في الوقت الذي تسعى فيه مزيج من الموضوعية والذاتية العتبات.

جدول رقم (33): متوسط السنوي للإدخار داخل لأسر المعيشية و الأفراد حسب الكمي.

الكمي	متوسط الإدخار العام للأسر المعيشية في السنة بالدينار	متوسط الإدخار العام للفرد بالدينار	نسبة إدخار الأسرة المعيشية بالنسبة للكمي %
الكمي الأول	118778	31447	0.073
الكمي الثاني	199062	42015	0.122
الكمي الثالث	265259	51604	0.163
الكمي الرابع	358678	63907	0.221
الكمي الخامس	682893	110488	0.421
المجموع	323661	59679	1.00

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

وفقا للدراسة البيانات Isms في عام 2005، بلغ متوسط إنفاق 164 دينار جزائري في اليوم الواحد. الإنفاق في الخمس الأولى 86 دينار يوميا اي حوالي 1 دولار في اليوم الواحد، والثانية في الخمس 115 دينار والثالث 141 دينار والرابع 175 دينار والخامس فقط لأنه في الخمس وبلغ متوسط الإنفاق تبرز مع 303 دينار لكل يوم.



المصدر : تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

من خلال الرسم بياني الموضح، يتضح لدينا أن الميزانية غير الغذائية للخمس الأولى يسيطر على النفقات ذات الصلة بالإسكان، ونصيب هذا الموقف بشكل منتظم في التناقص كما يرتفع مستوى الخمس. وفي المقابل، فإن الميزانيات المخصصة للصحة والترفيه والتعليم وزيادة الإنفاق الأنسجة بصورة منتظمة مع الخمس.

و من ناحية أخرى، إذا نظرتم إلى المعامل الغذاء، بما في ذلك نسبة الإنفاق على الغذاء من بين مجموع النفقات، كما أن هناك تحسنا منذ العام لمعامل ارتفع من 59 بالمائة عام 1995 إلى 52٪ ولكن 80٪ من السكان، أو الأخماس 1 و 2 و 3 و 4 التي لا تزال فوق 50٪. تقدير استهلاك الدراسة الاستقصائية 2000 (45٪) علامات هامة في كسر الاتجاه العام معامل الأغذية.

جدول (34) : معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية الكميات الخمسة

العدد	المتوسط	الكمي
989	0,60	الكمية الاولى
989	0,55	الكمية الثانية
990	0,53	الكمية الثالثة
989	0,50	الكمية الرابعة
990	0,42	الكمية الخامسة
4947	0,52	المجموع

من حيث الفوارق، نجد أن المناطق الحضرية والريفية نفس المستوى تقريبا مع 51 و 52٪ على التوالي بالنسبة للمعامل الأغذية، مما يخفض من بالمقارنة مع 1995 (55٪).

وعلى صعيد آخر، عن طريق عبور المتغير 'الاجتماعية' للأسر المعيشية التي تعبر عن شعور ذاتي من الفقر مع شعبه إلى الأخماس، يمكننا أن نقترح ما يلي توزيع الفقر الذاتية :

فان الأخماس 2 و 3 و 4 يمثلون الطبقة الوسطى التي تصور الحالة الاجتماعية والاقتصادية على النحو 'معتدل'؛ فإن الخمس 1 يشمل معظم الفقراء؛ و 5 في الخمس ويشمل الأسر الغنية أو

تصنيفها على أنها الأكثر ثراء. و مع ذلك، فإن الفقراء تميل إلى المبالغة في (184 ٪) والدول الغنية إلى ناقص (14 ٪) من وضعهم. إذا كان لنا عبر تصور الأخماس الفقر ، نجد أن الخمس الأولى من الأسر يقولون أنهم فقراء في نسبة 60 في المائة في الأسر التي ترأسها كل من الرجل و المرأة. و بعبارة أخرى ، فإن 60 ٪ من أفقر 20 ٪ يعتبرون أنفسهم فقراء ، وهو ما يمثل 12 في المائة من الأسر المعيشية. و بالإضافة إلى ذلك، كثير من الأسر التي تملكها الأخماس 2 و 3 و 4 و 5 و سوف أقول أيضا فقراء ولكن ليست هناك سوى 12 ٪ فوق التصور الذاتي بالإضافة إلى توزيع الأخماس الهدف.

جدول (35): تصور الأسر المعيشية من جانب وضعها الاقتصادي حسب كمي الأخماس

		الكمي 1	الكمي 2	الكمي 3	الكمي 4	الكمي 5	المجموع
الحالة الاجتماعية	فقيرة	612	409	333	228	133	1715
	حضرية	305	494	598	687	741	2825
	متوسطة	15	16	17	29	52	129
المجموع		932	919	948	944	926	4669

المصدر : تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

من أجل تسوية مسألة الفقر، سوف نستخدم نفقات الاستهلاك لتحديد الفقراء في اتخاذ الخمس الأولى على أنها إشارة تحد من 50 ٪ من متوسط المستوى من الإنفاق، وهو تدبير الأكثر استخداما في البلدان المتقدمة النمو لتقييم مستوى الفقر النسبي في هذه البلدان. الأسر الفقيرة تقع في أول خمس يكون بها تقديم الأغذية بنسبة 62 ٪. وهي تمثل 11،1 بالمائة من الأسر المعيشية.

الجدول (36) : معامل الأغذية في نفقات الأسرة المعيشية في الخمس والرقم القياسي للفقر

PAUVREM	فقر الأسر المعيشية	الكمي	المتوسط	العدد	%
0		الكمي الأول	0,58	440	0,089
		الكمي الثاني	0,55	989	0,200
		الكمي الثالث	0,53	990	0,200
		الكمي الرابع	0,50	989	0,200
		الكمي الخامس	0,42	990	0,200
		المجموع	0,51	4398	0,889
1		1	0,62	549	0,111
		المجموع	0,62	549	0,111
المجموع		الكمي الاول	0,60	989	0,200
		الكمي الثاني	0,55	989	0,200
		الكمي الثالث	0,53	990	0,200
		الكمي الرابع	0,50	989	0,200
		الكمي الخامس	0,42	990	0,200
		المجموع	0,52	4947	1,000

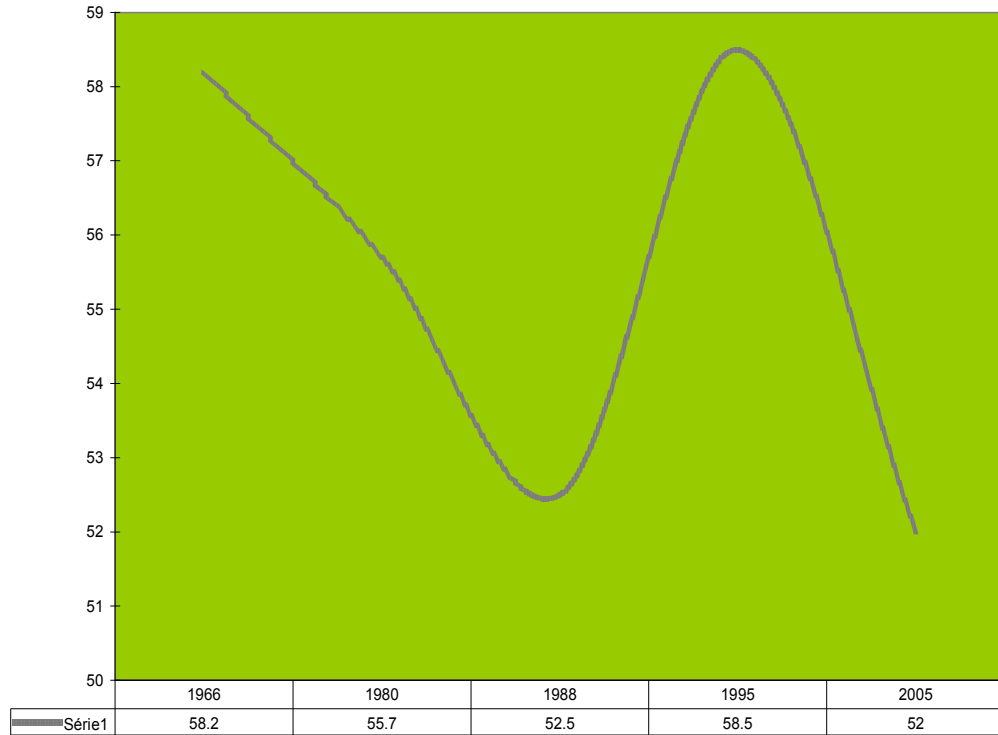
المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات والتحليل السكانية.

لذلك نحن بنى متغير 'فقر الأسر المعيشية' *pauvrem* ، استنادا إلى عتبة 50 ٪ من متوسط المستوى من نفقات الأسرة المعيشية ، أو 131074 دينار في السنة. مفاتيح أساسية لتتبع تطور الفقر هو بدون شك المعامل دعم الميزانية التي تمثل جزءا من الموازنة التي ينفقون على الطعام. المعامل أكثر من ذلك ، فان انخفاض الأسرة يمكن ان تكريس الموارد من اجل الصحة ، والتعليم ، والترفيه.....⁷⁸

الرقم القياسي على الدوام أعلى من 50 ٪ في الجزائر منذ أوائل عام 1966. وبطبيعة الحال ،الاستقلال الى حد كبير الى تحسين الظروف المعيشية للجزائريين ، ولكن في ظل الإدارة الاستعمارية ، والفقر هو أسوأ بكثير. وعند النظر إلى اتجاه هذا المؤشر ، نجد أن وبصرف النظر عن الفترة 1988-1995 ، انخفاض مستمر ومنتظم. ارتفاع معدل المسجلة في عام 1995 ، أعلى حتى على مستوى عام 1966 ، لا ينبغي أن تعتبر دقيقة للغاية ، نظرا للظروف التي جرت في إطار Isms عام 1995 ، ولكن يمكن للمرء أن يتصور انه يعكس على أي حال تدهور الظروف المعيشية للجزائريين خلال الفترة المظلمة التي يمر بها البلد.

⁷⁸ تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات والتحليل السكانية.

الرسم البياني رقم (22): تطور معامل الأغذية في ميزانيات الأسر المعيشية ، 1965-2005



في حين أن طريق عدم تطور هذا المؤشر ، يمكننا أن نتوقع بالفعل انخفاض في الفقر ، الذي استأنف في اتجاه نزولي بعد هذا الاستطرد من 1988-1995.

تقرير الجزائر 2005 عن الأهداف الإنمائية للألفية وتعرب بوضوح ، والتي تمثلت في تنفيذ ثلاثة برامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي (في عام 1989 و 1991 و 1994) ، مما أدى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية في عام 1994. اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قد شهدت خلال هذه الفترة ، تطور سلبي. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة سلبية من حيث القيمة الحقيقية. التضخم زيادة كبيرة، و خاصة بسبب تحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار. زادت البطالة في إطار الأثر المشترك لتباطؤ النشاط الاقتصادي وفقدان فرص العمل في القطاع العام الناجم عن إعادة الهيكلة الاقتصادية. وارتفع معدل البطالة من 17 بالمئة الى ما يقرب من 25 ٪ خلال هذه الفترة وبنسبة 28 ٪ في عام 1995.

الدخل المتاح للأسر المعيشية ، ولا سيما أولئك الموظفين بنسبة 20 ٪ من حيث القيمة الحقيقية. النفقات الاجتماعية للدولة وقد تعرضت كبح جماح القوة الشرائية قد تدهورت إلى حد كبير. الحالة الأمنية في البلد وكان أيضا واحدا من أكثر ملزمة.

في سياق الركود الاقتصادي قد أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأسر المعيشية بصفة عامة ، والعديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية قد شهدت انخفاضا.

1- حالات الفقر ، وعمق وشدة على مستوى الأسرة المعيشية بالجزائر

قدم الفصل 2 الأرقام الرئيسية القياسية المستخدمة في الأدبيات. وهنا لا تأخذ هذه التعاريف ونشير هنا إلى القارئ الفصل السادس. يمكن لنا هنا إدخال مفهوم يستحق الشرح سريع: 'التأثير' ، 'عمق' و 'شدة' ، التي تتيح للمساهمة فئة معينة على الفقر على الصعيد الوطني. وهذا يتيح تحسين استهداف الفئات الضعيفة من السكان من الفقر ، وبالتالي أي جدول زمني لاتخاذ التدابير المناسبة، بمقارنه الوزن في عدد السكان من فئة معينة في الرقم القياسي مباشرة اثر يمكننا أن نرى ما إذا كان هذه الفئة هي أكثر أو اقل تأثرا من الفقر ويبلغ متوسط عدد السكان. الجدول التالي يشرح تفاصيل هذه المساهمات وهذا وفقا لخصائص رب الأسرة.

جدول رقم (37) : مساهمات الأسر المعيشية في فقر ، وفقا لخصائص رب الأسرة بالجزائر لسنة

2005

المتغيرات	النسبة P0		العمق P1		الشدة P2		المعدل
	العدد	النسبة	التوزيع بالمائة	العمق	التوزيع بالمائة	الشدة	
الوسط							
حضري	2901	0.082	43.00%	0.227	59.07%	0.092	58.12%
ريفي	2046	0.152	57.00%	0.223	40.93%	0.094	41.88%
جنس رب الأسرة							
رجال	4405	0.1	79.00%	0.2	84.00%	0.08	79.00%
نساء	542	0.21	21.00%	0.32	16.00%	0.17	21.00%
الحالة الشخصية							
عامل	2990	0.09	49.72%	0.18	49.74%	0.06	41.91%
بطل و يعمل	287	0.28	14.85%	0.26	6.90%	0.11	7.38%
بطل	19	0.21	0.74%	0.34	0.60%	0.16	0.71%
ماكثة بالبيت	195	0.19	6.85%	0.39	7.03%	0.21	9.57%
منحة التقاعد	1303	0.09	21.67%	0.27	32.51%	0.12	36.53%
وظيفة أخرى	152	0.22	6.18%	0.23	3.23%	0.11	3.91%
المستوى الدراسي							
بدون تعليم	1945	0.15	55.29%	0.25	44.96%	0.11	48.82%
مدرسة قرآنية	318	0.14	8.44%	0.2	5.88%	0.07	5.08%
إبتدائي	1014	0.09	17.30%	0.19	17.81%	0.07	16.20%
متوسط	822	0.05	7.79%	0.21	15.96%	0.08	15.00%
ثانوي	581	0.09	9.91%	0.19	10.21%	0.07	9.28%
جامعي	224	0.03	1.27%	0.25	5.18%	0.11	5.62%
المجموع	4904	0.111	100%	0.225	100%	0.093	100%

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

1-1 الفقر وفقا لمكان الإقامة

وفقا لاستخدام خط الفقر بالنسبة للأسر المعيشية (11,1 ٪) ، و 8 ٪ من الأسر المعيشية الحضرية ويمكن اعتبار الفقراء ، ضد 15,2 ٪ في المناطق الريفية. عمق أعلى قليلا في المناطق الحضرية، وهو ما يمثل 22,7 ٪ مقابل 22,3 ٪. كما شدة ، وهو أعلى بقليل من 9,2 في المائة في المناطق الحضرية مقابل 9,4 في المائة في المناطق الريفية. الفقر في الجزائر هي في المقام الأول في المناطق الريفية.

جدول رقم (38) : مؤشرات الفقر من جانب الطبقة

الوسط		الفقر	العمق	الشدة
حضري	المتوسط	0,082	0,227	0,092
	العدد	2901	297	297
ريفي	المتوسط	0,152	0,223	0,094
	العدد	2046	408	408
المجموع	المتوسط	0,111	0,225	0,093
	العدد	4947	705	705

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات و التحاليل السكانية.

2-1 الفقر وفقا لنوع لرب الأسرة

كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية ، والأسر التي ترأسها النساء أكثر تضررا من الفقر من تلك التي يرأسها رجل (21 ٪ مقابل 10 ٪) مع عمق وشدة العالي.

3-1 الفقر وفقا لحالة فردية لرب الأسرة

وهذه هي الأسر التي يرأسها هو بالفعل من العاطلين عن العمل من الذين يعانون اشد المعاناة من الفقر (28 ٪) و الأسر المعيشية التي تحتل رئيس متقاعد أو اقل من 9 ٪ مع الفقراء.

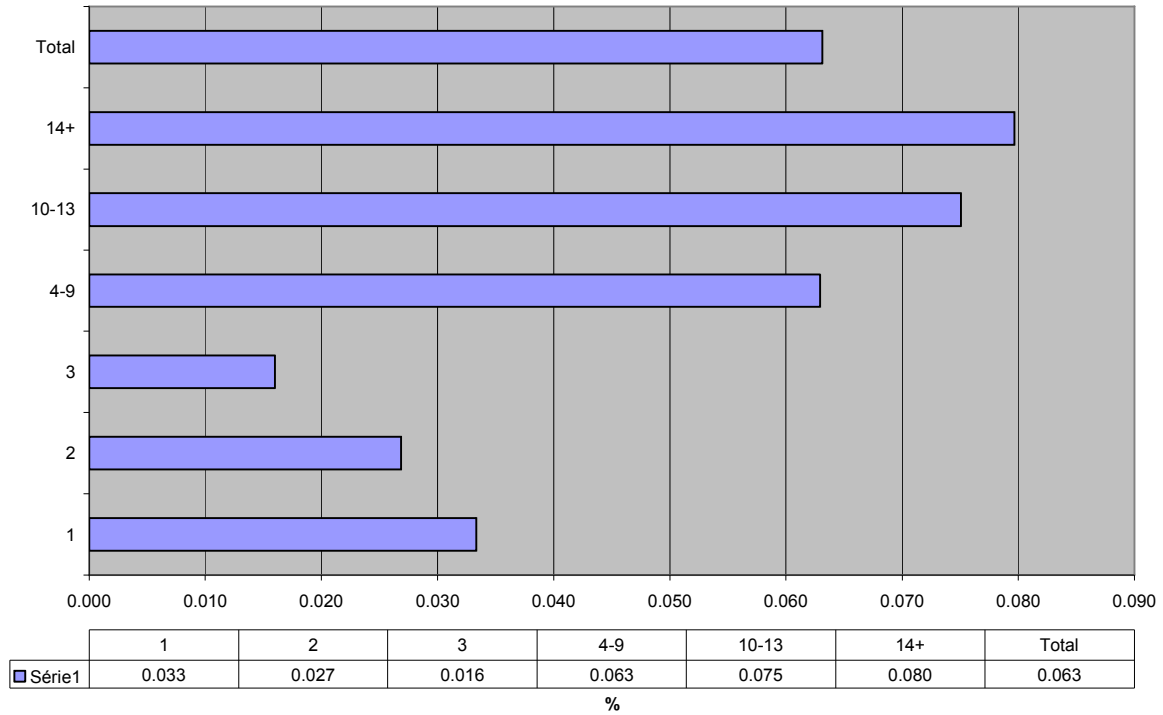
4-1 الفقر حسب قطاع النشاط لرب الأسرة

ومن بين القطاعات ، الصناعة بأفضل مع 2 في المائة فقط من الأسر الفقيرة ، تليها الفنادق والخدمات مع 7 ٪ والتجارة بنسبة 8 ٪. الأسر التي ترأسها رؤساء المشاركين في أنشطه الزراعية و الحيوانية ومصائد الأسماك أو أكثر الفئات تضررا من الفقر مع 19 ٪.

5-1 الفقر وفقا لحجم الأسرة المعيشية

الرسم البياني رقم (23) : النسبة المؤوية للفقراء وفق حجم الأسرة المعيشية

Proportion de pauvres selon la taille du ménage



من خلال الرسم البياني نرى أن العلاقة بين حجم الأسرة والفقر ليست خطية. وبدلاً من ذلك، هو الخط المنحني مع الذروة الأولى للأسر المعيشية من شخص واحد (أكثر من 3٪ من الفقراء)، ثم انخفاض بالنسبة للأسر 2 من الأشخاص يزيد عن 3 أشخاص من أسرة وبالتالي من نسبة ادني من الفقراء مع ما يزيد قليلاً عن 1،5٪. يتجاوز حجمها 4 ، وهناك زيادة سريعة من الفقر مع حجم الأسرة المعيشية.

من حيث الأسر المعيشية ، فإن نسبة 1،11٪ من الأسر الفقيرة ويجب الآن أن يعبر عنه الفرد من حيث : إذا كانت كل الأسر الجزائرية لديها نفس الحجم والتكوين حسب السن ، فإن نسبة الأسر الفقيرة ستكون هي نفسها كما أن للفقراء. كما ليس هذا هو الحال ، على الرغم من 8،2٪ ممن شملهم الاستطلاع في العيش في الأسر الفقيرة ، لا يوجد سوى 6،3٪ من الشعب ونحن من التحقق من ظروف موضوعية وذاتية (أقل من 50٪ من متوسط الإنفاق للفقر و الإدراك).

6-1- الفقر ووفقا لقطاع النشاط القانوني لرب الاسرة

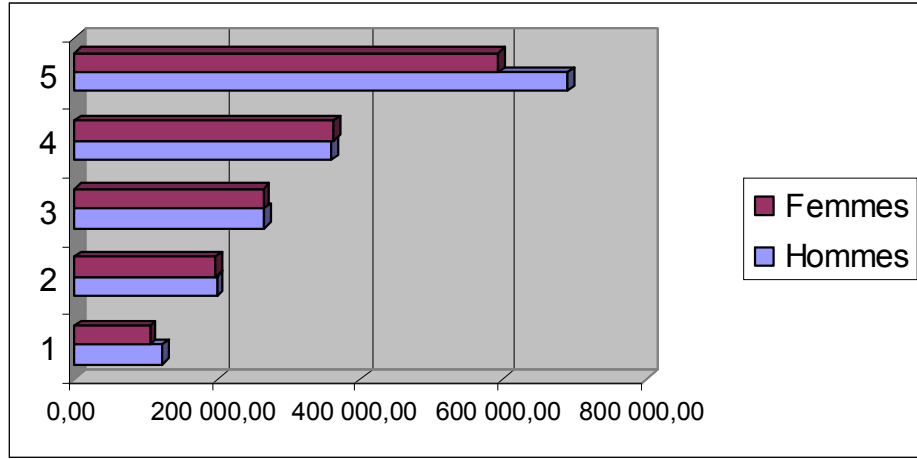
رؤساء الأسر الذين يعملون في القطاع غير الرسمي أكثر الفئات تضررا من الفقر (16٪). ومن القطاع العام ، الذي يبدو أكثر ملائمة مع 5 في المائة ، وقبل وقت كاف من القطاع الخاص 12٪.

7-1- عدم المساواة على مستوى الاسرة المعيشية

المؤشر الرئيسي سوف يستخدم مؤشر جيني. ونحن نشير إلى القارئ الفصل 1 لوضع تعريف وطريقة حساب مؤشر جيني. الجداول لتولي هذا الفرع.

وبالإضافة إلى ذلك ، في عام 2005 بلغ مؤشر جيني 37,5 ٪ في المناطق الحضرية مقابل 24,1 في المائة بالمناطق الريفية ، في حين أن الاختلافات بين الجنسين ، كما أن هناك العديد من الاختلافات وعدم المساواة بين الرجال كما كان إلا أن 32,9 ٪ مقابل 19,7 ٪ للنساء.

الرسم البياني رقم (22): متوسط إنفاق الأسر المعيشية حسب نوع رب الأسرة المعيشية و



الكمي

المصدر: تقرير النهائي حول التحقيق المجري حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005، المركز الوطني للدراسات والتحليل السكانية.

عندما تؤخذ في الاعتبار نوع من رب الأسرة ، وهناك شبه متساوية دينار للنفقات الطبقات المتوسطة ، وهي الأخماس 2 و 3 و 4 وعدم المساواة لصالح الأسر المعيشية التي يرأسها رجل لكل في الخمس الأولى ، وبدرجه أكبر كثيرا لفي الخمس الخامس. و إذا عقدنا مقارنة بين مستوى النفقات وفقا لمستوى من رب الأسرة ، نجد انه لا يوجد سوى لأنه في الخمس الخامس التعليم ويبدو ان الاختلاف لتشغيل حاسمة ، ولكن غير متوقعة تماما .

ويظهر ارتفاع مستوى أكبر مع مستوى الإنفاق ، ولكن تابعت عن كثب من قبل الابتدائي والقرآن أمامنا الآن من المستوى المتوسط والثانوي. ومن المرجح ان هذا الوضع يرتبط النوع من النشاط.

إلا انه في الخمس الخامس للنشاط إن رب الأسرة يعمل اختلافات كبيرة من حيث نفقات الأسرة المعيشية. وتحقيقا لهذه الغاية ، ويرتفع الى أكثر من الأخماس أكثر من مستوى وارتفاع حجم الإنفاق. النشاط ويبدو أن أكثر ربحية الزراعة التي تتبعها والإنشاءات والتجارة. أنشطة أقل جاذبيه من وجهة النظر المالية ويبدو أن والصناعة و الإدارة.

إذا كان احد يدرس القطاع القانوني ، والقطاع الخاص والذي يتميز وبلغ متوسط الانفاق اعلا ، يليه قطاع 'الخارجية' ، والقطاع العام في احتلال مكان ما قبل الاخيرة ، قبل القطاع غير الرسمي.

كما الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة ، ومن المنطقي ان الاراضي في الخمس الخامس تظهر مستوى اعلى من الإنفاق على تتبع بالفعل من العاطلين عن العمل. ومع ذلك ، وربيات البيوت والعاطلين عن غيره من الناس من لم يعمل ، تنفق اقل من ذلك.

من هذه الفوارق يمكن ان نقول :

- أ- عدم المساواة حسب نوع رب الاسرة المعيشية : انه لأوجه عدم المساواة بين الرجل والتي هي اكثر وضوحا (32,9 ٪ مقابل 19,7 ٪ فقط للنساء). يمكن ان يكون ذلك جزئيا الى ضعف وجود المراه في سوق العمل ونوع الوظائف التي تركز.
- ب- عدم المساواة وفقا لحالة فردية من رب الأسرة : انه ان عدم المساواة بين أرباب و العمل هو اكبر وبين المناورات والموسمية اضعف.
- ت- عدم المساواة حسب قطاع النشاط رب الاسرة : من بين قطاعات النشاط ، وهو في هذه الصناعة نجد ان أكبر أوجه عدم المساواة وكذلك في الزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي.
- ث- عدم المساواة القانونية ووفقا لقطاع النشاط رب الاسرة : وهذه هي الأنشطة ذات الصلة "من الخارج" تسبب أكبر من عدم المساواة والقطاع غير الرسمي وهذا اقل وعدم المساواة ، مع الأرقام القياسية جيني تتراوح بين 15 ، 3 ٪ الى 53,3 ٪.

2- الفقر على المستوى الفردي

ووفقا للتقرير عن التنمية في عام 2005 من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واحيل الى الحكومة الجزائرية ، 3،1 ٪ من الجزائريين الذين يعيشون في عام 2000 دون خط الفقر الغذائي و12،1 ٪ تحت خط الفقر. كل العتبات ويمثلون ما يقرب من 1،5 دولار من دولارات الولايات المتحدة (2) تعادل القوة الشرائية ، اي 30 ٪ من الدولار الحالية عن الجزائر.

اذا كنت تريد التحقق من كيفية توزيع سكان الجزائر في عام 2005 ، بالمقارنة مع كل من العتبات المطلقة ، نجد ان الحد الادنى للاغذية سا حوالى 11.965 دا والفقر العام 15.953 دا. ووفقا لIsms عام 2005 ، هي على التوالي 2،7 ٪ و 5،7 ٪ من الجزائريين يعيشون تحت عتبة الفقر العام للاغذية والخط ، والتي تنطوي على مستويات أعلى من الفقر المدقع ، وانخفاض مستويات الفقر العام لل 2005.

الكثير ليفتري عتبة 1 دولار للشخص الواحد في اليوم الواحد ، واستخدام سعر الصرف لعام 2005 ، من 72،8 دا ل 1 دولار من دولارات الولايات المتحدة من جانب وتطبيق نسبة 30 ٪ لتصل الى مبلغ خطة العمل السنوية للمشروع ، نجد أن فقط 0،6 ٪ من الجزائريين الذين يعيشون في عام 2005 الى أقل من 1 دولار في اليوم تعادل القوة الشرائية (0،4 ٪ في المناطق الحضرية و 1 ٪ للمناطق الريفية) ، مما يجعل من عتبة سيئة لتناسب الجزائر.

فضلنا على النحو التالي : نرى أن احد الأشخاص الذين لديهم مستوى من الإنفاق اقل من 50 ٪ من متوسط المستوى ، يمكن القول الفقراء هم الفقراء على الصعيد الوطني ، وبذلك يجمع بين الفقر النسبي والفقر موضوعية وذاتية. ووفقا لهذا التعريف ، وهناك 6،3 ٪ من الفقراء في الجزائر ، حوالى 2.057.060 الجزائريين. كما نود أن نذكر بأن الخطة المتوقعة 518000 الفقراء و2.200.000 ، على التوالي دون عتبة الأغذية والعتبة الفقر العام.

على الرغم من أن التحليل على فقر الفرد التي حددتها مجموعة من التدابير على النظرة الموضوعية والذاتية ، رغم توفير بيانات عن المستويات المطلقة ، وهما 'عتبة الغذاء' و 'عتبة الفقر على نطاق واسع'.

جدول رقم (39): الاصابة ، وعمق وشدة الفقر وطبقات مختلفة تعتبر عتبات عتبة خط الفقر الغذائي وعتبة وطنية شاملة

	الوسط				المجموع	
	حضري		ريفي		متوسط	عدد
	متوسط	عدد	متوسط	عدد		
خط الفقر الغذائي	0.020	17569	0.036	13465	0.027	31034
خط الفقر العام	0.036	17569	0.083	13465	0.057	31034
الخط الدولي للفقر	0.037	17569	0.097	13465	0.063	31034
خط العمق الدولي	0.012	17569	0.030	13465	0.020	31034
عمق الخط الغذائي	0.207	347	0.239	488	0.225	835
عمق خط الفقر العام	0.271	640	0.247	1115	0.256	1755
شدة خط الفقر الدولي	0.005	17569	0.013	13465	0.009	31034
شدة خط الفقر الغذائي	0.068	347	0.099	488	0.086	835
شدة خط الفقر العام	0.105	640	0.100	1115	0.102	1755
خط الفقر لـ 1 دولار / للشخص/ في اليوم الواحد	0.004	17569	0.010	13465	0.006	31034

كما يقدم جدول رقم (39) حالات ، عمق وشدة الفقر و أعمال الموئل من جانب الطبقة عتبات مختلفة : عتبة خط الفقر الغذائي وطنية شاملة العتبة التي اعتمدها الدراسة عن طريق الجمع بين الهدف على الفقر والفقر ذاتية .
و الجدول التالي يلخص لنا تطورات الفقر عبر السنوات التي اجريت بها تحقيقات حول الفقر بالجزائر منذ 1988 إلى غاية 2004

جدول رقم (40): تطور الفقر بين عامي 1988 و 2004

	Seuil	2004***	2000**	1995*	1988*
Taux de pauvreté en (%)	01\$	-	0.8	-	1.9
	SA	1.6	3.1	5.7	3.6
	SPG	6.8	12.1	14.1	8.1
Indice d'écart de pauvreté	SA	-	0.5	0.7	0.4
	SPG	-	0.025	0.017	0.007
Degré de pauvreté en (%)	SA	-	15.5	12.3	11.1
	SPG	-	20.2	12.1	8.6
Nombre de pauvres en milliers	01 \$	-	243	-	452
	SA	518	952	1611	850
	SPG	2200	3719	3985	1885

* خط الفقر الغذائي (sa) وتحدد الحد الأدنى المطلوب من السرعات الحرارية من 2100 شخص الواحد يوميا. كما خط الفقر العام (نظام الافضليات المعمم) ، وهو يشمل ، بالإضافة إلى الأغذية عتبة ، ويقدر غير الغذائية بالمقارنة مع الاحتياجات غير الغذائية التي تعتبر لا غنى عنه من جانب الأسر المعيشية عند نقطة لا تقبل تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات من السرعات الحرارية.
sa : عتبة الأغذية في إطار نظام الافضليات المعمم : الفقر العام
* المصدر : البنك الدولي
** المصدر : الهيئة العامة للتخطيط والتبصر وعلى اساس التحقيق ons الاستهلاك عام 2000.
*** المصدر : الهيئة العامة للتخطيط والاستبصار : تقديرات عن طريق استخدام برامج الحاسوب التابع للبنك الدولي.

تقدم الدراسة نتائج Isms 2005 لا تزال قريبة من البيانات الواردة في التقرير الوطني من حيث انتشار الفقر :

0،6 ٪ من عدد السكان اقل من 1 دولار يوميا مقارنة 0.8 في المائة عام 2000
2،7 في المائة دون عتبة الغذاء مقابل 3،1 في المائة في عام 2000
5،7 ٪ تحت خط الفقر العام مقارنة الى 12،1 في المائة عام 2000

كما عمق الفقر ، وعين في عام 2005 التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية كما أن فجوه الفقر ، وسيكون من :

2 ٪ للعتبة وطنية في عام 2005 بالمقارنة مع 2،5 ٪ العام لخط الفقر في عام 2000
8،6 ٪ عتبة للأغذية في عام 2005 بالمقارنة مع 0،5 لعام 2000

كما شدة الفقر ، عين في عام 2005 التقرير الوطني عن الأهداف الإنمائية للألفية مستويات الفقر وسيكون من :

9 في المائة عن عتبة الوطنية مقابل 16،1 في المائة في عام 2000
عتبة 8،6 ٪ للأغذية في عام 2005
10،2 ٪ لخط الفقر في العام 2005

خلاصة الفصل

من خلال تطرأ إلى تحليل نتائج آخر تحقيق حول مستوى المعيشة للأسر بالجزائر سنة 2005 المجرات من طرف المركز الوطني للدراسات والتحليل السكانية cneap و التحقيق المجري سنة 1995 من طرف البنك العالمي عن طريق الديوان الوطني للإحصائيات و من مقارنة الجزائر بالدول الإفريقية و الدول العربية يتضح لنا مجموعة كبيرة من الملاحظات من بينها أن التحليل بالجزائر مزال ناقصا من حيث المعطيات و البيانات رغم أنه متعمق في التحقيق المذكورين إلا أن العدد غير كافي و هذا ما لا يسمح لنا من إجراء المقارنات مع كل التحقيقات التي تجرى في هذا المجال و هذا لسبب تباعد السنوات و اختلاف الإستمارات و العينات المحددة لإجراء التحقيق، كما أنه من خلال هذا الفصل الذي يوضح مدى تقلص نسبة الفقر بالجزائر و أن إجراء المقارنة مع الدول الأخرى يعجز لأن القياس يختلف من منطقة إلى أخرى إذ أنه لدينا تعتمد على المطلق أكثر من النسبي و على الدخل أكثر من الإستهلاك و الأسر بدل الأفراد و الخطوط الوطنية بدل الخطوط الولائية و البلدية و الجهوية ، بالإضافة إلى اعتماد على الحد الأدنى للسعرات الحرارية هو 2100 حريرة التي لم يضاف إليها (البروتينات، و الفيتامينات) كما أن هذه السلة تعود إلى ما قبل سنة 1995 .

إختبار الفرضيات

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: ما يتصل بالتعريف

138

لا يمكن تحديد مفهوم معين و دقيق يثبت كل المعايير التي لها صلة بتعريف موحد للفقر.

الفرضية الثانية: ما يتصل بالمقاربات المعتمدة

أمام تحقيقين حول مستوى المعيشية بالجزائر، لا يمكن متابعة قياس و تحليل إلا بالإعتماد على طرق المكملة كالدراسات فقر بالمشاركة.

الفرضية الثالثة: ما يتصل بالقياسات

تعتمد على المطلق أكثر من النسبي و على الدخل أكثر من الاستهلاك و الأسر بدل الأفراد و الخطوط الوطنية بدل الخطوط الجهوية، كما الحد الأدنى للسعرات الحرارية 2100 حريرة التي لم يضاف إليها (البروتينات،والفيتامينات) كما أن هذه السلة تعود إلى ما قبل سنة 1995.

الفرضية الرابعة: ما يتصل بالبيانات المتاحة

يوجد هناك مشكلة نقص في البيانات، و عدم توفر سلاسل زمنية للنوع نفسه من البيانات مما يعيق رصد التطور، كما أنه لا توجد هناك تعريفات موحدة أو طرق موحدة في احتساب المؤشرات مما يعيق إمكانية إجراء المقارنات خصوصا بين البلدان.